

سياسة مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب

مصرف التنمية الدولي - دبي، قسم مراقبة الامتثال

ديسمبر 2023

التحكم بالمستندات

تاريخ الاصدار	رقم الاصدار	وصف المراجعة (سبب التغيير)

تم إعداد الوثيقة بواسطة:

التاريخ	المؤلف	المنصب	التوقيع
18/12/2023	مالك هاجير	رئيس قسم الامتثال	

الموافقة على الوثيقة:

التاريخ	موافقة من قبل:	التوقيع
08/01/2024	هاني إدريس المدير التنفيذي/المدير الإقليمي	

جدول المحتويات:

1.	الغاية.....	5.....
2.	النطاق	5.....
3.	أهداف السياسة	5.....
4.	عدم الامتثال	6.....
5.	المراقبة والتقييم والمراجعة والصيانة	6.....
6.	التعاريف والاختصارات	7.....
7.	استراتيجية مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب والإطار القانوني والتنظيمي في الإمارات	9.....
	7.1. البيئة التنظيمية	9.....
	7.2. الإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب	9.....
	7.3. المنظومة التنظيمية لمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب في الإمارات	10.....
	7.4. التقييم الوطني للمخاطر في الإمارات	10.....
	7.5. الجرائم التمهيدية والعقوبات	11.....
8.	إطار مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب	12.....
9.	النهج القائم على المخاطر لمصرف التنمية الدولي في مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.....	20.....
10.	سياسة "اعرف عميلك".....	24.....
11.	العناية الواجبة المستمرة	54.....
12.	مراقبة العمليات المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب	59.....
13.	الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة	63.....
14.	التدريب	67.....
15.	حفظ السجلات	69.....
16.	العناية الواجبة تجاه البانعين	70.....
17.	الاستثناءات	71.....
18.	الملحقات	53.....

1. الغاية

إن مصرف التنمية الدولي في الإمارات العربية المتحدة (IDB) يلتزم التزاماً راسخاً بالحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية والامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (AML)، ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT)، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (PF) يدرك المصرف أهمية حماية سمعته والحفاظ على نزاهة عملياته. وبالتالي، تتحمل إدارة المصرف المسؤولية الكاملة تجاه المساهمين لضمان أن يقوم المصرف بتنفيذ استراتيجيات قوية لتخفيف المخاطر والحفاظ على إطار متين من السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية وآليات الرصد المستمرة لإدارة وتخفيف المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل بفعالية.

تعد هذه السياسة وثيقة أساسية توضح النهج الشامل لمصرف التنمية الدولي في التصدي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يتماشى مع التزام المصرف الثابت بالنزاهة المالية والامتثال التنظيمي.

2. النطاق

تتطبق سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (سياسة AML/CFT) على مصرف التنمية الدولي، الإمارات العربية المتحدة (IDB) فقط، وتحدد الحد الأدنى من المعايير اللازمة للامتثال للوائح ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. تهدف هذه المعايير إلى منع المصرف من استخدامه في أنشطة غير قانونية، وحماية سمعته واستقراره المالي. في الحالات التي تحدد فيها سياسة المجموعة معايير أعلى أو متطلبات إضافية عن تلك الواردة في هذه السياسة، تسود المعايير الأعلى، بالقدر الذي تسمح به القوانين واللوائح في الولاية القضائية المعنية. إذا نشأ أي تعارض بين سياسة المجموعة وهذه السياسة، يجب على المسؤول المعني بالامتثال طلب توجيهات إضافية من رئيس قسم الامتثال لضمان الالتزام بأعلى المعايير. يتمتع مصرف التنمية الدولي بالتزام راسخ بتطبيق ضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لحماية نزاهته والمساهمة في مكافحة الجرائم المالية على مستوى العالم.

أهداف السياسة

تحدد سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) هذه المبادئ والإطار العام للامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها في الإمارات العربية المتحدة. من خلال تنفيذ هذه السياسة، يسعى مصرف التنمية الدولي (IDB) لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- **إنشاء ضوابط قائمة على المخاطر:** تنفيذ نهج شامل قائم على المخاطر للامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي يحدد ويقيم ويخفف بشكل فعال من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والجرائم المالية الأخرى.
- **تقليل المخاطر المتعلقة بالامتثال والتنظيم والسمعة:** منع استخدام خدمات مصرف IDB في الأنشطة غير القانونية بشكل استباقي، وبالتالي حماية سمعة المصرف، وضمان الامتثال التنظيمي، وتقليل المخاطر القانونية والمالية.
- **العمل كمرجع مركزي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعرفة العميل (KYC):** توفير مورد شامل وسهل الوصول لجميع موظفي IDB في الإمارات، يوضح التزامات المصرف فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات معرفة العميل، وتوقعات الإبلاغ عن المعاملات والنشاطات المشبوهة.
- **تعزيز ثقافة الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:** تعزيز ثقافة العمل التي تركز على الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليم، والتدريب، مما يضمن أن يفهم جميع الموظفين مسؤولياتهم في منع الجرائم المالية والحفاظ على التزام IDB بالممارسات الأخلاقية والمتوافقة.
- **تشجيع إدارة المخاطر المستمرة:** تقييم وتنقيح تقييمات المخاطر وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مستمر للتكيف مع متطلبات التنظيم المتطورة، والتهديدات الناشئة، والتغيرات في عمليات المصرف.

4. عدم الامتثال

يجب على جميع موظفي المصرف الالتزام بهذه السياسة دون استثناء.

قد يؤدي عدم الامتثال لهذه السياسة إلى اتخاذ إجراءات تأديبية، تصل إلى حد إنهاء الخدمة وفقًا لسياسات الموارد البشرية في مصرف التنمية الدولي (IDB).

بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية، قد يُحمل موظفو المصرف الذين يفشلون في الامتثال لهذه السياسة المسؤولية الشخصية عن أي خسائر أو أضرار تنجم عن عدم امتثالهم.

5. المراقبة والتقييم والمراجعة وتعديل السياسة وصيانتها

المراقبة والتقييم والمراجعة

يتولى قسم الامتثال في مصرف التنمية الدولي (IDB) مسؤولية الإشراف على تنفيذ سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) وسينفذ مراجعات دورية لضمان فعاليتها. سيتم مراجعة السياسة على الأقل سنويًا، أو بشكل أكثر تكرارًا حسب الحاجة، لمعالجة أي تغييرات في القوانين المعمول بها أو المتطلبات التنظيمية أو المخاطر الناشئة.

التقييم

سيشمل تقييم السياسة قياس فعاليتها في منع واكتشاف غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسيضمن ذلك مراجعة تقارير مراقبة المعاملات، وتقارير الأنشطة المشبوهة، وسجلات العناية الواجبة للعملاء. كما سيأخذ التقييم في الاعتبار نتائج التدقيق الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى أي ملاحظات تُستلم من الموظفين أو الجهات التنظيمية.

المراجعة

استنادًا إلى التقييم، سيقترح قسم الامتثال أي تعديلات ضرورية على السياسة. سيتم مراجعة هذه التعديلات والموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو اللجنة الخاصة بالمصرف قبل تنفيذها.

تعديل السياسة وصيانتها

ستكون سياسة AML/CFT خاضعة للتعديل والصيانة المستمرة لضمان فعاليتها في مواجهة المخاطر المتطورة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالإضافة إلى المراجعات الدورية، يمكن تحديث السياسة استجابةً لـ:

- تغييرات في القوانين المعمول بها، أو المتطلبات التنظيمية، أو التوجيهات من السلطات الحكومية والقانونية والتنظيمية.
- تغييرات في استراتيجية عمل IDB أو شهيته للمخاطر.
- تحديد مخاطر جديدة أو ناشئة.
- أي تغييرات أخرى تعتبر ضرورية من قبل مجلس الإدارة أو اللجنة الخاصة بالمصرف.

سيتم اعتماد جميع التغييرات في السياسة من قبل رئيس الامتثال ومجلس الإدارة أو اللجنة الخاصة بالمصرف قبل تنفيذها.

ستضمن هذه الطريقة في المراقبة والتقييم والمراجعة أن تظل سياسة AML/CFT في IDB أداة قوية وفعالة لمنع واكتشاف غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

6. التعريفات والاختصارات

الاختصار	الوصف
AML	مكافحة غسل الأموال
CASA	الحساب الجاري وحساب التوفير
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CDD	العناية الواجبة للعملاء
CDM	آلة إيداع النقود
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب
العميل	أي شخص أو جهة تدخل في علاقة تجارية أو يقوم بإجراء معاملة مالية مع المصرف.
السلطات	السلطات الحكومية المختصة في الدولة المسؤولة عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون.
المصادرة	نزع الملكية الدائم للأموال أو العائدات أو الأدوات بموجب أمر صادر عن محكمة مختصة.
تمويل جماعي	ممارسة تمويل مشروع من خلال جمع مساهمات مالية من عدد كبير من الأشخاص.
DNFBPs	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
DSA	وكيل المبيعات المباشرة
EDD	العناية الواجبة المعززة
FATA	مجموعة العمل المالي
المنظمات المالية غير القانونية	أي فعل مادي أو قانوني يهدف إلى توفير التمويل لمنظمة غير قانونية أو لأي من أنشطتها أو أعضائها.
OFAC	مكتب مراقبة الأصول الأجنبية - يدير ويطبق العقوبات الاقتصادية والتجارية بناءً على السياسة الخارجية الأمريكية وأهداف الأمن القومي ضد دول ومنظمات وأفراد أجانب مستهدفين.
PEP	شخص ذو منصب سياسي بارز - فرد تم تكليفه أو كان قد شغل مناصب عامة بارزة، مثل رؤساء الحكومات، سياسيون كبار، مسؤولون حكوميون بارزون، مسؤولون قضائيون أو عسكريون. يمتد هذا التعريف ليشمل أفراد الأسرة للأشخاص المحددين.
الجريمة الأصلية	في سياق غسل الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة، تُعتبر الجريمة الأصلية أي نشاط إجرامي أساسي يحقق عائدات غير قانونية تُغسل لاحقًا. يُعرف قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الإمارات الجرائم الأصلية بشكل واسع على أنها أي عمل يُعتبر جنائية أو جنحة بموجب قوانين الإمارات، سواء ارتكب داخل الدولة أو خارجها، عندما تكون هذه الأفعال قابلة للعقاب في كلا الولايتين. يمكن أن تشمل الجرائم الأصلية مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية، مثل الاحتيال، الفساد، تهريب المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، التهريب الضريبي، وغيرها من الجرائم الجسيمة. من خلال تحديد ومقاضاة الجرائم الأصلية، يمكن للسلطات تعطيل التدفقات المالية المرتبطة بالنشاط الإجرامي ومنع الأفراد من تحقيق الربح من أفعالهم غير القانونية.

المنهج القائم على المخاطر - طريقة لتوزيع الموارد لإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لطبيعة ومدى المخاطر.	RBA
هيئة الأوراق المالية والسلع	SCA
العناية الواجبة المبسطة	SDD
الأفراد والجهات المعنية بشكل خاص - الأفراد والمنظمات التي فرضت OFAC حظراً على التعامل معهم.	SDN
شخص طبيعي أو اعتباري ينقل السيطرة على أمواله إلى وصي بموجب ترتيب قانوني	المؤسس
شركة أو مصرف بدون وجود مادي	شركة وهمية
الإمارات العربية المتحدة	الدولة
التقرير الذي يتم تقديمه حول معاملات تثير الشكوك بشأن إمكانية غسل الأموال أو أنشطة غير قانونية أخرى. قد يتم رصد هذه المعاملات من خلال أنظمة آلية أو من قبل موظفي الامتثال بناءً على فهمهم لنشاط العميل ومخاطره وتاريخه المالي.	تقارير المعاملات المشبوهة (STR)
استخدام الأموال لتمويل الأنشطة الإرهابية	تمويل الإرهاب (TF)
جزء من نظام العقوبات الدولية الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع لحظر وقمع تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل	العقوبات المالية المستهدفة (TFS)
علاقة قانونية يضع فيها المودع الأموال تحت إشراف وصي لصالح المستفيد أو لغرض محدد	الصندوق الائتماني
شخص طبيعي أو قانوني لديه الحقوق والصلاحيات التي يمنحها له المودع أو الصندوق الائتماني الذي يديره، ويستخدم الأموال وفقاً لشروط الائتمان	الوصي
الشخص الذي يستفيد في النهاية من الأموال أو الأصول	حق الانتفاع النهائي (UBO)
أسلحة تدميرية واسعة النطاق	أسلحة الدمار الشامل (WMD)
التمويل المقدم للمنظمات غير القانونية	المنظمات المالية غير القانونية (FIOs)
الأصل الذي تأتي منه الأموال	مصدر الأموال (SoF)
الأصل الذي يتم اكتساب الثروة منه	مصدر الثروة (SoW)
الجهات التي تقدم خدمات للشركات	مقدمو الخدمات المؤسسية (CSPs)

7. استراتيجية مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب والإطار القانوني والتنظيمي في الإمارات

7.1 البيئة التنظيمية

يلتزم مصرف التنمية الدولي (IDB) بالامتثال لجميع اللوائح المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT) سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ولهذا الغرض، قام المصرف بمراجعة دقيقة ودمج اللوائح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE) في هذه السياسة والإجراءات ذات الصلة. كما يأخذ المصرف في الاعتبار أفضل الممارسات العالمية وتوقعات البنوك المراسلة لضمان أن يكون إطار العمل الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب شاملاً وفعالاً.

من خلال اتباع نهج قائم على المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يستطيع المصرف تخصيص الإجراءات الرقابية لمواجهة المخاطر المحددة المرتبطة بقاعدة عملائه ومنتجاته. يضمن هذا النهج استخدام الموارد بشكل فعال وكفاءة مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الامتثال.

يخضع إطار العمل الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصرف التنمية الدولي للمراجعة المستمرة والتحديث الدوري لمواكبة التغيرات في البيئة التنظيمية والتحديات المستجدة، مما يضمن بقاء الإجراءات الرقابية ذات صلة وفعالية في بيئة مالية متغيرة باستمرار.

7.2 الإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يعد الإطار التشريعي والتنظيمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جزءاً من هيكل دولي أوسع، يضم شبكة من الهيئات التشريعية الحكومية الدولية والمنظمات التنظيمية الدولية والإقليمية. يستند هذا الإطار المتكامل إلى معاهدات واتفاقيات دولية تهدف إلى مكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. تتولى الهيئات التشريعية الحكومية الدولية وضع القوانين الدولية التي يتعين على الدول الأعضاء المشاركة دمجها في أطرها الوطنية.

بالتوازي مع ذلك، تطور المنظمات التنظيمية الدولية والإقليمية سياسات شاملة وتصدر توصيات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تقوم بتقييم ومراقبة تنفيذ المعايير الدولية من قبل الدول الأعضاء. تتعاون الحكومة الإماراتية والجهات المختصة بفعالية مع العديد من الجهات الرئيسية في الإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك:

- **الأمم المتحدة: (UN)** تلعب الأمم المتحدة دوراً محورياً في صياغة وتعزيز المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد اعتمدت العديد من القرارات والاتفاقيات، مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية" (1988)، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" (2000)، و"الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب" (1999). تشكل هذه الاتفاقيات الأساس للجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **مجموعة العمل المالي: (FATF)** هي هيئة حكومية دولية تأسست في عام 1989 لتطوير وتعزيز السياسات الفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. تعد دولة الإمارات عضواً ممتثلًا بالكامل في مجموعة العمل المالي وتشارك بفعالية في أنشطتها.
- **مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: (MENAFATF)** هي هيئة إقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تأسست في عام 2004 لتعزيز التدابير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الإمارات جزء من مجلس التعاون الخليجي (GCC) الذي يعد عضواً في

هذه المجموعة، وتساهم الدولة بفاعلية في مبادراتها التي تهدف إلى تعزيز الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة.

تجسد التزام دولة الإمارات بالإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تشريعاتها الشاملة، الرقابة التنظيمية القوية، والانخراط الفعال مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية. هذا الالتزام بمكافحة الجرائم المالية ضروري لحماية النظام المالي لدولة الإمارات وصون اقتصادها من الأنشطة غير المشروعة.

7.3. المشهد التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة
تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة موقفاً حازماً تجاه مكافحة غسل الأموال (ML)، تمويل الإرهاب (TF)، وتمويل المنظمات غير القانونية (FIOs). ويظهر التزام الدولة بمكافحة هذه الجرائم المالية من خلال الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي الشامل الذي تم إنشاؤه.

على عكس بعض الأنظمة القضائية الأخرى التي قد تختلف فيها القوانين الجنائية من منطقة إلى أخرى، قامت الإمارات بإصدار مجموعة موحدة من القوانين الجنائية المعمول بها في جميع أنحاء الدولة، بما في ذلك المناطق الحرة المالية والتجارية. يضمن هذا التوحيد تعريف وملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير القانونية بشكل موحد في جميع أنحاء الإمارات.

يعد المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 التشريع الأساسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات، ويُستكمل بقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 وقرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020. تحدد هذه القوانين مسؤوليات والتزامات المؤسسات المالية والجهات ذات الصلة لمنع واكتشاف والإبلاغ عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يحدد قرار مجلس الوزراء رقم (58) لسنة 2020 متطلبات تحديد والتحقق من المالكين المستفيدين النهائيين (UBOs) للجهات.

ترتبط مسؤولية تنفيذ اللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعدة جهات تنظيمية، بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE)، وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA)، وهيئة تنظيم الخدمات المالية (FSRA). تصدر هذه الجهات توجيهات وإشعارات لمساعدة المؤسسات المالية على الامتثال بفعالية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يلتزم مصرف التنمية الدولي (IDB) بالامتثال للإطار التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات. يراجع المصرف بانتظام سياساته وإجراءاته المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويعززها لضمان الامتثال لأحدث المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية. يُعد هذا الالتزام ضرورياً لحماية نزاهة النظام المالي وضمان مصالح عملاء وأصحاب المصلحة في المصرف.

7.4. التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات العربية المتحدة (NRA)
تماشياً مع التزام دولة الإمارات بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ML/TF)، تم إجراء تقييم وطني شامل للمخاطر (NRA). يهدف هذا التقييم إلى تعزيز فهم المخاطر الكامنة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها كل من القطاعين العام والخاص في الدولة، مما يساهم في تطوير وتنفيذ التدابير المناسبة للحد من تلك المخاطر. وقد حدد التقييم القطاع المصرفي المحلي كأحد القطاعات الأكثر تعرضاً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بسبب تنوع المنتجات المقدمة، وتباين طبيعة العملاء، وتعقيد القطاع، وانتشاره الجغرافي الواسع.

يلتزم مصرف التنمية الدولي (IDB) التزاماً كاملاً بتضمين نتائج التقييم الوطني للمخاطر، بما في ذلك التهديدات المحددة لغسل الأموال والمخاطر القطاعية، في تحسينات مستمرة لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص به. يحرص المصرف على مراجعة وتحسين أنظمة مكافحة الجرائم المالية وضوابطه بشكل مستمر للتصدي بفعالية للتهديدات الرئيسية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر القطاعية التي تم تحديدها في تقرير التقييم الوطني للمخاطر. يُعتبر هذا الالتزام الثابت بالحد من المخاطر جزءاً أساسياً من مهمة المصرف في الحفاظ على نزاهة النظام المالي وحماية سمعة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي.

7.5. الجرائم الأصلية والعقوبات

يعرّف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) الجريمة الأصلية بأنها أي فعل يشكل جريمة أو جنحة بموجب القوانين المعمول بها في الدولة، سواء ارتكبت داخل الدولة أو خارجها، إذا كانت تلك الأفعال مجرّمة في كلا البلدين. وبالتالي، تُعتبر الجريمة الأصلية أي جريمة، سواء كانت جنائية أو جنحة، وتُعاقب عليها في دولة الإمارات العربية المتحدة، بغض النظر عن مكان ارتكابها، سواء داخل الدولة أو في أي بلد آخر تُعتبر فيه أيضاً جريمة.

وقد حدّدت مجموعة العمل المالي (FATF) 21 جريمة أصلية، وكل منها قد جُرّم في إطار التشريعات الإماراتية. وفقاً للفقرة (1) من المادة (2) من القانون رقم (20) لسنة 2018، يُعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من كان لديه علم بأن الأموال تمثل عائدات جنائية أو جنحة وقام عمداً بأي من الأفعال التالية:

- تحويل أو نقل العائدات أو إجراء أي معاملة بهدف إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.
 - إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية أو المصدر أو الموقع للعائدات وكذلك الطريقة المستخدمة في التصرف بها أو تحريكها أو تملكها أو الحقوق المتعلقة بها.
 - اكتساب أو حيازة أو استخدام العائدات بعد استلامها.
 - مساعدة مرتكب الجريمة الأصلية على الإفلات من العقاب.
- تُعتبر جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة، ولا يمنع معاقبة الجاني على الجريمة الأصلية من معاقبته أيضاً على جريمة غسل الأموال. ولا تُعد الإدانة في الجريمة الأصلية شرطاً لإثبات المصدر غير المشروع للعائدات.
- ووفقاً للمادة (3) من القانون رقم (20) لسنة 2018، فإن تمويل الإرهاب يُعتبر جريمة لا تسقط بالتقادم. ويُعرّف تمويل الإرهاب كالتالي:

- ارتكاب أي فعل من أفعال غسل الأموال مع العلم بأن العائدات مملوكة كلياً أو جزئياً لمنظمة إرهابية أو شخص إرهابي أو مخصصة لتمويل منظمة إرهابية أو شخص إرهابي أو جريمة إرهابية، حتى لو لم يكن الهدف إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.
 - تقديم أو جمع أو إعداد أو الحصول على العائدات أو تسهيل حصول الآخرين عليها بنية استخدامها، أو مع العلم بأنها ستستخدم كلياً أو جزئياً في ارتكاب جريمة إرهابية، أو ارتكاب تلك الأفعال نيابة عن منظمة إرهابية أو شخص إرهابي مع العلم بحقيقتهم أو هدفهم.
- تفرض السلطة الرقابية (مصرف الإمارات المركزي) العقوبات الإدارية التالية على المؤسسات المالية في حال مخالفتها لهذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية:

- إنذار

- غرامات إدارية لا تقل عن 50,000 درهم ولا تزيد عن 5,000,000 درهم لكل مخالفة
 - منع المخالف من العمل في القطاع المتعلق بالمخالفة لفترة تحددها السلطة الرقابية
 - تقييد صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو المشرفين أو المالكين المسؤولين عن المخالفة بما في ذلك تعيين مفتش مؤقت
 - إيقاف المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المشرفين أو أعضاء الإدارة التنفيذية المسؤولين عن المخالفة لفترة تحددها السلطة الرقابية أو طلب إزالتهم
 - تعليق أو تقييد ممارسة النشاط أو المهنة لفترة تحددها السلطة الرقابية
 - إلغاء الترخيص
- تتضمن أيضاً العقوبات التي تُفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل المنظمات غير المشروعة أو من يخالف عن عمد أو بإهمال جسيم أحكام القانون نصوصاً متعددة في القانون رقم (20) لسنة 2018.

8. إطار مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب

8.1. الاستراتيجية ومستوى تقبل المخاطر

بإدراك المخاطر المختلفة المرتبطة بالجرائم المالية التي قد يتعرض لها المصرف، يقوم المصرف بتحديد بيان تقبل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) بشكل واضح، ويتم اعتماده من قبل مجلس إدارة المصرف أو اللجنة المختصة بشكل سنوي. يضمن بيان تقبل المخاطر أن العملاء لا يتم قبولهم إلا بعد فهم كامل للمخاطر المحتملة المتعلقة باستخدام منتجات وخدمات وقنوات المصرف في الأنشطة غير القانونية أو الإجرامية. كما تضمن الإدارة العليا في المصرف الالتزام الصارم بمستوى تقبل المخاطر، وتحدد معايير واضحة لتحديد ومراقبة واكتشاف والإبلاغ عن ومنع وتخفيف مخاطر الجرائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك:

- قام مصرف IDB بتأسيس نموذج ثلاثي الخطوط للدفاع (3LoD)، وهو مدمج لتحديد وتقييم وإدارة جميع المخاطر المتعلقة بالامتثال عبر المصرف.
- يعتمد المصرف نهجاً قائماً على المخاطر عند إجراء العناية الواجبة على عملائه (الجدد والحاليين). ويشمل ذلك أيضاً تطبيق العناية الواجبة المعززة (EDD) للعملاء الذين يعتبرون ذو مخاطر عالية من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يدخل المصرف في علاقات فقط عندما:
 - يتم تحديد الغرض وطبيعة العلاقة بوضوح.
 - يتم التأكد والتحقق بشكل مناسب من هوية العميل بما في ذلك المالك المستفيد النهائي (UBO) والأطراف المرتبطة (مثل الموقعين المعتمدين).
 - يتم الحصول على جميع المعلومات المطلوبة الخاصة بمعرفة العميل (KYC).

- يقوم المصرف بإجراء مراجعات دورية قائمة على المخاطر، بالإضافة إلى مراجعات قائمة على الأحداث على عملائه بشكل مستمر.
- قام المصرف بتطبيق ضوابط آلية لفحص العملاء والأطراف المرتبطة. يتم الفحص خلال مراحل متعددة من العلاقة مع العميل، كما يلي:
 - عند قبول العميل الجديد
 - خلال المراجعات الدورية
 - عند المراجعات القائمة على الأحداث
 - خلال معالجة العمليات
 - خلال فحص المحفظة.
- قام المصرف بتطبيق ضوابط آلية لمراقبة العمليات لاكتشاف العمليات غير المعتادة أو المشبوهة. يتم دعم ذلك ببروتوكولات التحقيق، التصعيد، والإبلاغ المناسبة للأنشطة غير المعتادة و/أو المشبوهة.
- يوفر مصرف IDB برنامج تدريبي توعوي متخصص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعتمد على الأدوار، وذلك لمساعدة جميع الموظفين في التعرف على القضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإبلاغ عنها.

8.2. الحوكمة

اعتمد مصرف IDB نموذج "الخطوط الثلاثة للدفاع (3LoD)" للتعرف على المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) وتقييمها وإدارتها بشكل فعال عبر جميع وحدات المؤسسة. يضمن هذا النهج الشامل إدارة وحوكمة قوية للمخاطر من خلال تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات عبر ثلاثة خطوط دفاعية مختلفة، حيث يلعب كل منها دوراً حيوياً في حماية البيئة التشغيلية للمصرف من الجرائم المالية.

الخط الأول للدفاع (FLoD)

تشكل وحدات الأعمال والدعم في مصرف IDB، بما في ذلك وحدات العمليات، الخط الأول للدفاع ضد الجرائم المالية. وهي مسؤولة عن تحديد وإدارة وتخفيف المخاطر كجزء من عملياتها اليومية.

يكون رئيس وحدات الأعمال مسؤولاً عن تنفيذ متطلبات إطار عمل المصرف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويجب عليه:

- امتلاك عملية تحديد المخاطر: تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بمجالات العمل والمنتجات والخدمات وقنوات التوزيع والاختصاصات القضائية.
- تطبيق ضوابط قوية: تصميم وتنفيذ وصيانة ضوابط فعالة للتخفيف من المخاطر المحددة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المساهمة في التقييم الشامل للمخاطر المؤسسي توفير مدخلات لعملية EWRA للتأكد من أن المخاطر المتطورة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات تتم معالجتها بشكل كافٍ.

- **تحديد مسؤوليات العناية الواجبة بالعملاء (CDD)** تحديد وتوزيع المسؤوليات بوضوح بين موظفي الوحدات التنفيذية لإكمال إجراءات العناية الواجبة.
- **تطوير وتطبيق إجراءات تشغيل قياسية (SOPs)** وضع إجراءات تشغيل قياسية شاملة تتماشى مع سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمصرف، والملاحق ذات الصلة، والقوانين والتوجيهات التنظيمية المعمول بها.
- **ضمان الامتثال لإجراءات العناية الواجبة (CDD)** الإشراف على تنفيذ إجراءات العناية الواجبة لضمان الامتثال الكامل مع إجراءات التشغيل القياسية والسياسات المحددة.
- **تحديد مقاييس جودة العناية الواجبة:** إنشاء مقاييس واضحة لقياس جودة وفعالية سجلات العناية الواجبة.
- **التيقظ للنشاط المشبوه:** التعرف بسرعة على أي نشاط عميل مشبوه والإبلاغ عنه، بما في ذلك العمليات التي تنحرف عن الأنماط المتوقعة أو التي تتعارض مع ملف العميل الشخصي أو دوره المالي المعلن.
- **إنشاء آليات لضمان الجودة (QA)** تطبيق إطار عمل قوي لضمان الجودة لمراجعة وتقييم فعالية أنشطة الخط الأول للدفاع بانتظام.
- **جمع وتحليل المعلومات الإدارية (MI)** جمع ومراجعة وتحليل المعلومات لضمان الامتثال لسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإجراءات القياسية ذات الصلة.
- **تحديد وتنفيذ عمليات الحوكمة لأنشطة الخط الأول للدفاع:** إنشاء عمليات حوكمة واضحة لأنشطة الخط الأول، بما في ذلك تحديد أوقات الاستجابة وآليات التصعيد للتنسيق مع **الخط الثاني للدفاع (SLoD)** لحل الاستفسارات.
- **تطوير أداة تتبع لطلبات المعلومات (RFI)** تنفيذ أداة تتبع لطلبات المعلومات (RFI) التي تحدد المسؤوليات بوضوح لوحدة الأعمال وتحدد متطلبات اتخاذ القرار بناءً على طبيعة الطلب.
- **إدارة بيانات معرفة العميل (KYC)/العناية الواجبة (CDD)** ضمان صحة ودقة البيانات المتعلقة بعمليات KYC و CDD وصيانتها بشكل كامل. إنشاء عمليات لتقييم جودة البيانات ومعالجتها مع تطبيق ضوابط تحقق قوية.
- **إجراء العناية الواجبة للأطراف الثالثة:** أداء العناية الواجبة بشكل مناسب وتنفيذ تدابير ملائمة قبل الدخول في أي اتفاقيات مع أطراف ثالثة قد يعتمد عليها المصرف في تقديم الخدمات أو إسناد وظائف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **ضمان الامتثال للاحتفاظ بالسجلات:** تحديد وتنفيذ متطلبات للحفاظ على السجلات بشكل شامل وفقًا لأحكام هذه السياسة واللوائح ذات الصلة.

الخط الثاني للدفاع (SLoD)

يتضمن **الخط الثاني للدفاع (SLoD)** في مصرف IDB وظائف الرقابة المسؤولة عن تقديم إشراف مستقل وموضوعي، وإرشاد، ودعم **للخط الأول للدفاع (FLoD)** في إدارة مخاطر الامتثال. يضمن هذا النهج التعاوني تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر الامتثال بشكل فعال عبر جميع وحدات الأعمال.

يعمل **الخط الثاني للدفاع (SLoD)** بشكل مستقل عن الأعمال، مما يضمن أن تقييماته وتوصياته تكون خالية من تضارب المصالح. كما يمتلك السلطة لتحدي، وعند الضرورة، إيقاف الأنشطة التجارية التي تشكل مخاطر امتثال غير مقبولة. يتألف SLoD من قسم الامتثال في IDB، والذي يشمل الامتثال للجرائم المالية، الضمان والرقابة، الامتثال التنظيمي، والاستشارات والعقوبات.

المسؤوليات الرئيسية لقسم الامتثال:

- **سياسة KYC و AML/CFT:** تحديد وصيانة ومراجعة سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل منتظم لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية المتطورة وأفضل الممارسات في الصناعة.
- **نموذج تقييم مخاطر العملاء (CRA):** تطوير وصيانة نموذج CRA قوي لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات التي قد يتعرض لها العملاء. توثيق وصيانة المنهجية التفصيلية التي تدعم عملية CRA.
- **منهجية التقييم الشامل للمخاطر المؤسسية (EWRA):** تحديد وصيانة منهجية EWRA وتسهيل تنفيذ هذا التقييم.
- **الخدمات الاستشارية:** تقديم خدمات استشارية في الوقت المناسب وبطريقة مفيدة للخط الأول للدفاع حول المسائل المتعلقة بالامتثال.
- **مواد التدريب على AML/CFT:** تطوير وتحديث مواد التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري، بما في ذلك وحدات تدريبية مخصصة لكل دور، لتعزيز وعي الموظفين وفهمهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بوحدات الأعمال الخاصة بهم.
- **متطلبات الاحتفاظ بالسجلات:** تحديد وتنفيذ متطلبات واضحة للاحتفاظ بالسجلات لضمان الامتثال لأحكام هذه السياسة والنفويضات التنظيمية المعمول بها.

الخط الثالث للدفاع (3LoD)

يشير **الخط الثالث للدفاع (3LoD)** إلى الضمان المستقل الذي تقدمه وظيفة التدقيق الداخلي (Internal Audit - IA) في مصرف IDB.

8.3. الأدوار والمسؤوليات

8.3.1. مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتحمل كل من الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن جودة وقوة وفعالية إطار العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) الخاص بالمصرف، فضلاً عن تعزيز ثقافة الالتزام الجادة وتوجيه السياسة العامة للمصرف.

يمكن تصنيف مسؤولياتهم بشكل عام إلى المجالات التالية:

- **تنفيذ أنظمة الحوكمة والرقابة والتشغيل:** ضمان إنشاء وصيانة هياكل الحوكمة وآليات الرقابة والأنظمة التشغيلية الفعالة.

- **الموافقة على السياسات والإجراءات:** المصادقة على السياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك نهج المصرف العام للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **الإشراف على برنامج الالتزام:** الإشراف على برنامج الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك الموافقة على انضمام واستمرار العملاء ذوي المخاطر المرتفعة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الصلة السياسية، وكذلك المحافظة على العلاقات مع المصارف المراسلة.
- **تطبيق التوجيهات الصادرة عن السلطات المختصة:** التأكد من أن المصرف يلتزم بالتوجيهات الصادرة عن السلطات المختصة، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وجميع التوجيهات الأخرى الصادرة عن الهيئات المحلية ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (10) لعام 2019.

8.3.2. مسؤول الامتثال ورئيس وحدة الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO)

وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (10) لعام 2019 والقانون الاتحادي رقم (20) لعام 2018، يتعين على مصرف IDB تعيين مسؤول امتثال معتمد (CO) يتمتع بالمؤهلات والخبرة اللازمة لأداء المهام والمسؤوليات القانونية المرتبطة بهذا الدور. ويشدد قرار مجلس الوزراء على الطبيعة المستقلة لهذه الوظيفة، مما يتطلب من مسؤول الامتثال أداء واجباته باستقلالية تامة. ويجب أن يكون تعيين مسؤول الامتثال بموافقة مسبقة من مصرف الإمارات المركزي (CBUAE).

يشغل رئيس قسم الامتثال في مصرف IDB منصب مسؤول الامتثال المعتمد ورئيس وحدة الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). يتمتع مسؤول الامتثال MLRO/بإمكانية الوصول غير المحدود والمستقلة إلى مصرف الإمارات المركزي (CBUAE)، ووحدة المعلومات المالية (FIU)، والسلطات الأخرى المعنية ووكالات إنفاذ القانون (LEAs) للقيام بمسؤولياته بفعالية، يجب أن يتلقى مسؤول الامتثال MLRO/الدعم الكامل من الإدارة العليا ويجب أن يتوفر لديه الموارد الكافية. كما يتعين على رئيس وحدة الإبلاغ عن غسل الأموال إخطار الإدارة العليا على الفور بأي نقص كبير في التكنولوجيا أو الموارد.

تشمل مسؤوليات مسؤول الامتثال MLRO/ما يلي:

- **تقديم المشورة في مجال الامتثال لمكافحة الجرائم المالية:** تقديم إرشادات خبراء حول المخاطر المتعلقة بالجرائم المالية، والامتثال التنظيمي، وأفضل الممارسات.
- **إدارة برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدريب:** الإشراف على تطوير وتنفيذ ومراجعة برنامج مصرف IDB لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان توافقه مع اللوائح الحالية ومعايير الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، تنظيم جلسات تدريب دورية للموظفين لتعزيز فهمهم لمبادئ وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **إدارة السياسات:** صياغة ومراجعة وصيانة سياسات وإجراءات مصرف IDB المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان توافقها مع القوانين واللوائح المعمول بها.
- **إدارة قبول العملاء:** تنفيذ ومراقبة إجراءات العناية الواجبة للعملاء (CDD) للتحقق من الهوية وتقييم ملف المخاطر للعملاء الجدد والحاليين.

- الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الإبلاغ بسرعة ودقة عن المعاملات والأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية (FIU) وفقاً للمتطلبات التنظيمية.
- الإشراف على عقوبات وتقارير الاحتيال (STR).

8.3.3. مسؤول الامتثال في الفرع

يلعب مسؤول الامتثال في الفرع (BCO) دورًا حاسمًا في ضمان امتثال عمليات الفرع لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) الخاصة بمصرف IDB وللوائح والقوانين المعمول بها. يعمل مسؤول الامتثال في الفرع بشكل وثيق مع رئيس قسم الامتثال ورئيس وحدة الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) لتنفيذ وصيانة ضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الفرع. تشمل مسؤوليات مسؤول الامتثال في الفرع ما يلي:

- الإشراف اليومي على الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:
 - مراقبة معاملات وأنشطة الفرع بحثًا عن مؤشرات محتملة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو غيرها من الجرائم المالية.
 - التحقيق في المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها على الفور إلى رئيس قسم الامتثال ورئيس وحدة الإبلاغ عن غسل الأموال.
 - ضمان التنفيذ الصحيح لإجراءات العناية الواجبة للعملاء (CDD) لجميع العملاء الجدد والحاليين.
 - التحقق من هويات العملاء وتقييم ملفات مخاطرهم.
 - الحفاظ على سجلات دقيقة ومحدثة للعملاء.
- التدريب والتوعية:
 - إجراء جلسات تدريب دورية لموظفي الفرع حول مبادئ وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحديثات التنظيمية.
 - رفع الوعي بين موظفي الفرع حول أهمية الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودورهم في منع الجرائم المالية.
 - تسهيل التواصل والتعاون المستمر بين موظفي الفرع وقسم الامتثال.
- تنفيذ السياسات والمراجعة:
 - المساعدة في تنفيذ ومراجعة سياسات وإجراءات مصرف IDB لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الفرع.
 - ضمان توافق عمليات الفرع مع أحدث المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات في الصناعة.
 - تقديم ملاحظات واقتراحات لتعزيز فعالية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بمصرف IDB.

• تقييم المخاطر والإبلاغ:

- إجراء تقييمات دورية للمخاطر لتحديد وتقييم المخاطر المحتملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجه الفرع.
- تطوير وتنفيذ استراتيجيات التخفيف المناسبة لمعالجة المخاطر المحددة.
- إعداد تقارير امتثال دورية لرئيس قسم الامتثال ورئيس وحدة الإبلاغ عن غسل الأموال.

• تنفيذ العقوبات ومنع الاحتيال:

- ضمان التنفيذ الفعال لعمليات فحص العقوبات على مستوى الفرع.
- تنفيذ ورصد تدابير منع الاحتيال لحماية مصرف IDB من الخسائر المالية.
- التحقيق في أي حوادث احتيال مشتبه بها والإبلاغ عنها إلى رئيس قسم الامتثال ورئيس وحدة الإبلاغ عن غسل الأموال.

• التحديثات التنظيمية والامتثال:

- البقاء على اطلاع بأحدث اللوائح والمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ضمان امتثال عمليات الفرع لجميع القوانين واللوائح المعمول بها.
- تقديم الإرشادات لموظفي الفرع بشأن مسائل الامتثال التنظيمي.

8.3.4. موظفو خطوط الأعمال

- **المسؤولية عن ضمان الامتثال:** تم تكليف وحدات الأعمال بشكل صريح لضمان وجود الأنظمة والضوابط اللازمة للامتثال لسياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، مما يبرز دورها الأساسي في الحفاظ على الامتثال.

الالتزام الكامل بالسياسة: يُذكر جميع موظفي الإدارات بواجبهم في الامتثال الكامل لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان فهم شامل والتزام بمبادئها

- **إدارة المخاطر بفعالية:** يتم توجيه موظفي خطوط الأعمال بشكل محدد لتحمل المسؤولية عن ضمان "الإدارة الفعالة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لما ينطبق على دورهم"، مما يسلب الضوء على واجبهم في تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر ضمن مجالات مسؤوليتهم.

8.3.5. وظيفة التدقيق المستقل

تلعب وظيفة التدقيق المستقل دوراً حيوياً في تقييم فعالية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) في المصرف وتحديد مجالات التحسين. تقوم هذه الوظيفة بإجراء عمليات تدقيق مستقلة لتقييم كافة

السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراجعة عمليات العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء (CDD) ، والتحقق من أنظمة مراقبة المعاملات. كما تقدم وظيفة التدقيق المستقل توصيات لتعزيز الإطار العام لإدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصرف.

8.3.6. الموارد البشرية - فحص الموظفين

تلعب الموارد البشرية دورًا أساسيًا في حماية المؤسسة من خلال إجراء فحوصات خلفية دقيقة للموظفين المحتملين. تعمل هذه الفحوصات، خصوصًا تلك التي تركز على السجل الجنائي، كآلية حاجزة لمنع تسلل الأفراد غير المرغوب فيهم. تُجرى الفحوصات الخلفية عند توظيف الموظفين وتستمر بشكل دوري طوال فترة توظيفهم. يضمن هذا النهج الشامل أن تحتفظ المؤسسة بقوة عاملة موثوقة ومتوافقة مع السياسات. تشمل المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة لفحص الخلفية بما يتماشى مع المعايير الصناعية والمتطلبات التنظيمية وتوجهات المخاطر لدى المؤسسة.
- التعامل مع مزودي خدمات فحص الخلفية المتخصصين لإجراء فحوصات خلفية شاملة لجميع الموظفين المحتملين، بما في ذلك التحقق من التعليم والتوظيف والتاريخ الجنائي و الجدارة الائتمانية
- تقييم وتفسير نتائج فحص الخلفية بطريقة متسقة وموضوعية، وضمان معالجة وتوثيق أي إشارات تحذيرية بشكل مناسب.
- الحفاظ على سجلات آمنة وسرية لجميع معلومات فحص الخلفية، مع الامتثال للوائح الخصوصية والسياسات التنظيمية.
- التعاون مع مدير التوظيف لاتخاذ قرارات توظيف مستنيرة بناءً على نتائج فحص الخلفية ومدى ملاءمة المرشح.
- تقديم مراقبة مستمرة للموظفين من خلال الفحوصات الخلفية الدورية أو إعادة الفحص حسب الحاجة بناءً على تقييم المخاطر المؤسسي.
- إجراء تحقيقات في سوء سلوك الموظفين أو الانتهاكات المشتبه بها لسياسات الشركة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأنشطة الإجرامية.
- الحفاظ على قنوات اتصال واضحة مع الموظفين بشأن عملية فحص الخلفية وحقوقهم وتوقعات المؤسسة المتعلقة بالسلوك والامتثال.
- متابعة المتطلبات القانونية والتنظيمية المتغيرة المتعلقة بفحوصات الخلفية وخصوصية الموظفين.

9. النهج القائم على المخاطر لمصرف التنمية الدولي في مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب

يلتزم مصرف IDB التزامًا كاملاً بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة وانتهاكات العقوبات والرشوة والفساد. ويتوافق مع توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأفضل الممارسات العالمية، تبنى مصرف IDB نهجًا قائمًا على المخاطر (RBA) لمراقبة أنشطته التجارية، وعملاته، ومعاملاته بفعالية.

يُمكن النهج القائم على المخاطر لمصرف IDB من تحديد وتقييم وفهم المخاطر المتنوعة المرتبطة بعملياته بشكل استباقي. يتيح هذا النهج للبنك تخصيص تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع الملف الشخصي لكل عميل، أو معاملة، أو منتج. يضمن هذا الأسلوب المستهدف تخصيص الموارد بكفاءة، مع التركيز على المناطق ذات المخاطر العالية، مع الحفاظ على ضوابط مناسبة للفئات ذات المخاطر المنخفضة.

من خلال تطبيق النهج القائم على المخاطر، يستطيع مصرف IDB التكيف ديناميكيًا مع استراتيجيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمواجهة المخاطر المتطورة والتهديدات الناشئة. وفي الحالات التي تُحدد فيها مخاطر مرتفعة، يمكن للمصرف تعزيز إجراءات المراقبة والضوابط. وعلى النقيض من ذلك، في السيناريوهات ذات المخاطر المنخفضة، يمكن للمصرف تبسيط إجراءاته مع الحفاظ على مستوى قوي من الامتثال.

يسمح هذا النهج العملي والمتناسب في إدارة المخاطر لمصرف IDB بالتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات بفعالية، مع الحفاظ على تجربة سلسلة وفعالة للعملاء. يواصل مصرف IDB تحسين نهجه القائم على المخاطر باستمرار، مع دمج رؤى جديدة وأفضل الممارسات لضمان أن يظل إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قويًا وقابلًا للتكيف مع تغييرات المخاطر المستمرة.

9.1. التقييم الشامل للمخاطر على مستوى المؤسسة

سيتم تحديد وتقييم المخاطر التي يواجهها مصرف IDB المتعلقة بغسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF) بشكل شامل ودقيق، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة عمل المصرف، حجمه، وانتشاره التشغيلي المتنوع. سيتم إجراء هذا التقييم بناءً على تقييم دقيق لمجموعة متنوعة من عوامل المخاطر والعوامل الفرعية ذات الصلة، بالاستناد إلى أحدث المعلومات المقدمة من خلال التقييم الوطني للمخاطر (NRA). سيتم توثيق نتائج هذا التقييم في التقييم الشامل للمخاطر على مستوى المؤسسة (EWRA) الخاص بالمصرف، والذي يشكل الأساس الحاسم لتطوير وتنفيذ تدابير فعالة ومتناسبة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

سيتم تضمين الـ EWRA فحصًا دقيقًا لقاعدة عملاء المصرف، وعروض المنتجات، والانتشار الجغرافي، وأنماط المعاملات، وغيرها من الجوانب ذات الصلة بعملياته. سيتمكن هذا التقييم الشامل للمصرف من تحديد وتحديد أولويات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يتيح تخصيص الموارد وتنفيذ الضوابط بطريقة مستهدفة وفعالة. سيتم إجراء الـ EWRA سنويًا لضمان أن يظل إطار إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المصرف متماشياً مع المخاطر المتغيرة.

يعتبر الـ EWRA الخاص بمصرف IDB ركيزة أساسية لنهجه المستند إلى المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من خلال تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل استباقي، يمكن للمصرف التخفيف من هذه المخاطر بفعالية وحماية نفسه من الأضرار المالية والسمعة المحتملة. يعمل الـ EWRA كخارطة طريق لجهود الامتثال الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يضمن أن تكون ضوابط المصرف مصممة خصيصًا للمخاطر التي يواجهها.

9.2. تقييم مخاطر المنتجات والخدمات

وفقًا لقرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2019، يتعين على مصرف IDB تحديد وتقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل استباقي فيما يخص تطوير وتنفيذ المنتجات الجديدة، والتقنيات الناشئة، والتعديلات على العروض الحالية.

قبل إطلاق أي منتج جديد، أو مقترح تجاري، أو إجراء تعديل على العروض الحالية، بما في ذلك إدخال قنوات أو تقنيات جديدة، يجب إجراء عملية مراجعة شاملة والحصول على موافقة قسم الامتثال. يتحمل مالكو الأعمال ومديرو المنتجات مسؤولية ضمان الحصول على موافقة الامتثال قبل إطلاق المنتج أو الخدمة.

خلال عملية المراجعة، سيقوم قسم الامتثال بتقييم دقيق للمخاطر المحتملة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالمنتج أو الخدمة أو القناة أو التقنية المقترحة. بناءً على هذا التقييم، سيقدم قسم الامتثال توجيهات بشأن استراتيجيات التخفيف المناسبة للتعامل بفعالية مع المخاطر المحددة.

9.3. مخاطر الدول

تلعب مخاطر الدول دورًا محوريًا في تشكيل برنامج مكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT) في مصرف IDB. يُدرك المصرف أن بعض الدول والمناطق القضائية تمثل خطرًا متزايدًا فيما يتعلق بالجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. وقد تشمل هذه المناطق:

- الدول الخاضعة للعقوبات الدولية
 - الدول المصنفة على أنها تدعم الإرهاب الدولي
 - الولايات القضائية التي تعتبر مصدرًا رئيسيًا لغسل الأموال والخاضعة لتدابير خاصة
 - المراكز المالية الخارجية (offshore)
 - الدول أو المناطق القضائية التي تعاني من نقص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- من خلال اعتماد النهج القائم على المخاطر (RBA) كركيزة أساسية لمنع الجرائم المالية، أصبحت العوامل المرتبطة بالدول عناصر حيوية في تقييم مخاطر الجرائم المالية التي يمثلها العملاء، وكذلك في تحديد ملف المخاطر العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المصرف.

لإدارة مخاطر الدول بشكل فعال، اعتمد مصرف IDB نموذج تقييم شامل لمخاطر الدول (CRAM). يعتمد هذا النموذج على إطار حوكمة محدد، ونهج منظم، ومنهجيات قوية، ومجموعة من أدوات التقييم. يشتمل CRAM على مجموعة من المعايير والأبعاد ذات الصلة بالجرائم المالية، مستندًا إلى مصادر معلومات موثوقة لتوليد تصنيفات لمخاطر الدول.

يعمل سجل تقييم مخاطر الدول في المصرف كقاعدة بيانات مركزية للمعلومات المتعلقة بمخاطر الدول، مما يضمن التناسق عبر جميع الأقسام والوحدات التجارية عند تقييم مخاطر الدول من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتكامل هذا السجل بسلسلة مع CRAM والتقييم العام للمخاطر على مستوى المؤسسة (EWRA)، مما يعكس الأهمية الجوهرية لمخاطر الدول في جميع التقييمات التي يقوم بها المصرف.

9.4. مخاطر العملاء

يُعتبر تطبيق النهج القائم على المخاطر في إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء (CDD) أمرًا ضروريًا لوضع سياسة "اعرف عميلك" (KYC) "فعالة والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (ML/TF) يجب أن تتناسب إجراءات العناية الواجبة المطبقة على العملاء مع مستوى المخاطر التي يشكلونها فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يتسم ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل عميل بالديناميكية، حيث يمكن أن يتغير مع مرور الوقت بناءً على عوامل مختلفة، مثل ظهور معلومات جديدة أو تغيرات في سلوك العميل. وبالتالي، ينبغي أن يتم تخصيص مستوى العناية الواجبة المناسب وفقاً للظروف الخاصة ومؤشرات المخاطر التي يتم التعرف عليها لكل عميل. وفي الحالات التي تبرز ذلك، ينبغي زيادة نوع وشدة إجراءات العناية الواجبة. وبناءً على تطور ملف المخاطر، قد يكون من الضروري إعادة تقييم تصنيف المخاطر للعميل وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة (EDD) إذا لزم الأمر.

يجب إجراء تقييمات لمخاطر العملاء بانتظام لتعكس أي تغييرات في الظروف أو السلوك أو ملفات المخاطر. كما أن المراقبة المستمرة لحسابات العملاء والمعاملات تعد أمراً بالغ الأهمية لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة واتخاذ الإجراءات المناسبة، والتي قد تشمل التصعيد إلى العناية الواجبة المعززة أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

من خلال تبني نهج قائم على المخاطر في إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، يمكن للمؤسسات المالية توزيع مواردها بفعالية واستهداف جهودها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دقيق، مما يحد من مخاطر تسهيل الأنشطة غير القانونية مع الحفاظ على نهج يركز على العميل.

9.5. تقارير مخاطر العملاء وإبلاغ الإدارة العليا والمجلس بالمؤشرات الرئيسية

يجب على المصرف تقديم تقارير حول المؤشرات الرئيسية إلى الإدارة العليا للتعامل مع المخاوف المتغيرة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) والعقوبات، مما يمكن الإدارة العليا من اتخاذ قرارات مستنيرة. يجب أن توفر هذه المؤشرات معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول حالة برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويجب أن تشمل جميع الجوانب أو المخاطر الحرجة المتعلقة بغسل الأموال، تمويل الإرهاب، العقوبات، وتمويل الانتشار، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، نقاط الضعف في تنفيذ السياسات، الإجراءات، وضوابط المخاطر.

يجب أن تشمل التقارير، كحد أدنى، ما يلي:

- تكوين المحفظة مع التركيز على تصنيف المخاطر وإدخال العملاء الجدد ذوي المخاطر المرتفعة، والأشخاص المكشوفين سياسياً أجنبياً (FPEP) والشخصيات السياسية المحلية في الإمارات العربية المتحدة (UAE PEP NTB)
- معلومات محدثة حول حالة وثائق تعريف العملاء، بما في ذلك التعرف على الوثائق المنتهية الصلاحية والإجراءات المتخذة لمعالجتها.
- حالة المراجعات الدورية والموضوعية التي تم إجراؤها لتحديد وتقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالامتثال.
- ملخص لأنشطة مراقبة مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك:

○ عدد الحالات التي تمت مراجعتها.

○ معدل تحويل الحالات المراجعة إلى تحقيقات.

- العدد الإجمالي للتقارير الخاصة بالمعاملات المشبوهة (STRs) المقدمة، مع مصدر كل تحقيق.
 - تحديد الأنماط المتكررة لغسل الأموال.
 - عدد التقارير الداخلية الخاصة بالمعاملات المشبوهة التي تم إنشاؤها.
 - حالة التقارير والتحقيقات المشبوهة غير المنتهية.
 - حالة الملاحظات المتعلقة بالتعهد التي أثارها الجهات التنظيمية أو التدقيق الداخلي والخارجي.
 - الإبلاغ عن أي انتهاكات تتعلق بسياسة مكافحة الرشوة، سياسة التداول من الداخل، أو السياسات الأخرى ذات الصلة.
 - بيانات شاملة حول الأنشطة المتعلقة بالعقوبات، بما في ذلك:
 - المدفوعات المحظورة.
 - التمويل التجاري.
 - فحص المدفوعات.
 - حالات الرفض من قبل البنوك المراسلة.
 - فحص المحافظ.
 - تحليل الاتجاهات ونسبة النتائج الإيجابية.
 - تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة (EWRA) ، الوقاية، الكشف، والتصحيح إذا وجد.
 - رسائل التدريب والتوعية.
- يجب أن تتلقى لجنة الإدارة العليا تقارير دورية حول المخاطر الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصرف والاتجاهات ذات الصلة، بالإضافة إلى تقييم شامل لأداء ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن توفر هذه التقارير رؤى حول فعالية برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة لتخفيف المخاطر الناشئة والامتثال للمتطلبات التنظيمية.
- بالإضافة إلى هذه التقارير الدورية، يجب أن تراجع اللجنة أيضاً تقييم المخاطر المالية المتعلقة بالجريمة في المصرف، وأي تقارير تنظيمية تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المكتوب بشكل مستمر لضمان بقاء إطار عمل المصرف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قوياً ومتوافقاً مع المشهد التنظيمي المتغير.

10. سياسة "اعرف عميلك"

إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الفعال يعتمد بشكل كبير على إجراءات "اعرف عميلك (KYC)" و"العناية الواجبة للعملاء (CDD)" تُعد هذه العمليات أساسية لتحديد والتحقق من هوية العملاء الجدد والحاليين، وضمان توافقهم مع شهية المخاطر للمصرف.

على الرغم من أن كل من KYC و CDD يساهمان في الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنهما يختلفان في نطاقهما وعمقهما:

- **KYC** يركز على تحديد هوية العميل والمعلومات المؤسسية. يشمل ذلك جمع، التحقق، وتصنيف البيانات ذات الصلة، بما في ذلك الاسم القانوني للعميل، العنوان، الوضع المالي، وهيكل الملكية.
- **CDD** يتعمق أكثر في أنشطة العميل وملفه الشخصي. ويشمل مجموعة واسعة من الإجراءات وجمع المعلومات، بما في ذلك:

- **المراقبة المستمرة:** مراجعة حسابات ومعاملات العملاء بانتظام للكشف عن أي نشاط مشبوه.
- **العناية الواجبة المعززة (EDD):** تكثيف التدقيق للعملاء ذوي المخاطر العالية، مثل الأشخاص المكشوفين سياسياً (PEPs) أو المتورطين في صناعات حساسة.

لا يمكن بدء أي علاقة تجارية حتى يتم إكمال عملية التحقق. تضمن هذه العملية متعددة الخطوات فحص العميل بدقة:

- **تحديد العميل والتحقق منه:** جمع والتحقق من وثائق الهوية، مثل جوازات السفر، فواتير الخدمات، أو شهادات تسجيل الأعمال.
- **الفحص:** فحص العملاء ضد قوائم الأشخاص المكشوفين سياسياً، قواعد البيانات السلبية، وقوائم العقوبات لتحديد المخاطر المحتملة.
- **تقييم وتصنيف مخاطر العميل:** تقييم ملف مخاطر العميل بناءً على صناعته، أنماط معاملاته، وموقعه الجغرافي.
- **إكمال CDD/EDD:** تنفيذ إجراءات العناية الواجبة أو العناية الواجبة المعززة بناءً على تصنيف مخاطر العميل.
- **الحصول على الموافقات:** تأمين الموافقات اللازمة من فرق الإدارة أو الامتثال قبل إقامة العلاقة التجارية.

تضمن هذه الخطوات فحصاً شاملاً ودقيقاً للعميل قبل بدء العلاقة المصرفية.

10.1. تحديد هوية العميل والتحقق منها – (CIV) جمع المستندات

يلتزم المصرف بتحديد الهوية الحقيقية والكاملة لجميع الأطراف المشاركة في أي علاقة مصرفية. لن يدخل المصرف في أي علاقة مع أي فرد أو جهة لا يستوفي متطلبات تحديد الهوية والتحقق منها بنجاح.

متطلبات CIV الخاصة بالجهات القانونية (الأشخاص الاعتباريين):

• رخصة تجارية (نسخة من الرخصة التجارية السارية - بعد التحقق من الأصل) ويجب الاحتفاظ بها في الملف طوال فترة العلاقة. • عقد التأسيس أو أي مستندات مماثلة، موثقة من الجهة المختصة في الإمارات العربية المتحدة. • الاسم الكامل والعنوان لمصاحب الحساب. • إثبات العنوان التشغيلي/المادي؛ إذا كانت الجهة القانونية أو الترتيب أجنبيًا (شركة خارجية أو فرع لشركة أجنبية)، يجب أن يُذكر اسم وعنوان ممثله القانوني في الإمارات وتقديم الوثائق اللازمة كدليل. • فهم وتوثيق الغرض المقصود وطبيعة العلاقة التجارية. • فهم طبيعة أعمال العميل بالإضافة إلى هيكل الملكية والسيطرة للعميل. • قد يقوم IDB بإجراء فحوصات إذا لزم الأمر ضد موقع السجل الاقتصادي الوطني للحصول على معلومات متاحة للجمهور حول الأشخاص القانونيين والترتيبات، مثل رقم ترخيص الجهة، والعنوان، والأنشطة التجارية، واسم المدير.	في حالة الأشخاص الاعتباريين (الجهات القانونية)، يكون الحد الأدنى من المعلومات / المتطلبات الوثائقية لفتح الحساب كما يلي:
• الاسم الكامل، الجنسية، العنوان السكني، وصورة عن وثيقة تعريف شخصية صادرة من الحكومة صالحة لجميع الشركاء بما في ذلك المستفيدين النهائيين (UBO*) كما يلي: • بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المتوسطة/المنخفضة - إذا كانت حصة الملكية 15% أو أكثر. • بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر العالية/المرتفعة - إذا كانت حصة الملكية 10% أو أكثر. • في حالة وجود جهات أو ترتيبات قانونية متعددة لها مصلحة ملكية، حتى إذا كانت كل جهة قانونية تمتلك أقل من النسب المحددة أعلاه، يجب أن تأخذ عملية تحديد المستفيدين النهائيين في الاعتبار ما إذا كانت هناك مؤشرات على أن هذه الجهات قد تكون مرتبطة بملكية مشتركة، مما قد يؤدي إلى الوصول أو تجاوز مستوى العتبة للمستفيدين النهائيين البالغ 15% أو 10% بشكل إجمالي. • الاسم الكامل، الجنسية، تاريخ الميلاد، والمسمى الوظيفي/المنصب في الشركة للأشخاص الذين يشغلون مناصب إدارية عليا (مثل: الرئيس التنفيذي، المدير المالي، مدير العمليات، أو المناصب المعادلة) والأشخاص المسيطرين.	المستفيدون والجهات المسيطرة
التحقق من هوية أي شخص مخول قانونيًا للتصرف أو إجراء المعاملات نيابةً عن العميل، بما في ذلك الموقعين أو أي أشخاص آخرين يمتلكون بيانات اعتماد الوصول عن	الاطراف ذوي العلاقة

يُعد المصرح بها للحساب، مثل مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الهاتف. • التحقق من أن الشخص الذي يدعي التصرف نيابةً عن العميل مخوّل بذلك، من خلال الأنواع التالية من المستندات: ○ توكيل قانوني ساري المفعول ○ قرار صحيح التنفيذ صادر عن الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية التي تحكم مجلس الإدارة أو اللجنة ○ مستند من سجل رسمي أو مصدر رسمي آخر، يثبت الملكية أو صفة الشخص كممثل قانوني مخوّل ○ أمر محكمة أو قرار رسمي آخر ** لا يُسمح بإضافة الأشخاص غير المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة كموقعين معتمدين (AUS) لجهة قانونية.	
لا يُطلب تحديد والتحقق من هوية كل مساهم أو شريك أو المستفيد النهائي (UBO) بشرط أن تكون الشركة أو شركتها القابضة مدرجة في بورصة منظمة تخضع لمتطلبات الإفصاح التي تضمن الشفافية الكافية لمالكي الحصص المستفيدين، وأن يكون المصرف قادرًا على الحصول على هذه المعلومات من مصادر عامة موثوقة*. • يُطلب تقديم دليل/إثبات على الإدراج في البورصة لجميع العملاء بغض النظر عن تصنيف المخاطر.	الشركات المدرجة
بالنسبة للالتزامات، يجب جمع معلومات عن المؤسس، الوصي، والمستفيدين أو الفئة المحددة من المستفيدين، بالإضافة إلى أي فرد آخر يمارس السيطرة الفعلية النهائية على الترتيب القانوني. وبالإضافة إلى ذلك، كجزء من عملية العناية الواجبة (CDD)، يجب على المصرف تحديد وجمع معلومات الفرد الذي يعمل كوصي.	الالتزامات

ملكية حق الانتفاع

يلتزم المصرف بتحديد والتحقق من ملكية حق الانتفاع لجميع عملائه، بما يتماشى مع التزاماته بموجب إرشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT).

ملكية حق الانتفاع النهائية (UBO)

يجب على المصرف تحديد المالكين المستفيدين النهائيين لجميع العملاء من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. المالك المستفيد النهائي هو الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يتحكم في أكثر من 25% من الأسهم أو حقوق التصويت في الشخص الاعتباري، أو الذي يمارس السيطرة النهائية على الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني.

التحقق من هوية مالك حق الانتفاع النهائي

يجب على المصرف اتخاذ تدابير كافية ومناسبة للتحقق من هوية المالك المستفيد النهائي باستخدام المستندات أو البيانات أو المعلومات من مصدر موثوق ومستقل. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مراجعة المستندات التالية:

- للأفراد: جواز السفر، رخصة القيادة، فاتورة خدمات، أو أي وثيقة تعريف حكومية أخرى.

- للأشخاص الاعتباريين: النظام الأساسي، عقد التأسيس، أو أي وثائق أخرى ذات صلة.

- للتنظيمات القانونية: عقد الثقة، اتفاقية الشراكة، أو أي وثائق ذات صلة.

يجب على المصرف أيضاً الحصول على جميع التفاصيل والمعلومات اللازمة حول المالك المستفيد النهائي، مثل الاسم، تاريخ الميلاد، العنوان، الجنسية، والمهنة. يجب أن تكون تدابير العناية الواجبة التي يتخذها المصرف متناسبة مع درجة ومستوى المخاطر.

تحديد الإدارة العليا

إذا لم يكن هناك فرد يمتلك حق الانتفاع النهائي للشخص الاعتباري/الترتيب القانوني، فيجب على المصرف تحديد الأفراد أو المسؤولين الذين يشغلون مناصب الإدارة العليا في الشخص الاعتباري. قد يشمل هؤلاء الأفراد، على سبيل المثال لا الحصر، الرئيس التنفيذي، المدير المالي، وأعضاء مجلس الإدارة.

التحقق من هوية المستفيد والوصي والمستفيدين

بالنسبة للتنظيمات القانونية، يجب على المصرف التحقق من هوية المانح والوصي (أو أي شخص يشغل مناصب مكافئة للتنظيمات القانونية غير المتعلقة بالثقة)، والمستفيدين أو فئات المستفيدين، وأي أفراد آخرين يسيطرون على التنظيمات القانونية. يجب أيضاً على المصرف الحصول على معلومات كافية عن المالكين المستفيدين من الترتيب القانوني لتمكينه من التحقق من المالك المستفيد عند دفع أموال الثقة للمالك المستفيد، أو عندما يبدأ المالك المستفيد في ممارسة حقوقه المكتسبة قانونياً.

إثبات فهم هيكل الملكية

يجب على المصرف أن يكون قادراً على إثبات أنه يفهم هيكل ملكية العميل وكيفية الحصول على تفاصيل هيكل الملكية الخاص بالعميل ومالكي حق الانتفاع النهائي (UBO's) يتم تحقيق ذلك عادةً من خلال المستندات الدستورية ذات الصلة.

هياكل الملكية المعقدة

عند التعامل مع هياكل الملكية المعقدة، من الضروري فهم المصالح المستفادة غير المباشرة في هيكل قانوني وإخضاع هؤلاء

الأشخاص لعمليات التعرف والتحقق اللازمة. يجب على المصرف أيضاً أن يتساءل عما إذا كان هناك غرض اقتصادي مشروع لهيكل الملكية الخاص بالشخص الاعتباري.

10.2. الفحص

إجراءات الفحص

لحفاظ على نزاهة عمليات المصرف والامتثال للوائح مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT) ، يتم تنفيذ عملية فحص شاملة لجميع العملاء والأطراف ذات الصلة. يشمل هذا الفحص مجموعة من فئات المخاطر، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs) ، والعقوبات.

الفحص قبل بدء العلاقة

قبل إنشاء علاقة جديدة أو فتح حساب إضافي لعميل قائم، يجب فحص أسماء جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء، ووكلاء السلطة (POA) ، والموقعين المعتمدين، والمالكين المستفيدين النهائيين (UBOs) ، وأي أفراد أو جهات أخرى متورطة في العلاقة. تهدف هذه العملية إلى تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالعميل أو الأطراف ذات الصلة به، وضمان أن المصرف لا يسهم دون قصد في تسهيل الأنشطة غير المشروعة.

تشمل عملية الفحص مراجعة دقيقة لاسم العميل مقابل قوائم العقوبات المعترف بها، بما في ذلك تلك التي يحتفظ بها الاتحاد الأوروبي (EU) ، والأمم المتحدة (UN) ، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية للولايات المتحدة (OFAC) ، والهيئات التنظيمية المحلية. يهدف هذا الفحص إلى منع المصرف من التعامل مع أفراد أو جهات خاضعة للعقوبات أو الدخول في علاقة معهم.

القوائم الخارجية والداخلية

لتحديد المخاطر المحتملة بشكل فعال، يستخدم المصرف نوعين من قوائم الفحص:

القوائم الخارجية:

يستعين المصرف بمزود خدمة طرف ثالث موثوق به، وهو "وورلد-تشيك (World-Check)" ، للوصول إلى القوائم الخارجية وإجراء الفحص عليها. يركز هذا النظام بشكل رئيسي على تحديد الأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs) ، والأهداف الخاضعة للعقوبات، والأفراد أو الجهات المرتبطة بأنشطة إجرامية، أو إرهابية، أو غسل الأموال.

القائمة الداخلية:

يحافظ المصرف على قائمة سوداء داخلية يتم تحديثها باستمرار، وهي بمثابة مرجع للأفراد أو الجهات التي تم رفضها من قبل المصرف بسبب عدم القبول، أو التي تم اعتبارها تشكل خطراً سلبياً بناءً على معايير الامتثال الخاصة بالمصرف. تكمل هذه القائمة الداخلية القوائم الخارجية وتضمن عدم تعامل المصرف مع أفراد أو جهات أثارت مخاوف في الماضي.

نهج قائم على المخاطر لفحص الوسائط السلبية

بالإضافة إلى الفحص مقابل قوائم المخاطر، يعتمد المصرف نهجاً قائماً على المخاطر في فحص الوسائط السلبية. يتضمن هذا النهج مراقبة مصادر الأخبار، ووسائل الإعلام، والمعلومات المتاحة للجمهور لتحديد أي إشارات سلبية أو ارتباطات غير مرغوبة تتعلق بالعميل أو الأطراف ذات الصلة به. يساعد هذا النهج في كشف المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على السمعة أو المالية والتي قد لا تكون واضحة من خلال طرق الفحص التقليدية.

التشاور مع قسم الامتثال والقيود على الإشعار

في الحالات التي تثار فيها شكوك أثناء عملية الفحص، يتعين على الفروع ووحدات فتح الحسابات التشاور فوراً مع فريق الامتثال في المصرف للحصول على توجيهات إضافية. تحت أي ظرف من الظروف لا يجوز للمصرف أو أي من موظفيه

إبلاغ أو تحذير العملاء حول وجود تطابق إيجابي ناتج عن عملية الفحص. قد يؤدي هذا الإخطار إلى تعريض قدرة المصرف على التحقيق في الأنشطة غير المشروعة للخطر، بالإضافة إلى تعريض المصرف لمخاطر قانونية وتنظيمية.

10.3. تقييم مخاطر العملاء وتحديد الملف الشخصي

يُعد تقييم مخاطر العملاء (CRA) جزءاً أساسياً من عملية "اعرف عميلك (KYC)" وهو متطلب تنظيمي إلزامي. يتضمن تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (ML/TF) المرتبطة بالعملاء ومعاملاتهم. يساعد هذا التقييم في تحديد مستوى العناية الواجبة المناسب عند تأسيس العلاقة، وكذلك في العناية الواجبة المستمرة ومراقبة المعاملات طوال فترة العلاقة.

يُمكن تبني نهج قائم على المخاطر (RBA) في العناية الواجبة تجاه العملاء (CDD) المصرف من تحديد العملاء الذين يحملون مخاطر أعلى فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (ML/TF)، مما يتيح توجيه الموارد والجهود بشكل أكثر تركيزاً نحو مراقبة هؤلاء العملاء.

يجب إجراء تقييم CRA لجميع عملاء المصرف. ولأغراض التقييم العام للمخاطر وتصنيفها، يتم تقسيم عملاء المصرف إلى الفئات التالية:

- محايد/منخفض المخاطر
- متوسط المخاطر
- مرتفع/عالي المخاطر
- مرتفع جداً
- الشخصيات المكشوفة سياسياً في الإمارات (PEP) داخلية)
- الشخصيات المكشوفة سياسياً خارج الإمارات (PEP) غير داخلية)
- غير مقبول المخاطر

يتم إجراء CRA للعلاقات الجديدة مع المصرف وكذلك للعملاء الحاليين عند مراجعات دورية أو عند حدوث مراجعات ناتجة عن أحداث معينة. وقد حدد المصرف العوامل التالية لتقييم المخاطر (CRA) وتصنيف المخاطر:

1. مخاطر العميل: تتعلق بالمخاطر المرتبطة بالملف الشخصي الذاتي مثل قطاع العميل، مصدر الدخل، حالة الشخصية المكشوفة سياسياً (PEP)، وما إلى ذلك.
2. المخاطر الجغرافية: تستند إلى التعرض للدول ذات المخاطر العالية من منظور غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. مخاطر المعاملات: تستند إلى المعاملات المتوقعة، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (STRs)، وغيرها من العوامل السلوكية الديناميكية.
4. المنتجات/الخدمات: تستند إلى المخاطر المتعلقة بالمنتجات والخدمات والقنوات/طرق إجراء المعاملات وقنوات التوصيل – عوامل سلوكية ديناميكية.
5. المخاطر المتعلقة بالسمعة: وتشمل الدعاية السلبية المحتملة المرتبطة بالعملاء الجدد أو الحاليين.

بالإضافة إلى هذه العوامل المحددة للمخاطر، يجب على الوحدات التجارية ومديري العلاقات أيضاً مراعاة عوامل مثل نزاهة العميل، تاريخ النفاذ، الانتهاكات التنظيمية/الضريبية، النزاعات بين الأطراف، والمخاطر السياسية عند تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالعميل.

من الضروري أن يكون جميع الموظفين والوحدات المعنية بتأسيس العلاقات مع العملاء وصيانتها على دراية كاملة بعملية CRA الخاصة بالعملاء وأن يلتزموا بدقة بالإرشادات المقررة. إكمال نموذج "اعرف عميلك (KYC)" إلزامي لجميع العملاء.

10.3.1.

العلاقات ذات المخاطر غير المقبولة

لن يقوم المصرف بإنشاء علاقات أو فتح حسابات أو تنفيذ معاملات لمرة واحدة أو الحفاظ على علاقات أو حسابات قائمة أو القيام بأي نشاط تجاري من خلال/مع:

- **الحالة وأطراف الحالة غير العملاء:** الحالة تشير إلى الأفراد أو الجهات التي تسهل تحويل الأموال عبر الحدود دون المرور بالقنوات المصرفية التقليدية. لن يتعامل المصرف مباشرة أو غير مباشرة مع هؤلاء الأطراف، ولن يقوم بفتح حسابات أو تنفيذ معاملات للأفراد أو الجهات التي تستخدم خدمات الحالة.
- **السلطات القضائية الخاضعة للعقوبات والدول عالية المخاطر:** لن يقوم المصرف بإنشاء أو الحفاظ على علاقات مع الجهات القانونية المسجلة في السلطات القضائية الخاضعة للعقوبات، مثل سوريا وإيران وكوبا وأوكرانيا (القرم وسيفاستوبول) وكوريا الشمالية، وكذلك أي سلطات قضائية أخرى تعتبر خاضعة للعقوبات وفقاً لتوجيهات قسم الامتثال في المصرف من وقت لآخر.
- **البنوك الوهمية والشركات الوهمية:** البنوك الوهمية والشركات الوهمية هي جهات تُستخدم لإخفاء الملكية الحقيقية أو الغرض من نشاطاتها. لن يقوم المصرف بفتح حسابات أو إجراء معاملات مع هذه البنوك أو الشركات.
- **المؤسسات المالية المرتبطة بالبنوك الوهمية:** لن يتعامل المصرف مع المؤسسات المالية التي تتعامل عن علم مع البنوك الوهمية أو الشركات الوهمية.
- **الجهات التي تضم سكاناً من السلطات القضائية الخاضعة للعقوبات:** لن يقوم المصرف بإنشاء أو الحفاظ على علاقات مع الجهات القانونية التي يكون فيها شريك أو أكثر، أو مستفيد نهائي، أو موقعون، أو حاملون لوكالة عامة (POA) يقيمون في سلطة قضائية خاضعة للعقوبات.
- **المواطنون الكوريون الشماليون:** لن يقوم المصرف بفتح حسابات أو إجراء معاملات مع الجهات القانونية التي يكون فيها شريك أو أكثر، أو مستفيد نهائي، أو موقعون، أو حاملون لوكالة عامة (POA) من مواطني كوريا الشمالية، بغض النظر عن وضعهم السكني.
- **الأعمال المتعلقة بالألعاب الإلكترونية والمقامرة والكازينوهات عبر الإنترنت:** لن يقوم المصرف بإنشاء أو الحفاظ على علاقات مع الجهات القانونية التي تعمل في مجال الألعاب الإلكترونية أو المقامرة أو الكازينوهات.
- **المكاتب الافتراضية والمكاتب المرنة للأعمال التجارية:** لن يقوم المصرف بفتح حسابات أو إجراء معاملات مع الجهات القانونية التي تعمل من خلال مكاتب افتراضية أو مكاتب مرنة إذا كانت تمارس الأنشطة التجارية.
- **الجهات التي تتعامل في الأصول الافتراضية ومزودي الخدمات:** لن يقوم المصرف بإنشاء أو الحفاظ على علاقات مع الجهات التي تتعامل في الأصول الافتراضية، مثل العملات المشفرة، أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

- **الجهات التي تضم مساهمين بالوكالة:** لن يقوم المصرف بفتح حسابات أو إجراء معاملات مع الجهات التي يخفي فيها المساهمون بالوكالة هوية المستفيدين النهائيين الحقيقيين.
- **الجهات التي تتبع هيكل الأسهم لحاملها:** لن يقوم المصرف بإنشاء أو الحفاظ على علاقات مع الجهات التي تعتمد هيكل الأسهم لحاملها، بما في ذلك الشركات الأم، لأن ذلك قد يعيق التعرف على الملكية المستفيدة.
- **الجهات المتورطة في أسلحة الدمار الشامل والانتشار:** لن يقوم المصرف بفتح حسابات أو إجراء معاملات مع الجهات المتورطة في تصنيع أو تداول أو التعامل بأسلحة الدمار الشامل أو السلع والخدمات المستخدمة في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

علاوة على ذلك، يمنع المصرف ما يلي:

- تسهيل أي معاملة عرضية لغير حاملي الحسابات أو للعملاء الذين ليس لديهم علاقة تجارية مستمرة.
- تأسيس أو الحفاظ على أي علاقة مع عميل أو علاقة تجارية مع أي شخص لا يمكن التحقق من هويته، أو الذي لا يقدم جميع المعلومات المطلوبة.
- تأسيس أو الحفاظ على أي علاقة مع عميل أو علاقة تجارية مع أي شخص قدم معلومات كاذبة أو معلومات تحتوي على تناقضات كبيرة.
- تأسيس أو الحفاظ على أي علاقة مع عميل أو علاقة تجارية أو إجراء أي معاملات مالية أو تجارية أو الاحتفاظ بأي حساب تحت اسم مجهول أو وهمي أو باستخدام اسم مستعار أو رقم.
- تأسيس أو الحفاظ على أي علاقة مع عميل أو تنفيذ أي معاملة مالية في حال عدم القدرة على استكمال إجراءات العناية الواجبة (CDD/EDD) بناءً على المخاطر تجاه العميل لأي سبب كان.
- التعامل بأي شكل مع المصارف الوهمية، سواء لفتح حسابات مصرفية بأسمائها أو قبول الأموال أو الودائع منها.
- تأسيس أو الحفاظ على علاقات مع الأفراد أو الجهات المدرجة في قوائم المراقبة مثل المصرف المركزي لدولة الإمارات، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، وغيرها.
- تأسيس أو الحفاظ على علاقات مع جهات أو الأطراف المرتبطة بها والمعروفة بتورطها في أنشطة مثل الفساد، الاحتيال، الإرهاب، غسل الأموال أو الأنشطة غير القانونية.
- تأسيس أو الحفاظ على علاقات مع جهات تكون فيها الملكية القانونية والمستفيد النهائي غير واضحة أو غير ظاهرة.
- العملاء الذين فشلوا في عملية التحقق والتعرف.
- تأسيس أو الحفاظ على علاقة مع عملاء يكون الغرض من فتح الحساب هو التهرب الضريبي.

في حال رفض إقامة علاقة تجارية كنتيجة مباشرة لعدم استيفاء متطلبات العناية الواجبة، يجب على الوحدة التجارية عدم إحالة الحالة تحت أي ظرف إلى وحدة تجارية أخرى للنظر فيها.

يجب إبلاغ قسم الامتثال مباشرةً عن العملاء الذين تم رفضهم بسبب اعتبارات تتعلق بالعناية الواجبة مثل ارتباطهم المحتمل بالعقوبات، أو غسل الأموال، أو الذين تم اعتبارهم يشكلون خطراً غير مقبول على عمليات المصرف.

10.3.2

العلاقات ذات المخاطر العالية جدًا / المخاطر العالية

تطرح بعض الجهات القانونية مخاطر مرتفعة بشكل كبير تتعلق بغسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF) للمصرف. يتميز هؤلاء العملاء بعوامل خطر متزايدة بسبب خصائصهم الذاتية أو أنشطتهم أو علاقاتهم التجارية أو مواقعهم الجغرافية. قد تشمل هذه الفئات:

- العملاء من الدول ذات المخاطر العالية أو غير المقيمين في دولة لا يحملون بطاقة هوية فيها.
- العملاء ذوو الهياكل المعقدة، الذين يخرطون في عمليات معقدة أو لديهم أهداف اقتصادية غير واضحة.
- العملاء الذين يديرون عمليات كثيفة النقد، أو يتعاملون مع أطراف ثالثة غير معروفة، أو يديرون عمليات لا تواجه مباشرة أي عمليات عالية المخاطر الأخرى التي حددها المصرف.

تعتبر الفئات التالية جزءًا من هذه الفئة بسبب ارتباطها الطبيعي بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- جهات مناطق التجارة الحرة، بما في ذلك الخارجية.
- الأوقاف والصناديق.
- شركات الاستثمار.
- شركات إدارة الأصول/الصناديق.
- الشركات قيد التأسيس.
- المؤسسات المالية – (FI) حسابات فسترو والعلاقات المصرفية المراسلة (بما في ذلك المصارف المستجيبة من الدول ذات المخاطر العالية).
- المؤسسات المالية غير المصرفية (NBFI) بما في ذلك شركات التمويل، شركات التأمين، وشركات الوساطة.
- الجهات المشاركة في التمويل الجماعي/ الإقراض بين الأفراد.
- مقدمو خدمات الدفع/(PSP) خدمات الدفع عبر الإنترنت/ مقدمو حلول الدفع المجمع.
- شركات الصرافة ومقدمو خدمات تحويل الأموال.(MSB)
- شركات التجارة العامة.
- خطوط الشحن (الجهات التي تملك أو تصنع أو تدير السفن).
- تجار السبائك / السلع.
- تجار الماس والمجوهرات/ أو الأحجار الكريمة.
- وسطاء العقارات.
- شركات المحاماة/ كتاب العدل/ شركات التدقيق/ الأوصياء.

- مقدمو خدمات الشركات/ الوكلاء المسجلون.
- المستشارون الماليون/ الوسطاء.
- الاستشارات الإدارية.
- تجارة النفط/ الغاز/ البترول.
- الأسواق الإلكترونية.
- تجار السيارات المستعملة وقطع الغيار.
- دور المزادات، وتجار الأعمال الفنية أو التحف.
- الأنشطة التجارية كثيفة النقد.
- المنظمات غير الربحية / المنظمات الاجتماعية والخيرية.
- الجهات القانونية التي تضم واحدًا أو أكثر من المالكين/الشركاء/المستفيدين النهائيين (UBO) من مواطني إحدى الولايات القضائية المفروضة عليها عقوبات (إيران، كوبا، أوكرانيا (القرم وسيفاستوبول- المفروضة عليها عقوبات) وسوريا).
- الجهات القانونية التي تضم واحدًا أو أكثر من المالكين/الشركاء/المستفيدين النهائيين (UBO) من مواطني الولايات القضائية ذات المخاطر العالية وغير المقيمين في الإمارات العربية المتحدة.
- الجهات الخارجية/ الجهات المسجلة خارج الإمارات.
- وفقًا لسياسة المصرف، يمنع المصرف إقامة علاقات أو تسهيل المعاملات أو تمويل الجهات المشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في تصنيع أو تجارة أسلحة الدمار الشامل (WMD) و/أو انتشار السلع والخدمات المستخدمة في تصنيع أسلحة الدمار الشامل (تشمل هذه المحظورات السلع الدفاعية والهجومية).

10.3.3

العلاقات ذات المخاطر المتوسطة

تمثل بعض العلاقات مستوى معتدلاً من المخاطر من منظور غسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF). يظهر هؤلاء العملاء مخاطر متوسطة للمصرف، وقد تختلف درجة المخاطر بناءً على عوامل مثل خلفية العميل، طبيعة وموقع أنشطته، بلده الأصلي، مصدر الأموال، والملف الشخصي العام له.

تعتبر الفئات التالية من العملاء ذات مخاطر متوسطة:

- الجهات القانونية المسجلة في الإمارات والتي تضم واحدًا أو أكثر من المالكين أو الشركاء أو المستفيدين النهائيين (UBOs) من مواطني الدول ذات المخاطر المتزايدة أو العالية، وفي الوقت نفسه مقيمين في الإمارات.
- بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المتوسطة، يجب أن تتضمن إجراءات العناية الواجبة (CDD) على الأقل ما يلي:
- إثبات عنوان التشغيل.

- زيارة ميدانية للجهات القانونية.

10.4. الأشخاص المعرضون سياسياً (PEPs)

يُعرّف المصرف المركزي لدولة الإمارات (CBUAE) الأشخاص المعرضون سياسياً (PEPs) بأنهم أشخاص طبيعيون مكلفون بوظيفة عامة بارزة في الإمارات أو في أي دولة أجنبية أخرى، مثل رؤساء الدول أو الحكومات، السياسيين الكبار، المسؤولين الحكوميين البارزين، المسؤولين القضائيين أو العسكريين، المدراء التنفيذيين الكبار في الشركات المملوكة للدولة، والمسؤولين الكبار في الأحزاب السياسية، وكذلك الأشخاص الذين يُكلفون أو سبق تكليفهم بإدارة منظمة دولية أو أي وظيفة بارزة داخل هذه المنظمة.

لأغراض هذه السياسة وتقييم المخاطر، يتم تصنيف الأشخاص المعرضين سياسياً إلى:

- **PEP الإماراتي (PEP المحلي):** (الأشخاص المعرضون أو الذين سبق تعرضهم لوظيفة عامة بارزة في الإمارات.
- **PEP غير الإماراتي (PEP الأجنبي):** (الأشخاص المعرضون أو الذين سبق تعرضهم لوظيفة عامة بارزة في أي دولة أجنبية أخرى.
- **رؤساء المنظمات الدولية:** الأشخاص المعرضون أو الذين سبق تعرضهم لإدارة أو أي وظيفة بارزة داخل منظمة دولية.

يُمكن الاختلاف بين PEP المحلي و PEP الأجنبي في الدولة التي كلفت الفرد بالمنصب البارز. بينما لا يأخذ تعريف الأشخاص المعرضين سياسياً في الاعتبار عوامل مثل بلد الإقامة أو الجنسية، يُعتبر PEP الأجنبي بشكل جوهري أكثر خطراً بسبب تعرضه المتزايد للفساد أو الأنشطة الإجرامية.

فيما يتعلق بتصنيف المخاطر، يعتبر المصرف أن الأشخاص المعرضين سياسياً في الإمارات عملاء عاليي المخاطر، بينما يُصنف رؤساء المنظمات الدولية و PEP الأجانب على أنهم عملاء عاليي المخاطر جداً. يعكس هذا التصنيف المخاطر المتزايدة المرتبطة بالأشخاص الذين يشغلون مناصب بارزة في ولايات قضائية أجنبية.

من المهم ملاحظة أن تعريف الأشخاص المعرضين سياسياً يشمل أفراد الأسرة المباشرة للـ PEPs (الأزواج، الأبناء، أزواج الأبناء، الإخوة، الآباء) والأشخاص المقربين منهم. وتشمل المقربون:

- الأفراد الذين يمتلكون حقوق ملكية مشتركة في شخص قانوني أو ترتيب أو أي علاقة تجارية وثيقة أخرى مع الشخص المعرض سياسياً.
- الأفراد الذين يمتلكون حقوق ملكية فردية في شركة قانونية أو ترتيب تم تأسيسه لصالح الشخص المعرض سياسياً.

بالنسبة للجهات القانونية، يعتبر المصرف العلاقات عالية المخاطر إذا كان الشريك أو المستفيد النهائي (UBO) أو الموقع المخوّل (AUS) شخصاً معرضاً سياسياً (PEP). ومع ذلك، فإن الجهات القانونية المملوكة بالكامل لحكومة الإمارات لا تُصنف على أنها PEPs. في المقابل، الجهات القانونية المملوكة بالكامل أو جزئياً لحكومة غير الإمارات تعتبر PEPs غير إماراتيين (PEP الأجنبي).

يجب على موظفي المصرف أن يكونوا يقظين في تحديد أي حالات يتطور فيها حساب فردي قائم أو هيكل جهة قانونية ليشمل صلة بشخص معرض سياسياً، خصوصاً بعد إقامة العلاقة التجارية. من الضروري تنفيذ تدابير العناية الواجبة المعززة (EDD) بسرعة للتعامل مع أي مخاطر متزايدة مرتبطة بـ PEPs.

الحدود الزمنية لتصنيف العميل كشخص معرض سياسياً (PEP)

لا يُلغى تصنيف العميل كشخص معرض سياسياً (PEP) تلقائياً عند خروجه من منصبه العام البارز، وذلك وفقاً للتشريعات المعمول بها في دولة الإمارات. يُعزى ذلك إلى أن احتمالية الفساد قد تستمر حتى بعد مغادرة الفرد لمنصبه، نظراً للفجوة الزمنية بين الأنشطة غير القانونية واكتشافها.

يتبنى المصرف التنمية الدولي (IDB) نهجاً قائماً على المخاطر عند إلغاء تصنيف الأشخاص المعرضين سياسياً (PEP)، ويأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

1. إلغاء التصنيف للرؤساء السابقين أو رؤساء الدول:

- سيظل الرؤساء السابقون أو رؤساء الدول دائماً مصنّفين كـ PEPs، بغض النظر عن المدة التي قضاها خارج المنصب. تستدعي مكانتهم البارزة وتأثيرهم، حتى بعد مغادرة المنصب، الاستمرار في اتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة (EDD).

2. إلغاء التصنيف لبقية الأشخاص المعرضين سياسياً:

- بالنسبة لبقية الأشخاص المعرضين سياسياً، يمكن النظر في قرار إلغاء التصنيف بعد مرور ثلاث سنوات من تركهم المنصب الذي جعلهم معرضين سياسياً. وتؤخذ العوامل التالية في الاعتبار عند إجراء هذا التقييم:
- **المكانة، البروز، والسلطة للمنصب السابق:** كلما ارتفعت مكانة الشخص المعرض سياسياً وزاد نفوذه، زادت مخاطر الفساد وازدادت مدة الحاجة لتدابير العناية الواجبة المعززة.
- **احتمال الفساد في المنصب السابق:** كلما زادت الفرص غير القانونية المرتبطة بالمنصب السابق، كانت هناك احتمالية أعلى لاستمرار وجود عائدات فاسدة قد تمتد بعد انتهاء فترة الشخص في المنصب.
- **التأثير غير الرسمي للشخص المعرض سياسياً:** قد يستمر الأشخاص المعرضون سياسياً في ممارسة تأثير غير رسمي على اتخاذ القرارات الحكومية من خلال أدوارهم الحالية (على سبيل المثال، القيادة في منظمات الضغط) أو من خلال علاقاتهم الشخصية.
- **ارتباط الأدوار السابقة بالحالية:** وجود علاقات وثيقة بين الدور السابق والحالي للشخص المعرض سياسياً قد يشير إلى استمرار مخاطر الفساد.
- **العلاقات مع الأشخاص المعرضين سياسياً الآخرين:** إذا كان للشخص المعرض سياسياً أفراد من العائلة أو مقربون هم أيضاً معرضون سياسياً، فقد يزيد ذلك من مخاطر الفساد المرتبطة بالعميل.
- **طبيعة وغرض العلاقة التجارية:** يمكن أن تؤثر طبيعة العلاقة التجارية والمنتجات أو الخدمات المقدمة بشكل كبير على الملف الشخصي للمخاطر.
- **علاقة العميل بالشخص المعرض سياسياً:** تميل العلاقات الأسرية إلى أن تكون أكثر ديمومة من العلاقات التجارية. قد يقدم العميل الذي كان على صلة وثيقة سابقة بشخص معرض سياسياً لكنه قطع تلك العلاقة حالياً مخاطر أقل.

من المهم ملاحظة أن قرار إلغاء تصنيف الشخص المعرض سياسياً ليس تلقائياً ويجب اتخاذه بناءً على كل حالة على حدة، مع مراعاة الظروف المحددة وتقييم المخاطر المستمر.

10.5. العناية الواجبة

العناية الواجبة المبسطة (SDD)

1. التطبيق:

- تُعد تدابير العناية الواجبة المبسطة (SDD) مناسبة للعملاء الأفراد المقيمين في دولة الإمارات والذين يحتفظون بعلاقات تتعلق ببطاقات الائتمان فقط مع مصرف التنمية الدولي، دون اختيار حسابات الالتزام أو علاقات أخرى.
- لا يطبق مصرف التنمية الدولي حالياً العناية الواجبة المبسطة (SDD) بسبب ترخيصه الخاص بالخدمات المصرفية بالجملة.
- يمكن تطبيق العناية الواجبة المبسطة (SDD) على بعض حجوزات الخزنة.

2. إجراءات العناية الواجبة المبسطة: (SDD)

○ التعرف على العميل:

■ التحقق من هوية العميل من خلال الوثائق الرسمية.

■ تسجيل وتوثيق تفاصيل التحقق.

○ فحص العميل والأطراف ذات الصلة:

■ التحقق من قوائم العقوبات والقوائم الرقابية المعمول بها.

■ توثيق نتائج الفحص.

3. تقييم المخاطر والتصعيد:

- إذا خلال العلاقة تبين أن العميل أو المنتج يُشكل خطراً أكبر مما تم تقييمه في البداية، يجب إجراء العناية الواجبة الإضافية (CDD) أو (EDD).

- لا تُطبق العناية الواجبة المبسطة (SDD) في حالة الاشتباه بأي نشاط يتعلق بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب (ML/TF) أو المؤسسات المالية الأخرى (FIOS).

العناية الواجبة القياسية (CDD)

1. التطبيق:

- تُطبق تدابير العناية الواجبة القياسية (CDD) على العملاء المصنفين ضمن الفئة المحايدة/منخفضة المخاطر والفئة المتوسطة المخاطر.

- يجب استكمال إجراءات العناية الواجبة (CDD) قبل إقامة العلاقة أو فتح الحساب.

2. تقييم المخاطر:

- إجراء تقييم للمخاطر لجميع الأطراف المشاركة في العلاقة:

- العميل
- الموقعون المعتمدون
- حاملو توكيلات
- الشركاء
- المستفيدون النهائيون (UBOs)

3. إجراءات العناية الواجبة القياسية: (CDD)

- التحقق من هوية العميل:
 - استخدام مصادر موثوقة ومستقلة.
 - توثيق تفاصيل التحقق.
- فهم أعمال العميل وأنشطته:
 - جمع معلومات حول طبيعة العمل والغرض من الحساب والمعاملات المتوقعة.
 - توثيق المعلومات التي تم الحصول عليها.
- فحص العميل والأطراف ذات الصلة:
 - التحقق من قوائم العقوبات والقوائم الرقابية المعمول بها.
 - إجراء فحص معزز للأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs).
 - توثيق نتائج الفحص.

العناية الواجبة المعززة (EDD)

1. التطبيق:

- تُطبق تدابير العناية الواجبة المعززة (EDD) على:
 - العملاء المصنفين ضمن الفئة عالية المخاطر جداً أو الفئة عالية/متزايدة المخاطر أو الأشخاص المعرضين سياسياً (PEPs)
 - الحالات التي تثير شكوكاً حول تصنيف المخاطر أو مؤشرات العلم الأحمر.

2. إجراءات العناية الواجبة المعززة: (EDD)

- اجتماع شخصي:
 - إلزامي لجميع العملاء.
 - لا يتم تسجيل العملاء باستخدام منصات غير وجهاً لوجه.

○ زيارة الموقع:

- إلزامية لجميع العملاء.
- توثيق النتائج والحصول على إثبات لعنوان التشغيل.

○ زيادة التدقيق والتحقق:

- هوية العميل، والمستفيدين النهائيين (UBOs) ، والأشخاص المسيطرين.
- مصدر الأموال والدخل.
- الأنشطة التجارية والمعاملات.
- مصدر الثروة والمستندات المتعلقة بها.

○ فحوصات خلفية:

- استخدام عمليات البحث عبر الإنترنت، وقواعد البيانات العامة، وقواعد البيانات المدفوعة.
- التحقق من المعلومات للتحقق من التناقضات والظروف المشبوهة.

○ التحقيق في حالة الأشخاص المعرضين سياسياً (PEP)

- إجراء تحقيق معمق في الخلفية المهنية والمالية للشخص قبل أن يصبح عميلاً.
- تحليل تعرض الشخص المعرض سياسياً (PEP) للفساد والرشوة والجرائم المالية الأخرى.
- تنفيذ إجراءات مراقبة معززة لحسابات الأشخاص المعرضين سياسياً (PEP).

3. التوثيق:

- توثيق جميع التقييمات والتقديرات التي تمت أثناء عملية تصنيف العميل.
 - تسجيل بوضوح أي تناقضات أو ظروف مشبوهة تم تحديدها.
 - الاحتفاظ بسجل شامل لجميع إجراءات العناية الواجبة والنتائج التي تم التوصل إليها.
4. يجب إيلاء اهتمام خاص لعقلانية المعلومات التي تم الحصول عليها. يجب على موظفي تصنيف العملاء تقييم المعلومات بحثاً عن أي تناقضات أو ظروف مشبوهة أو غير معتادة، بما في ذلك، وليس على سبيل الحصر:

○ سبب وجود العميل الأجنبي أو المستفيد النهائي أو تأسيس العمل في الإمارات:

- تقييم السبب المعلن لوجودهم أو لتأسيس العمل والتحقق منه من خلال مصادر موثوقة، مثل التراخيص التجارية والسجلات التجارية وأبحاث السوق المستقلة.
- التحقيق في أي اختلافات كبيرة بين السبب المعلن والمعلومات المتاحة.
- النظر في الظروف الاقتصادية والسياسية في بلد منشأ العميل وكيف يمكن أن تؤثر على أنشطته التجارية في الإمارات.

○ التوافق بين طبيعة عمل العميل/المعاملات وخلفية العميل المهنية وسجل توظيفه:

- مقارنة الأنشطة التجارية والمعاملات الخاصة بالعميل مع مؤهلاته المهنية والخبرات العملية المعلنة.
- السعي للحصول على تحقق مستقل من خلفية العميل المهنية وسجل توظيفه من خلال المراجع والعضويات في الجمعيات المهنية ومصادر موثوقة أخرى.
- تحليل أي تناقضات بين أنشطة العميل التجارية وخلفيته المهنية، مع النظر في التفسيرات والمبررات المحتملة.

○ مستوى تعقيد وشفافية معاملات العميل أو هيكله القانوني:

- تقييم تعقيد معاملات العميل وهيكله القانوني، بما في ذلك استخدام شركات وهمية، وجهات خارجية، وأدوات مالية معقدة.
- تقييم شفافية الأنشطة المالية للعميل، بما في ذلك توفر الوثائق والاستعداد لتقديم المعلومات.
- التحقيق في أي تعقيدات غير عادية أو غير مبررة في معاملات العميل أو هيكله القانوني.

○ طبيعة أي مصالح تجارية أخرى للعميل أو المستفيد النهائي:

- تحديد والتحقق من أي مصالح تجارية أخرى يحتفظ بها العميل أو المستفيد النهائي، سواء داخل الإمارات أو خارجها.
- تقييم العلاقة بين المصالح التجارية الأخرى للعميل وأنشطته التجارية الرئيسية في الإمارات.
- النظر فيما إذا كانت المصالح التجارية الأخرى للعميل تشكل أي مخاطر محتملة لغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب.

○ التوافق بين خط عمل العميل وخط عمل الطرف المقابل في معاملات العميل:

- تحليل طبيعة الأطراف المقابلة للعميل وخطوط أعمالهم.
- مقارنة معاملات العميل مع الأنشطة التجارية المتوقعة للأطراف المقابلة.
- التحقيق في أي تناقضات كبيرة بين خط عمل العميل وخطوط أعمال الأطراف المقابلة، مع النظر في التفسيرات والمبررات المحتملة.

العناية الواجبة المعززة (EDD) تشمل أيضاً ما يلي:

فئة حالة المخاطر:	المتطلبات:
المخاطر العالية جداً/المخاطر العالية/المخاطر المتزايدة (بخلاف الأشخاص المعرضين سياسياً: PEPS -	إكمال نموذج اعرف عميلك (KYC) بما في ذلك قسم العناية الواجبة المعززة: (EDD)

• التحقق من مصدر الأموال (SoF) ومصدر الثروة (SoW) من خلال مستندات داعمة أو مصادر موثوقة مستقلة حسب الاقتضاء. • توفير أدلة وثائقية داعمة لعنوان السكن أو عنوان التشغيل حسب الاقتضاء. • أخذ المخاطر المرتبطة بالدول المحددة في الاعتبار، خاصةً إذا كان العميل مقيمًا في منطقة تمثل مخاطر متزايدة. • إجراء بحث في المجال العام. • الحصول على موافقة رئيس الوحدة التجارية. • الحصول على موافقة قسم الامتثال.	
• إكمال استمارة اعرف عميلك (KYC) بما في ذلك قسم العناية الواجبة المعززة (EDD) • التحقق من مصدر الأموال (SoF) ومصدر الثروة (SoW) من خلال الوثائق الداعمة أو المصادر المستقلة الموثوقة حسب المطلوب • تقديم أدلة وثائقية داعمة للعنوان السكني أو عنوان العمل حسب الاقتضاء • أخذ المخاطر الخاصة بالبلدان بعين الاعتبار، عندما يكون العميل مقيمًا في ولاية تُظهر مخاطر متزايدة • إجراء بحث في المصادر العامة • الحصول على موافقة رئيس وحدة الأعمال • الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي/المدير الإقليمي • الحصول على موافقة قسم الامتثال	الأشخاص المعرضون سياسيًا (PEPs) لكل من الأشخاص المعرضين سياسيًا في الإمارات والأشخاص المعرضين سياسيًا غير الإماراتيين:)

10.6 مصدر الأموال

فهم مصدر الأموال (SoF) أمرٌ أساسي للحماية من غسل الأموال، وهو أمرٌ بالغ الأهمية عند إنشاء علاقات مع العملاء ذوي المخاطر العالية وذوي المخاطر المرتفعة جدًا، كما تحددها لوائح المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (CBUAE). يجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة والعملية لتحديد والتحقق من وتوثيق وتأسيس مصدر الأموال لهذه العلاقات. سيساهم ذلك بشكل كبير في تقليل خطر المساعدة عن غير قصد لغسل الأموال أو للأفراد الإرهابيين في التعامل مع عائدات الجريمة، أو الرشوة، أو الفساد، أو الأموال المحوَّلة بشكل غير قانوني، أو الأموال المخصصة لدعم الإرهاب، كما هو موضح في لوائح مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) في الإمارات.

يتضمن مصدر الأموال عنصرين رئيسيين:

- **النشاط الذي يولد الأموال:** يشمل ذلك، ولكن لا يقتصر على، وظيفة العميل، أو مهنته، أو طبيعة عمله، أو مصادر الدخل المشروعة الأخرى.

- **تفاصيل الحساب/المؤسسة المُرسلة:** يشمل ذلك، في حالة ورود الأموال من طرف ثالث، اسم وموقع الحساب/المؤسسة، وعلاقتها بالعمل، وطبيعة المعاملة.

10.7. مصدر الأموال

مصدر الثروة (SOW) يختلف عن مصدر الأموال (SOFs) ويشير إلى الأنشطة التي ولدت صافي الثروة الإجمالي لشخص ما، سواء داخل علاقة مع المصرف أو خارجها، أي الثروة العامة للعمل. وفيما يلي أمثلة على مصادر الثروة الشائعة، مع وصف يشير إلى مستوى التفاصيل التي يجب الحصول عليها.

وصف مصدر (أصل) الثروة	التفاصيل المطلوبة	المستندات المطلوبة (حسب الاقتضاء) لأغراض التأكيد
الدخل - المدخرات من الراتب (الأساسي و/أو المكافآت)	- الراتب السنوي - اسم وعنوان جهة العمل - طبيعة العمل - مدة التوظيف	- قائمة الرواتب (أو مدفوعات المكافأة) من الأشهر الثلاثة الماضية أو - خطاب من جهة العمل يؤكد الراتب على ورقة مروسة أو - كشف حساب بنكي لمدة 3 أشهر يُظهر بوضوح استلام آخر دفعة راتب منتظمة من جهة العمل المذكورة
بيع استثمار / تصفية محفظة استثمارية	- وصف الأسهم / الوحدات / الودائع. - اسم البائع. - مدة الاحتفاظ بها. - مبلغ البيع. - تاريخ استلام الأموال.	- شهادات الاستثمار/الادخار، ملاحظات العقود أو بيانات الاسترداد أو - كشف حساب مصرفي يوضح بوضوح استلام الأموال واسم شركة الاستثمار أو خطاب موقع من محاسب معتمد على ورق رسمي يوضح تفاصيل الأموال.
بيع عقار	- عنوان العقار المُباع - تاريخ البيع - إجمالي مبلغ البيع	- خطاب يوضح تفاصيل بيع العقار موقع من محام مرخص أو محاسب معتمد على ورق رسمي أو - نسخة من عقد البيع
بيع الشركة	- اسم وطبيعة الشركة - تاريخ البيع - إجمالي قيمة أسهم العملاء	- خطاب يوضح تفاصيل بيع الشركة موقع من قبل محام معتمد أو محاسب مرخص على ورق رسمي - نسخة من عقد البيع، بالإضافة إلى كشف حساب بنكي يوضح عائدات البيع - نسخ من التغطية الإعلامية (إن وجدت) كدليل داعم

الميراث/الهدية	• اسم المتوفى • تاريخ الوفاة/العلاقة بالعميل • تاريخ الاستلام • إجمالي المبلغ • مصدر ثروة المتبرع • تفاصيل المحامين	• صك إثبات الوراثة (مع نسخة من الوصية) والذي يجب أن يتضمن قيمة التركة، أو خطاب موقع من محام معتمد أو من وكلاء التركة على ورق رسمي • نسخة من الوصية
الأرباح المتراكمة للشركة	• اسم الشركة وعنوانها • طبيعة العمل • مبلغ الأرباح السنوية. التاريخ	• نسخة من أحدث الحسابات المدققة للشركة أو تأكيد على طبيعة النشاط التجاري والإيرادات، موضح في خطاب من محاسب مرخص • كشف حساب بنكي يوضح بوضوح استلام الأموال واسم الشركة التي تدفع الأرباح

بالنسبة لحسابات الأمانات (والترتيبات القانونية المشابهة مثل المؤسسات)، يجب الحصول على معلومات مصدر الثروة للأصول المحولة إلى الأمانة، إلى جانب مصدر الثروة للمستودع. بالنسبة للعملاء من الشركات الأخرى (مثل الشركات ذات الأغراض الخاصة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات القابضة)، إذا تم إنشاء الجهة لإدارة الثروة، يجب الحصول على معلومات مصدر الثروة فيما يتعلق بأصل الأصول المحولة إلى الشركة.

10.8. الترتيبات للموافقات/توقيع القرارات

العملاء المصنفون ضمن فئة المخاطر المحايدة لا يتطلبون موافقة/توقيع قسم الامتثال، لكن يجب تعبئة نموذج "اعرف عميلك"، بما في ذلك إجراء مراجعة مزدوجة على مستوى العمل.

العملاء المصنفون ضمن فئة المخاطر المتوسطة لا يحتاجون إلى موافقة رئيس قسم الامتثال، لكن يجب على مسؤول فرع الامتثال مراجعة الطلب والموافقة عليه. بالإضافة إلى ذلك، يجب الحصول على موافقة رئيس العمل المعين (أو من ينوب عنه)، والتي بدونها يجب أن يتم رفض فتح الحساب من قبل قسم المعالجة.

العملاء المصنفون ضمن فئة المخاطر العالية جدًا أو العالية/المتزايدة يجب أن يحصلوا على موافقة رئيس العمل المعين (أو من ينوب عنه) وموافقة رئيس قسم الامتثال، وبدون هذه الموافقة يجب أن يتم رفض فتح الحساب من قبل قسم المعالجة.

العملاء المصنفون كأشخاص ذو صفة سياسية (PEP) يجب أن يحصلوا أيضًا على موافقة الرئيس التنفيذي أو المدير الإقليمي. وفيما يتعلق بالعلاقة الحالية مع الأشخاص ذو الصلة السياسية، يجب إبلاغ الرئيس التنفيذي أو المدير الإقليمي والحصول على موافقته للاحتفاظ بالعلاقة في كل مرة يحدث أي من الحالات التالية:

- يصبح العميل الحالي (أو المالك المستفيد، أو حامل الوكالة القانونية، أو الموقع المخول) شخصًا ذو صفة سياسية، أو يتم التعرف عليه حديثًا كشخص ذو صفة سياسية.
- تتم مراجعة العلاقة القائمة مع شخص ذو صفة سياسية كجزء من المراجعة الدورية أو الموضوعية أو بسبب حدث معين.
- يتم تنفيذ معاملة مادية تبدو غير معتادة أو خارج النمط المعتاد للعميل ذو الصلة السياسية الحالي.

العملاء المحتملون الذين تم تقييمهم على أنهم "غير مقبولين" خلال إجراءات العناية الواجبة ي

بمجرد الانتهاء من تقييم مخاطر العميل واتخاذ التدابير اللازمة للعناية الواجبة وفقًا لتصنيف مخاطر العميل، يجب الحصول على الموافقات المطلوبة كما هو موضح في الجدول أدناه.

تصنيف المخاطر:	مخاطرة محايدة	مخاطرة متوسطة	مخاطرة عالية جداً/عالية-مُتزايدة	شخص معرّض سياسياً (PEP) من الإمارات	مخاطرة عالية جداً (شخص مكشوف سياسياً أجنبي/رؤساء المنظمات الدولية، بيوت الصرافة، البنوك المركزية، المنظمات غير الربحية/الجمعيات الخيرية)
الموافقات:	مدير العلاقات (المُبادر) مدير الخط (الموافق)	مدير العلاقات (المُبادر) رئيس الأعمال (الموافق) مسؤول الامتثال للفرع (الموافق)	مدير العلاقات (المُبادر) رئيس الأعمال (الموافق) رئيس الامتثال (الموافق)	مدير العلاقات (المُبادر) رئيس الأعمال (الموافق) الرئيس التنفيذي/المدير الإقليمي رئيس الامتثال (الموافق)	مدير العلاقات (المُبادر) رئيس الأعمال (الموافق) الرئيس التنفيذي/المدير الإقليمي رئيس الامتثال (الموافق)

مصفوفة التفويض – يتم تطبيق بروتوكولات التفويض الخاصة بالخط الأول من الدفاع (FLOD) في هذا السياق، وسيتم تنفيذها فيما يتعلق بتقديم الموافقة المطلوبة.

10.9. العلاقات ذات المخاطر العالية بطبيعتها – متطلبات تفصيلية

يتناول القسم أدناه أنواعاً محددة من العلاقات التي تُعتبر ذات مخاطر عالية جداً أو مرتفعة من منظور غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ويحدد متطلبات العناية الواجبة المعززة (EDD) المطبقة على كل منها:

10.9.1. المنظمات غير الربحية/الخيرية

نظراً لكونها عرضة بشكل طبيعي لغسيل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF) وتمويل المنظمات غير القانونية (FIOs)، تُصنّف المنظمات غير الربحية/الخيرية على أنها جهات عالية الخطورة جداً. وبموجب نهج قائم على المخاطر الفعالة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، يقوم مصرف التنمية الدولي بتنفيذ العناية الواجبة المعززة (EDD) لجميع علاقات المنظمات غير الربحية.

متطلبات العناية الواجبة المعززة: (EDD)

يجب على وحدة الأعمال الحصول على المعلومات التالية لجميع المنظمات غير الربحية:

- **الوضع القانوني والتنظيمي والرقابي:** الحصول على معلومات شاملة حول هيكل المنظمة القانوني، الإطار التنظيمي، وآليات الإشراف الرقابي عليها.
- **الملكية والإدارة:** الحصول على معلومات تفصيلية عن هيكل الملكية للمنظمة، بما في ذلك تحديد المستفيدين النهائيين من الأرباح (UBOs) وفريق الإدارة، مع التركيز على احتمال تورط أشخاص مكشوفين سياسياً (PEPs).
- **الأنشطة والبرامج:** فهم واضح لطبيعة ومدى الأنشطة والبرامج التي تقدمها المنظمة، بما في ذلك المستفيدين المستهدفين والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

• **القاعدة المانحة والمستفيدون:** تحليل عميق لقاعدة المانحين للمنظمة والمستفيدين من أنشطتها وبرامجها، بما في ذلك تقييم ملفات المخاطر المتعلقة بهم.

• **فحص الخلفيات:** إجراء فحص دقيق على الأفراد الرئيسيين المرتبطين بالمنظمة، مثل الإدارة العليا، المانحين الرئيسيين، والمستفيدين الرئيسيين، لتحديد مدى ارتباطهم بالعقوبات المالية الدولية أو النشاط الإجرامي أو غيرها من المعلومات السلبية.

• **المناطق الجغرافية التي تعمل بها:** حتى يتسنى التعرف على المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال/تمويل الإرهاب وتقييمها وإدارتها أو تخفيفها.

متطلبات إضافية لحسابات المنظمات غير الربحية:

• **خطاب وزارة تنمية المجتمع:** يُعد الخطاب الأصلي الموقع من وزارة تنمية المجتمع شرطاً أساسياً لفتح الحسابات وجمع التبرعات للمنظمات غير الربحية.

• **تصريح هيئة الهلال الأحمر الإماراتي:** يجب الحصول على تصريح من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي قبل السماح بالتحويلات المالية خارج دولة الإمارات من حسابات المنظمات غير الربحية.

• **موافقة الرئيس التنفيذي/المدير الإقليمي:** يتطلب إنشاء أي علاقة مع منظمة غير ربحية موافقة مسبقة من الرئيس التنفيذي أو المدير الإقليمي.

10.9.2. علاقة الثقة والمؤسسات

1. التأسيس والإدارة:

لن يقيم مصرف التنمية الدولي علاقات مع الصناديق الائتمانية والمؤسسات إلا إذا كانت مُشكلة وتدار من قبل وصي إئتماني مؤسسي/مزود خدمات مؤسسي مرخص لتقديم خدمات الثقة/المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يشمل ذلك:

- **تشكيل/إنشاء خدمات ائتمانية أو المؤسسة:** سيتطلب المصرف دليلاً على التأسيس الصحيح والامتثال لجميع اللوائح ذات الصلة.
- **إدارة الثقة أو المؤسسة:** سيتطلب المصرف دليلاً على الإدارة المستمرة من قبل الوصي المرخص، بما في ذلك حفظ السجلات والمحاسبة والامتثال للوائح الحاكمة للخدمات ائتمانية/المؤسسة.

2. تحديد والتحقق من الأطراف المعنية:

سيقوم المصرف بتحديد والتحقق من جميع الأطراف المعنية بالخدمات الائتمانية/المؤسسة، كما هو مُحدد في اللوائح الإماراتية ذات الصلة. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- **المؤسس:** الشخص الذي ينشئ الثقة وينقل الأصول إليها.
- **مؤسس المؤسسة:** الشخص الذي ينشئ المؤسسة ويُساهم بأصولها.
- **الوصي:** الشخص المعين لرعاية مصالح المستفيدين القصر أو غير القادرين.
- **الحامي:** الشخص المعين للإشراف على تصرفات الوصي وضمان الامتثال للوائح الحاكمة للثقة/المؤسسة.
- **الأوصياء:** الأشخاص المسؤولون عن إدارة أصول الثقة/المؤسسة وتنفيذ أغراضها.

- **المستفيدون:** الأشخاص الذين يحق لهم الاستفادة من أصول الثقة/المؤسسة.
 - **السيطرة الفعلية النهائية: (UEC)** أي شخص طبيعي أو أشخاص طبيعيون يسيطرون بشكل نهائي على الثقة/المؤسسة، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- سيستخدم المصرف طرقاً تجارية معقولة للتحقق من هوية جميع الأطراف المعنية ومصدر ثروتهم، بما يتماشى مع الملف الشخصي للمخاطر الخاص بالثقة/المؤسسة واللوائح المعمول بها.
- 3. معلومات مصدر الثروة:**

سيحصل المصرف على معلومات حول مصدر الثروة (SoW) لجميع الأصول المستقرة في الثقة، بالإضافة إلى SoW الخاص بالمؤسس/مؤسس المؤسسة. سيتم استخدام هذه المعلومات لتقييم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالثقة/المؤسسة.

4. رفض الكشف عن المعلومات:

سيتم التعامل مع أي خدمات استثمارية أو مؤسسة ترفض الكشف عن تفاصيل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المستفيدين، المؤسس، الحامي، إلخ، على أنها علاقة غير مقبولة.

10.9.3. خدمات المراسلة المصرفية

وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، يلتزم مصرف التنمية الدولي بإطار صارم للعلاقات المصرفية المراسلة. ندرك المخاطر المتأصلة في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بهذا النشاط نظراً للمعلومات المحدودة المتاحة بخصوص المعاملات الأساسية وإمكانية إخفاء هوية العملاء.

الأنشطة المحظورة:

- **التعشيش:** يحظر مصرف التنمية الدولي التعشيش، حيث يقوم المصرف المراسل بإنشاء علاقة مصرفية مراسلة مع مصرف آخر بهدف تسهيل المعاملات لمصرف ثالث.
- **البنوك الوهمية:** يحظر مصرف التنمية الدولي إقامة علاقات مع البنوك الوهمية، التي تُعرف بالشركات التي تفتقر إلى الوجود المادي أو العمليات التجارية الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، نرفض التعامل مع المؤسسات التي تسمح باستخدام حساباتها من قبل البنوك الوهمية أو تمنحها وصولاً مباشراً.
- **الحسابات القابلة للدفع:** لا يتعامل مصرف التنمية الدولي مع الحسابات القابلة للدفع من خلال حسابات مراسلة، حيث يتمكن عملاء المصرف المراسل من الوصول المباشر واستخدام الحساب المراسل.
- **علاقات المراسلة التنازلية:** يتجنب مصرف التنمية الدولي عمومًا علاقات المراسلة التنازلية، حيث يعمل المصرف المراسل كوسيط لمؤسسات مالية أخرى. الاستثناءات تكون فقط للعلاقات القديمة التي تمت الموافقة عليها مسبقاً من قبل رئيس الأعمال ورئيس الامتثال. وفي مثل هذه الحالات، يكون الإفصاح الكامل عن جميع الأطراف المشاركة والشفافية الكاملة أمام المصرف المراسل ضروريين.

لمعالجة مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بخدمات المراسلة المصرفية، يتم تنفيذ الإجراءات التالية بشكل سنوي:

- جمع معلومات كافية عن أي مؤسسة مصرفية مراسلة للتعرف على طبيعة عملها وفهمها بالكامل، والاطلاع على سمعتها ومستوى الرقابة المفروضة عليها، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت قد خضعت لتحقيقات من الجهات التنظيمية أو القضائية أو السلطات القانونية.
- تقييم ضوابط مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب التي تطبقها المؤسسة المستلمة.
- الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إقامة أي علاقة مصرفية مراسلة جديدة.
- اتخاذ خطوات مناسبة لتقييم طبيعة وحجم ونطاق عمل المؤسسة في البلدان التي تم تأسيسها وترخيصها فيها، بالإضافة إلى هيكل ملكيتها وإدارتها) مع مراعاة أي تورط لأشخاص مكشوفين سياسياً (PEP) لتقييم ما إذا كانت تحمل سمات البنوك الوهمية وما إذا كانت تقدم خدمات المراسلة التنازلية للبنوك الأخرى (المعروفة أيضاً بالحسابات المتداخلة).
- مراعاة مخاطر البلد في بلد المصرف المراسل.
- تقييم سياسات وإجراءات منع واكتشاف غسيل الأموال التي يعتمدها المصرف المراسل، بما في ذلك وصف إجراءات العناية الواجبة (CDD) التي يطبقها المصرف المراسل على عملائه، وكيف تلتزم هذه الإجراءات بالمعايير الدولية بما يكفي لتخفيف المخاطر المرتبطة بالمنتجات وقاعدة العملاء والاختصاص القضائي.
- فهم واضح لهدف خدمات المراسلة المصرفية المقدمة إلى المصرف المراسل.

فيما يتعلق بمعلومات السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن لمصرف التنمية الدولي الاعتماد على استبيان المراسلة المصرفية (استبيان ولفسبيرغ) الذي يملؤه المصرف المراسل و/أو على المعلومات المتاحة للعامة التي يوفرها المصرف المراسل (مثل المعلومات المالية أو أي معلومات إشرافية إلزامية).

عالم المراسلة المصرفية

النطاق	الانضمام/بناء العلاقة	المراقبة بعد المعاملة
VOSTROS الحسابات المصرفية الأخرى (للمصرف المراسل) التي يحتفظ بها مصرف التنمية الدولي (المصرف المراسل) بعملة الدرهم الإماراتي. يمكن استخدام هذه الحسابات لمجموعة واسعة من الخدمات بما في ذلك إدارة النقد (مثل الحسابات	• يقوم البنك المراسل بإرسال طلب فتح حساب عبر SWIFT • إجراء العناية الواجبة المعززة (EDD) • فحص الأسماء في WorldCheck والبحث في الوسائط العامة • مراجعة استبيانات ولفسبيرغ • توقيع رئيس مجموعة الأعمال • توقيع قسم الامتثال	المتابعة المستمرة للمحفظة لمواكبة تحديثات قوائم العقوبات • تصفية سويقت قبل التنفيذ باستخدام "فيركوسوفت" • مراقبة التنبيهات في حل مراقبة مكافحة غسيل الأموال • المراجعات الدورية

		التي تدر فوائد بعدة عملات)، التحويلات الدولية، تصفية الشيكات وصرف العملات الأجنبية.	
المتابعة المستمرة للمحفظة لمواكبة تحديثات قوائم العقوبات • تصفية سويقت قبل التنفيذ باستخدام "فيركوسوفت" • مراقبة التنبيهات في حل مراقبة مكافحة غسيل الأموال	• إجراء العناية الواجبة (CDD) • توقيع رئيس الأعمال	قد يحتفظ مصرف التنمية الدولي بحسابات لفروع أو شركات تابعة لبنك أجنبي (غالباً البنوك القائمة في مركز دبي المالي العالمي). الغرض من هذه الحسابات هو إدارة نفقاتها التشغيلية (مثل رواتب الموظفين، ونفقات الأعمال اليومية، وما إلى ذلك) مع كون مصدر الأموال هو التحويلات الواردة من حساب الشركة الأم.	حساب التشغيل
تصفية سويقت قبل التنفيذ باستخدام نظام "فيركوسوفت"	• فحص الأسماء في WorldCheck والبحث في وسائل الإعلام العامة	تطبيق إدارة العلاقات (RMA) هو خدمة مقدمة من SWIFT لإدارة العلاقات التجارية بين المؤسسات المالية. تُستخدم هذه الرسائل عادةً للتعامل في الأعمال المتعلقة بالخرانة والتجارة، أي بشكل أساسي لتقديم المشورة وتأكيد المعاملات (دون وجود أي خصم).	RMA Exchange

العناية الواجبة لحسابات نوسترو

1. قبل الإعداد

- بالحصول على أحدث نسخة من استبيان العناية (FI) يقوم فريق المؤسسات المالية: **استبيان ولفسبرغ** الواجبة للبنوك المراسلة من مجموعة ولفسبرغ لاستخدامه في تقييم ضوابط مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنك المراسل. يتم رفع أي طلبات توضيح يتم تحديدها خلال (CFT) وتمويل الإرهاب (AML) التقييم إلى البنك المراسل.
- يعتمد فريق المؤسسات المالية على استبيان ولفسبرغ والمعلومات المتاحة: **المعلومات المتاحة للجمهور** للجمهور ذات الصلة (مثل المعلومات المالية، التقارير الإشرافية) لتقييم مدى قوة ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالبنك المراسل. يتم تصعيد أي مخاوف يتم تحديدها أثناء هذا التقييم إلى فريق الامتثال للحصول على التوجيه اللازم.
- يقوم فريق المؤسسات المالية بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالبنك المراسل: **جمع معلومات عن البنك**: بعناية، والتي تشمل
 - طبيعة ونطاق عملياته التجارية
 - سمعته ومستوى الرقابة التنظيمية
 - هيكل الملكية والإدارة
 - وجود أي تحقيقات أو إجراءات تنظيمية من قبل السلطات
 - (Shell Bank) المعلومات المتعلقة بخصائص بنوك الصدفية

2. الإعداد والمراقبة المستمرة

- يقوم فريق الامتثال بإجراء فحص شامل للأشخاص: **فحص الأشخاص المعرضين سياسياً والعقوبات** وفحص العقوبات على هيكل الملكية الفعلي للبنك المراسل ومجلس إدارته. يتم (PEP) المعرضين سياسياً تحليل أي تطابقات مكتشفة واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للإجراءات المعتمدة
- قد يقوم فريق المؤسسات المالية وفريق الامتثال بإجراء بحث إضافي في: **بحث في الإعلام السلبي** الإعلام السلبي عن البنك المراسل لتحديد المخاطر المحتملة المتعلقة بالسمعة أو المالية
- يقوم فريق المؤسسات المالية بمراجعة دورية لعلاقة حساب نوسترو وتحديث وثائق: **مراجعة دورية** العناية الواجبة بناءً على أي تغييرات في ظروف البنك المراسل أو ملف المخاطر الخاص به

3. عملية الموافقة

- قبل إنشاء حساب نوسترو جديد، يجب على فريق المؤسسات المالية الحصول على: **موافقة الإدارة العليا** موافقة الإدارة العليا. يتم اتخاذ هذا القرار بناءً على تقييم استبيان ولفسبرغ، نتائج الفحص، نتائج بحث الإعلام السلبي، وأي معلومات عناية واجبة أخرى ذات صلة
- يقدم فريق الامتثال تأكيداً على تقييم استبيان ولفسبرغ، نتائج الفحص، ونتائج بحث الإعلام: **تأكيد الامتثال** السلبي (إذا تم إجراؤه) قبل فتح حساب نوسترو أو استمراره

4. التصعيد والإبلاغ

- يجب تصعيد أي مخاوف أو مخاطر محتملة تتعلق بغسيل الأموال أو تمويل الإرهاب يتم تحديدها خلال عملية العناية الواجبة إلى فريق الامتثال للتحقيق والتوجيه.

يقوم فريق المؤسسات المالية بانتظام بتقديم تقارير عن أنشطة العناية الواجبة المتعلقة بحسابات نوسترو إلى فريق الامتثال والإدارة العليا

10.9.4. مصفوفة العناية الواجبة للخزينة

مصفوفة العناية الواجبة للخزينة

نوع المعاملة	نوع الطرف المقابل	نوع العناية الواجبة
ودائع السوق النقدي	المصارف	الحصول على استبيان Wolfsberg الموقع من الطرف المقابل. الحصول على قائمة بأسماء المديرين والمخولين بالتوقيع. فحص أسماء المديرين والمخولين بالتوقيع والطرف المقابل مقابل قائمة worldcheck. إجراء بحث عبر الإنترنت حول الطرف المقابل. الحصول على موافقة الامتثال.
	المؤسسات المالية غير المصرفية وسطاء ماليون الجهات الحكومية وشبه الحكومية الشركات التجارية الأخرى	العناية الواجبة بالعمل
فحص الأسماء في وورلد تشيك والبحث في وسائل الإعلام العامة	تصفية ما قبل المعاملات في SWIFT باستخدام FIRCOSOFT	

العناية الواجبة المبسطة	البنوك •البنوك المركزية •المؤسسات المالية غير المصرفية •الوسطاء الماليون •الحكومة والهيئات شبه الحكومية •الشركات التجارية الأخرى	المشتقات، الأسهم، الدخل الثابت، والصرف الأجنبي) للمعاملات التجارية دون إنشاء حساب(CASA)
العناية الواجبة للعملاء		المشتقات، الأسهم، الدخل الثابت، الصرف الأجنبي) لعمليات التداول مع إنشاء حساب.(CASA)

10.10. خدمات نقل الأموال أو القيمة

لتقليل المخاطر المتأصلة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (ML/TF) المرتبطة بالعلاقات التجارية مع خدمات نقل الأموال أو القيمة (MVTSS)، يجب أن تخضع هذه العلاقات لعناية واجبة معززة (EDD) قبل إنشاء العلاقة، وعلى أساس سنوي thereafter. يجب تنفيذ التدابير التالية للعناية الواجبة:

1. التحقق من الترخيص أو التسجيل:

- التأكد من أن خدمة نقل الأموال أو القيمة مرخصة أو مسجلة بشكل صحيح لدى الهيئة التنظيمية المعنية، تحديداً مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.(CBUAE)
- التحقق من النسخة الأصلية لشهادة التسجيل الصادرة عن المصرف المركزي والاحتفاظ بنسخة معتمدة لأغراض السجلات.

2. تقييم سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- الحصول على معلومات تفصيلية حول سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بخدمة نقل الأموال أو القيمة لتقييم كفاءتها وفعاليتها.
- ضمان الامتثال لجميع أحكام قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، خاصة تلك المتعلقة بالتحويلات المالية. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحديد هوية العملاء والتحقق منها، ورصد المعاملات، وإبلاغ الأنشطة المشبوهة.

3. تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالوكلاء:

- الحصول على قائمة كاملة بوكلاء خدمة نقل الأموال أو القيمة وتحديد أي مخاطر مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وخاصة فيما يتعلق بـ:
 - الدول عالية المخاطر: كما تحددها مجموعة العمل المالي (FATF) أو المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
 - عوامل عالية المخاطر أخرى محددة: مثل المعاملات المشبوهة، أو ملفات العملاء غير العادية، أو التورط في ولايات قضائية أو أنشطة معاقبة.

4. العناية الواجبة الشاملة للعملاء (CDD) لخدمات نقل الأموال أو القيمة:

- الحصول على معلومات كافية عن خدمة نقل الأموال أو القيمة نفسها، بما في ذلك:
 - هيكل الملكية والإدارة: تحديد أي أشخاص مكشوفين سياسيًا (PEPS) متورطين أو إمكانية تورطهم.
 - طبيعة ونطاق الأعمال: فهم أنواع الخدمات المقدمة، وقاعدة العملاء المستهدفة، ومدى الوصول الجغرافي.
 - ملف قاعدة العملاء: تحديد العملاء ذوي المخاطر العالية المحتملين وتقييم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- من خلال استخدام هذه المعلومات، يجب تحديد وتقييم وإدارة أو تخفيف جميع المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال.

10.11. تجار الأموال في المعادن والأحجار الكريمة (DPMS)

بالإضافة إلى إجراءات العناية الواجبة القياسية، يجب على المصرف اتباع نهج قائم على المخاطر وإجراء عناية واجبة معززة للعملاء الذين تم تحديدهم كتجار أموال في المعادن والأحجار الكريمة (DPMS). تعكس هذه الرقابة المشددة المخاطر المتأصلة المرتبطة بهذا القطاع، حيث تؤثر طبيعة الأنشطة التجارية بشكل كبير على ملف المخاطر المرتبط.

اعتبارات محددة لعناية العملاء (CDD) لتجار الأموال في المعادن والأحجار الكريمة:

1. وضع الأعمال والمهن غير المالية المحددة: (DNFBP)

- تحديد ما إذا كان DPMS مؤهلاً كـ DNFBP يجب على المصرف تقييم ما إذا كان العميل يقع ضمن تعريف DNFBP وفقاً للوائح الإماراتية. ينبغي أن يتضمن هذا التقييم تحليل أنشطة العميل التجارية وتحديد أي خدمات تتوافق مع أنشطة DNFBP.
- التسجيل لدى وزارة الاقتصاد: إذا كان العميل مؤهلاً كـ DNFBP، يجب على المصرف التحقق من تسجيله لدى وزارة الاقتصاد الإماراتية. يمكن تحقيق هذا التحقق من خلال الوثائق الرسمية أو تأكيد من السلطات المعنية.

2. مخاطر الدول الخاصة بـ DPMS

- تقييم ملف المخاطر للدول التي يعمل فيها DPMS يجب على المصرف تحليل المخاطر المحددة لـ DPMS المرتبطة بكل دولة يتم فيها ممارسة الأعمال من قبل العميل. يشمل ذلك تقييم انتشار التعدين غير القانوني، وتهريب المعادن والأحجار الكريمة، وغيرها من عوامل المخاطر ذات الصلة التي تخص قطاع DPMS في تلك الدول.
- استخدام مصادر موثوقة: ينبغي على المصرف الاعتماد على مصادر موثوقة، مثل التقارير الدولية والوطنية، وتحليلات الاستخبارات المالية، والمنشورات الصناعية، لتقييم المخاطر المتعلقة بدول DPMS.

3. المنتجات والخدمات المقدمة:

○ **تحديد المنتجات والخدمات الجاذبة للجهات غير المشروعة:** يجب على المصرف تحديد المنتجات والخدمات المحددة التي يقدمها DPMS والتي قد تكون جذابة بشكل خاص للأفراد أو المنظمات المشاركة في غسل الأموال أو الأنشطة غير المشروعة الأخرى.

○ **رقابة مشددة للمنتجات والخدمات عالية المخاطر:** بالنسبة لتجار DPMS الذين يقدمون منتجات وخدمات عالية المخاطر، يجب على المصرف تنفيذ تدابير إضافية للعناية الواجبة، مثل زيادة مراقبة المعاملات، والتحقق من مصدر الأموال، والعناية الواجبة المعززة على الأطراف المعنية في المعاملات.

من خلال تنفيذ هذه الإجراءات المعززة للعناية الواجبة لتجار الأموال في المعادن والأحجار الكريمة، يمكن للمصرف بشكل فعال تقليل المخاطر المرتبطة بهذا القطاع والمساهمة في جهود الإمارات العربية المتحدة لمكافحة غسل الأموال وغيرها من الجرائم المالية.

10.12. الأعمال النقدية الكثيفة (CIBs)

تُعد الأعمال النقدية الكثيفة (CIBs) تلك الشركات التي تولد حجمًا كبيرًا من الإيرادات النقدية وتكون عرضة بطبيعتها لغسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (FT) وتمويل المنظمات غير القانونية (FIOs) بسبب الصعوبة في تتبع المعاملات النقدية. يمكن أن يستغل المجرمون الأعمال النقدية الكثيفة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب/المنظمات غير القانونية من خلال:

- **تقديم واجهة لغسل كميات كبيرة من النقد وإعادة استثمار عائدات الجريمة:** يمكن استخدام الأعمال النقدية الكثيفة لتخفية أصل وملكية الأموال غير المشروعة من خلال خلطها مع دخل الأعمال الشرعية.
- **خلط الدخل غير المشروع مع الدخل الشرعي:** يمكن دمج الأموال غير المشروعة مع دخل الأعمال الشرعية، مما يجعل من الصعب تحديد وتتبع مصدر الأموال.
- **تمويل الأنشطة الإرهابية:** يمكن استخدام الأعمال النقدية الكثيفة لتمويل الأنشطة الإرهابية من خلال معاملات نقدية صغيرة، مما يجعل من الصعب اكتشافها وتتبعها.

تعمل الأعمال النقدية الكثيفة في مختلف الصناعات، ورغم أن معظمها شركات شرعية، إلا أن بعض جوانب عملياتها قد تكون عرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير القانونية. لتخفيف هذه المخاطر، يجب أن تخضع الأعمال النقدية الكثيفة لعناية واجبة معززة (EDD) قبل إنشاء علاقة تجارية ومع إجراء مراجعات دورية.

تدابير العناية الواجبة للأعمال النقدية الكثيفة:

- **التحديد القائم على المخاطر:** يجب على المصارف تحديد الأعمال النقدية الكثيفة باستخدام نهج قائم على المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الصناعة، ونسبة النقد إلى غير النقد، وأنماط المعاملات، والموقع الجغرافي.
- **العناية الواجبة الشاملة:** يجب إجراء عناية واجبة شاملة على الأعمال النقدية الكثيفة، بما في ذلك التحقق من الملكية الفعلية (UBO) للأفراد الذين يمتلكون 10% أو أكثر.
- **فهم طبيعة الأعمال:** يجب على المصارف أن تفهم تمامًا طبيعة أعمال CIB، بما في ذلك غرضها، والمنتجات/الخدمات المقدمة، والنشاط التجاري الرئيسي، والبيانات المالية (مدققة إذا كانت متاحة). قد يتطلب ذلك مقابلة الإدارة، ومراجعة التراخيص التجارية، وإجراء بحث عبر الإنترنت.

- **التقديم غير الصحيح:** يجب على المصارف عدم قبول أو إنهاء العلاقات مع الأعمال النقدية الكثيفة التي تُكتشف أنها قد قدمت معلومات مضللة عن نفسها أو أنشطتها التجارية.

- **تصنيف عالي المخاطر:** ستُصنف الأعمال النقدية الكثيفة التي تم التعرف عليها على أنها عالية المخاطر/زيادة المخاطر وتخضع للتحكم المناسب، بما في ذلك مراجعات دورية سنوية ومراقبة المعاملات المستمرة.

10.13. مزودو خدمات الأصول الافتراضية (VASP)

مزود خدمات الأصول الافتراضية (VASP) هو أي شخص، سواء كان طبيعيًا أو قانونيًا، يقوم بأي من الأنشطة الخمسة التالية أو مجموعة منها كعمل تجاري أو نيابة عن أفراد أو شركات أخرى، كما هو محدد في قرار مجلس الوزراء رقم (111) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية ومزودي خدماتها:

تبادل الأصول الافتراضية مع العملات الورقية: يشمل ذلك شراء وبيع الأصول الافتراضية مقابل العملات الورقية، مثل الدولار الأمريكي (USD) أو اليورو (EUR) أو الدرهم الإماراتي (AED).

تبادل نوع أو أكثر من الأشكال للأصول الافتراضية: يشمل ذلك تحويل نوع واحد من الأصول الافتراضية إلى آخر، مثل تحويل البيتكوين إلى الإيثريوم.

نقل الأصول الافتراضية: يشمل ذلك نقل الملكية أو السيطرة على الأصول الافتراضية إلى مستخدم آخر أو نقل الأصول الافتراضية بين عناوين أو حسابات الأصول الافتراضية التي يمتلكها نفس المستخدم.

حفظ أو إدارة الأصول الافتراضية أو الأدوات التي تمكن من السيطرة على الأصول الافتراضية: يشمل ذلك خدمات مثل الحفظ للأصول الافتراضية، وتوفير محافظ أو أدوات أخرى لإدارة الأصول الافتراضية، وإصدار أو إدارة المشتقات المالية المتعلقة بالأصول الافتراضية.

المشاركة في وتقديم الخدمات المالية للمؤمنين أو بيع الأصول الافتراضية: يشمل ذلك أنشطة مثل تقديم خدمات الاستثمار، أو التأمين، أو خدمات الإقراض المتعلقة بالأصول الافتراضية.

لأغراض هذه السياسة، تشمل الأصول الافتراضية العملات الرقمية، والعملات المشفرة، ورموز الدفع، ورموز التبادل، والعملات الافتراضية القابلة للتحويل. تعتبر الأصول الافتراضية، بشكل عام، وسيلة تبادل عالية المخاطر نظرًا للعوامل التالية:

اللامركزية: الأصول الافتراضية ليست خاضعة لسلطة مركزية، مما قد يجعل تتبع المعاملات ومراقبتها أمرًا صعبًا.

الخصوصية/شبه الخصوصية: رغم أنها ليست مجهولة تمامًا، يمكن أن تكون المعاملات بالأصول الافتراضية صعبة التتبع بالنسبة للأفراد أو الشركات المعنية.

الإطار التنظيمي المحدود: لا يوجد حاليًا إطار تنظيمي عالمي شامل للأصول الافتراضية، مما قد يخلق فرصًا للمجرمين.

العناية الواجبة المحدودة: نظرًا للطبيعة المجهولة والشبه مجهولة للمعاملات بالأصول الافتراضية، قد يكون من الصعب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية تنفيذ عناية واجبة كافية (CDD) وعمليات معرفة العميل (KYC).

نظرًا للمخاطر والضعف المرتبطين بغسل الأموال (ML) وتمويل الإرهاب (TF) لدى مزودي خدمات الأصول الافتراضية، سيتخذ مصرف التنمية الدولي الخطوات التالية للتخفيف من هذه المخاطر:

تحظر العلاقات التجارية مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية: يعتبر إنشاء علاقة تجارية أو الاستمرار في علاقة تجارية مع مزودي خدمات الأصول الافتراضية "مخاطرة غير مقبولة" بالنسبة لمصرف التنمية الدولي.

العناية الواجبة المعززة للعملاء الذين يمارسون أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية: سيقوم مصرف التنمية الدولي بإجراء عناية واجبة معززة (EDD) على العملاء الحاليين الذين يشاركون في أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية، مثل شراء أو بيع أو استثمار الأصول الافتراضية. قد يتضمن ذلك طلب معلومات إضافية من العميل، مثل مصدر الأموال المستخدمة لشراء الأصول الافتراضية، والغرض المقصود من الأصول الافتراضية.

سيتم اعتبار العملاء الحاليين غير المعنيين بمزودي خدمات الأصول الافتراضية (الأفراد أو الشركات القانونية) الذين يستخدمون حساباتهم لشراء أو بيع أو استثمار الأصول الافتراضية التي تقع خارج ملفهم الشخصي أو نشاطهم التجاري "مخاطرة غير مقبولة" بالنسبة للمصرف. قد يتخذ مصرف التنمية الدولي إجراءات لإنهاء العلاقة التجارية مع هؤلاء العملاء، بما في ذلك تجميد أو إغلاق حساباتهم.

المراجعة المنتظمة لمخاطر مزودي خدمات الأصول الافتراضية: سيقوم مصرف التنمية الدولي بمراجعة وتحديث تقييم المخاطر الخاص بمزودي خدمات الأصول الافتراضية وقطاع الأصول الافتراضية بانتظام لضمان فعالية سياساته وإجراءاته.

11. العناية الواجبة المستمرة

تُعد المراقبة المستمرة للعملاء عنصرًا حيويًا في إطار عمل المصرف لمكافحة الجرائم المالية. سيتولى المصرف إجراء العناية الواجبة المستمرة طوال دورة حياة علاقة العميل لضمان توافق معلومات معرفة عميل المصرف (KYC) والمعاملات والحسابات مع فهم المصرف لنشاط العميل، وملف المخاطر الخاص به، والغرض من العلاقة، ومستوى النشاط المتوقع.

تشمل المراقبة المستمرة للعملاء العناصر الرئيسية التالية:

• **مراجعات العناية الواجبة للعميل (CDD):** يجب على المصرف التأكد من أن المعلومات والوثائق المتعلقة بهوية العميل تظل دقيقة ومحدثة، وتقديم ضمان معقول بأن المصرف لا يُستخدم في تسهيل الأنشطة غير القانونية. كما يجب على المصرف التأكد من أن تصنيف مخاطر العملاء يعكس الوضع الفعلي، وأن الضوابط المناسبة مُطبقة من خلال وضع متطلبات لمراجعات العناية الواجبة على أساس دوري (مراجعة دورية)، وعند حدوث حدث مُعين (مراجعة مُحفزة).

• **مراقبة المعاملات لمكافحة غسل الأموال (AML):** ، وفحص المعاملات، وفحص الأسماء: هذه هي الضوابط المعمول بها، والمفصلة في القسم 11 من السياسة، لضمان الكشف الفعال عن المعاملات التي لا تتماشى مع ملفات تعريف العملاء، والتي قد تكون مشبوهة.

يجب على المصرف إجراء نوعين من مراجعات العناية الواجبة للعميل:

• **مراجعات دورية لعناية العميل الواجبة (CDD):** ، و

• **مراجعات مُحفزة** عقب حدوث أحداث معينة، كما هو مُحدد في القسم أدناه.

يجب إجراء المراجعات الدورية لجميع العملاء بناءً على تصنيفهم للمخاطر، بدءًا من تاريخ آخر مراجعة وفقًا للجدول أدناه:

المراجعة الدورية - تكرارها ومتطلبات الموافقة:					
تصنيف المخاطر	مخاطر منخفضة/محايدة	مخاطر متوسطة	مخاطر مرتفعة/زائدة	شخص مكشوف سياسياً في الإمارات (UAE) (PEP)	مخاطر عالية جداً (أفراد مكشوفين سياسياً دولياً، شركات الصرافة، البنوك المراسلة، المنظمات غير الربحية/الجمعيات الخيرية):
التكرار	كل 5 سنوات	كل 4 سنوات	كل 3 سنوات	كل سنتين	كل سنة
متطلبات الموافقة	يجب على مديري العلاقات (RM's) إتمام المراجعة.	مدير العلاقات (المبادر) • رئيس القسم (الموافق)	مدير العلاقات (المبادر) • رئيس القسم (الموافق) • موافقة قسم الامتثال 40	مدير العلاقات (المبادر) • رئيس القسم (الموافق) • موافقة الرئيس التنفيذي/مدير الإقليم • موافقة قسم الامتثال 40 mini	• مدير العلاقات (المبادر) • رئيس القسم (الموافق) • موافقة الرئيس التنفيذي/مدير الإقليم • موافقة قسم الامتثال 40 mini

بالإضافة إلى ذلك، سيقوم قسم الامتثال بإجراء مراجعات موضوعية دورية على فئات مختارة بناءً على المخاطر المتطورة كما هو ملاحظ. من منظور إدارة المخاطر الأوسع، يُطلب من الوحدات التجارية المعنية أن يكون لديها آليات مراجعة وتعقب مناسبة لضمان تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء وتوثيقها.

الخطوات المطلوبة التي يجب اتباعها في مثل هذه المراجعات الدورية للتعريف بالعمل موضحة أدناه:

#	متطلبات المراجعة
1	مراجعة معلومات التعريف بالعمل (CDD) والتأكد من أنها لا تزال صالحة ودقيقة. تأكيد أي تغييرات من خلال مصادر مستقلة وموثوقة أو عن طريق الاتصال بالعمل.
2	إذا تم تحديد أي نواقص في معلومات معرفة العميل، يجب الحصول على الوثائق الصحيحة والتحقق منها وفقاً للسياسة: • تحديد والتحقق من هوية العميل • غرض العلاقة التجارية • هيكل الملكية • تحديد والتحقق من الهوية للمسؤولين، الموقعين، والأشخاص ذوي الملكية الحقيقية • النشاط التجاري • مصدر الأموال و/أو مصدر الثروة • حالة الأشخاص المعرضين سياسياً (PEP)

	• حالة العقوبات
3	بعد تغيير معلومات التعريف بالعمل، يجب إجراء فحص لأي أسماء إضافية للأفراد أو المؤسسات
4	تحديث النشاط المتوقع للحساب إذا لزم الأمر وطلب المعلومات عندما لا تكون متسقة أو عند وجود نشاط مشبوه.
5	مراجعة نتائج المعلومات السلبية إذا كان ذلك مناسباً.
6	تقييم ملاءمة تصنيف المخاطر الحالي للعمل. في حالة تغيير تصنيف المخاطر، يجب استيفاء المتطلبات الإضافية وفقاً لهذه السياسة (مثل الحصول على الموافقات اللازمة لتصنيف المخاطر المتزايد).
7	بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر العالية جداً والأشخاص المعرضين سياسياً (PEP)، يُطلب من الأعمال مراجعة نشاط حساب العميل خلال عملية المراجعة الدورية. حيثما تم تحديد انحراف في النشاط المعاملاتي للعميل، يجب إحالة هذه الحالات إلى قسم الامتثال للمراجعة والنصح.
8	التأكد من أن الأنظمة المعمول بها تحتوي على معلومات CDD محدثة وأن الوثائق الداعمة قد تم تخزينها بشكل مناسب، بما في ذلك تاريخ آخر مراجعة KYC في النظام الأساسي والوثائق المحملة في نظام الأرشفة حيثما كان ذلك مناسباً.

11.2. مراجعات محفزة أو قائمة على الأحداث

قام مصرف التنمية الدولي بتنفيذ معايير واضحة لتحديد الظروف التي تتطلب مراجعة مؤقتة أو قائمة على الأحداث لمعلومات العناية الواجبة بالعمل (CDD)، مما قد يسرع من دورة المراجعة العادية. تتطلب هذه الأحداث المحفزة إعادة تقييم ملف المخاطر الخاص بالعمل وبيانات CDD قبل المراجعة المجدولة التالية.

الأحداث المحفزة:

- **تغييرات في معلومات CDD:** يشمل ذلك تحديثات على الوثائق التعريفية، تفاصيل التسجيل، الأنشطة التجارية، هيكل الملكية، أو حاملي التفويض. (POA)
- **وجود نواقص مادية في CDD:** عدم اتساق أو دقة في المعلومات التي تم جمعها سابقاً.
- **اكتشاف معلومات متناقضة:** مما يثير مخاوف حول ملف تعريف العميل، وتصنيف المخاطر، أو دقة CDD.
- **إدخال منتجات أو خدمات جديدة:** تقييم مدى توافقها مع ملف المخاطر وبيانات CDD الحالية.
- **إعادة تنشيط العلاقات غير النشطة أو المدرجة للخروج:** إعادة تقييم وضع المخاطر ومعلومات CDD.
- **الروابط المحتملة مع أشخاص ذوي صفة سياسية (PEP):** تحديد المخاطر المحتملة المرتبطة بالعلاقات مع PEP.
- **نقطة ارتباط محتملة بالعقوبات:** تقييم الانتهاكات المحتملة لقوانين العقوبات.
- **أحداث مخاطر العملاء:** أي حادث يثير مخاوف من الجرائم المالية، بما في ذلك:
 - **تنبيهات مراقبة المعاملات:** معاملات عالية المخاطر، ودائع نقدية كبيرة، مدفوعات من/إلى دول عالية المخاطر، أو حظر متعلق بالعقوبات.
 - **نشاط مشبوه:** مؤشرات على غسل الأموال المحتمل أو سلوكيات مشبوهة أخرى.

- محاولات لتجنب الامتثال: جهود للتملص من ضوابط الامتثال أو قوانين العقوبات.
- تقارير سلبية في وسائل الإعلام: ادعاءات أو تحقيقات تتعلق بالاحتيال أو الفساد أو جرائم أخرى تشمل العميل أو الأطراف ذات الصلة.

○ طلبات معلومات من السلطات: استفسارات تتعلق بالعمل.

- طلبات مراجعة محفزة: طلبات مبررة من أي عضو في الفريق لإعادة تقييم العميل.
- رأي المدقق المؤهل: المخاوف التي يثيرها مدقق مستقل بشأن البيانات المالية للعميل.

أنواع المراجعات:

- مراجعة CDD شاملة: تُجرى عندما يؤدي الحدث المحفز إلى زيادة تصنيف المخاطر للعميل. يتضمن ذلك إعادة تقييم كاملة لجميع عناصر CDD ، مع الالتزام بمعايير تصنيف المخاطر المعدلة.
- مراجعة محفزة مستهدفة: تُجرى عندما يتطلب الحدث المحفز تحديث معلومات معينة تتعلق بالحدث، دون التأثير على تصنيف المخاطر العام. يركز ذلك على معالجة القضية المحددة مع الحفاظ على تصنيف المخاطر الحالي.

الإجراءات بعد المراجعة:

- مراجعة CDD محفزة كاملة:

- يتم تعديل تاريخ المراجعة التالية للعميل ليعكس تصنيف المخاطر المعدل ودورة المراجعة الدورية.
- قد يتم تنفيذ مراقبة معززة بناءً على ملف المخاطر المتزايد.

- مراجعة محفزة مستهدفة:

- يبقى تاريخ المراجعة التالية للعميل دون تغيير ما لم تظهر مخاوف جديدة بشأن المخاطر.
- يتم تضمين المعلومات المحدثة في ملف CDD الحالي.

11.3. إنهاء علاقة العميل – سلطة تقليل المخاطر لإنهاء العلاقة

يمكن لمصرف التنمية الدولي، وفقاً لنهجه القائم على المخاطر، أن يبدأ عملية إنهاء علاقة عميل قائمة بسبب:

- عوامل المخاطر غير المقبولة: التي يتم تحديدها من خلال المراقبة المستمرة لملفات العملاء والمعاملات، بما يتوافق مع السياسات الحالية لمصرف التنمية الدولي واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إجراءات تقليل المخاطر: التي يتم تنفيذها لمعالجة المخاطر الأوسع التي تم تحديدها داخل النظام المالي أو في قطاعات صناعية معينة.

الاتصال والتواصل:

- الاتصال الداخلي: سيتم تقديم تعليمات للإنهاء داخلياً من خلال قنوات آمنة، توضح الخطوات المحددة التي يجب اتباعها. تعتبر هذه الاتصالات سرية ولا يجوز مشاركتها مع العملاء.

- **الاتصال مع العملاء:** لن يكشف مصرف التنمية الدولي عن الأسباب المحددة وراء إنهاء العلاقة للعميل، سواء كان ذلك طوعية أو غير ذلك.

أسباب إنهاء العلاقات أو عدم إنشاء علاقات جديدة

يحتفظ مصرف التنمية الدولي بحق إنهاء علاقة قائمة أو رفض إنشاء علاقة جديدة استنادًا إلى ما يلي:

- **رابط تأكيد العقوبات:** أي دلالة على إدراج العميل أو من يرتبط به في قوائم العقوبات الدولية أو المحلية.
- **أخبار سلبية جوهريّة:** معلومات سلبية كبيرة حول العميل تثير القلق بشأن نزاهته أو استقراره المالي أو امتثاله للوائح.
- **عدم توافق المخاطر:** عندما يتجاوز ملف مخاطر العميل حدود شهية المخاطر التي وضعها مصرف التنمية الدولي أو يشكل خطرًا غير مقبول رغم تدابير التخفيف.
- **ت discrepancies في الوثائق:** معلومات غير مكتملة أو غير دقيقة قدمها العميل خلال إجراءات الانضمام أو إجراءات اعرف عميلك / مكافحة غسل الأموال.
- **قلق حول المصادقية:** شكوك بشأن صحة أو اكتمال المعلومات المقدمة من العميل.

11.4. إدارة القائمة الداخلية للمراقبة

- **المراجعة الدورية والتحديث:** يجب على إدارة الامتثال تحديث القائمة الداخلية للمراقبة بانتظام من خلال دمج الأسماء التي تم تحديدها كمشبوهة أو غير مقبولة خلال المراجعات المختلفة التي يجريها المصرف. يشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، ورصد المعاملات، وفحص العقوبات.
- **نطاق الإدراج:** يجب أن تخدم القائمة الداخلية بشكل أساسي هدفين:
 - **تقييد إقامة أو توسيع العلاقات:** قد يخضع الأفراد أو الشركات المدرجة في القائمة لقيود عند إقامة علاقات جديدة مع المصرف أو توسيع العلاقات القائمة. قد يتضمن ذلك متطلبات إضافية للعناية الواجبة بالعملاء، ورصدًا معزومًا للمعاملات، أو رفضًا صريحًا لإقامة أو توسيع العلاقة.
 - **قيود على معالجة المعاملات:** قد تخضع المعاملات التي تشمل الأفراد أو الشركات المدرجة في القائمة لقيود أو تتطلب موافقة محددة من إدارة الامتثال قبل المعالجة. يضمن ذلك المزيد من التدقيق والتخفيف المحتمل للمخاطر المرتبطة بهؤلاء الأفراد أو الشركات.
- **التبليغ عن المطابقات وإجراءات التصحيح:**
 - تتولى فرق الأعمال والعمليات مسؤولية إبلاغ إدارة الامتثال على الفور عن أي مطابقة للمعاملات تم تحديدها ضد الأسماء المدرجة في القائمة الداخلية للمراقبة.
 - لا يجب معالجة أي معاملات تشمل أفرادًا أو شركات مدرجة في القائمة الداخلية للمراقبة دون الحصول على تصريح كتابي مسبق من إدارة الامتثال.
 - سنقوم إدارة الامتثال بتقييم المطابقات المبلغ عنها وتحديد الإجراءات المناسبة، والذي قد يشمل إجراء تحقيق إضافي، أو طلب توضيح من العميل، أو حظر المعاملة.

12. مراقبة المعاملات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مراقبة فعالة لمعاملات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لمكافحة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ML/TF) بفعالية، يحتفظ مصرف التنمية الدولي ببرنامج قوي لمكافحة غسل الأموال (AML) مع نظام شامل لمراقبة المعاملات. تم تصميم هذا النظام لتحديد ومراجعة والتحقق، عند الضرورة، في المعاملات التي تعتبر "غير عادية" أو مشبوهة محتملة.

المراقبة الآلية والكشف القائم على السيناريوهات:

يستخدم مصرف التنمية الدولي حلاً متطوراً لمراقبة الأنشطة المشبوهة (SAR) كجوهر لعملية مراقبة المعاملات. يعتمد هذا النظام على مجموعة من السيناريوهات القابلة للتعريف مسبقاً وعوامل المخاطر القابلة للتخصيص، والتي يتم تكوينها بناءً على تقسيم محفظة العملاء ونطاق المخاطر للمصرف. يستهدف كل سيناريو أنماط نشاط معينة أو أنواع المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتم مراجعة هذه السيناريوهات وضبطها كل 12-18 شهراً لضمان فعاليتها وتوافقها مع المخاطر المتطورة.

مراجعة التنبيهات والتحقق:

تشرف إدارة الامتثال على نظام المراقبة وتكون مسؤولة عن مراجعة والتحقق في جميع التنبيهات التي يتم توليدها. يقوم ضابط الامتثال المخصص بتقييم كل تنبيه، مميّزاً بين الأنشطة المشبوهة الحقيقية والإيجابيات الكاذبة. يتم إجراء هذا التحقيق بعناية وفي الوقت المناسب وبسرعة، مما يؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرار بتقديم تقارير عن المعاملات المشبوهة (STRs) إلى السلطات المعنية.

ما وراء الأتمتة: مصادر المراقبة الإضافية:

اعترافاً بحدود الأنظمة الآلية فقط، يستخدم مصرف التنمية الدولي نهجاً متعدد الطبقات لمراقبة المعاملات. يشمل ذلك:

- **إحالات الموظفين:** يتم تشجيع الموظفين الذين يتعاملون مع العملاء على الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه محتمل إلى إدارة الامتثال لمزيد من التحقيق.
- **مراقبة وسائل الإعلام السلبية:** يراقب مصرف التنمية الدولي بنشاط التقارير الإعلامية للحصول على أي معلومات تتعلق بعماله أو أنشطتهم التي قد تثير الشك.
- **طلبات العناية الواجبة المعززة من البنك المركزي الإماراتي:** يتعاون مصرف التنمية الدولي مع البنك المركزي الإماراتي من خلال الاستجابة لطلبات العناية الواجبة المعززة (ECDD) والإبلاغ بسرعة عن أي نشاط مشبوه تم تحديده.
- **إحالات البنوك المراسلة:** يحافظ مصرف التنمية الدولي على تواصل مفتوح مع البنوك المراسلة، مما يسهل تبادل المعلومات ذات الصلة ومعالجة أي إحالات لنشاط مشبوه بسرعة.
- **طلبات إنفاذ القانون:** يتعاون مصرف التنمية الدولي بالكامل مع السلطات القانونية في تحقيقاتهم حول الجرائم المالية المشتبه بها، مقدماً المعلومات والمساعدة اللازمة.

من خلال تنفيذ نهج متعدد الأوجه لمراقبة المعاملات، يخفف مصرف التنمية الدولي بشكل فعال من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويضمن الامتثال للوائح الإماراتية وأفضل الممارسات الدولية.

12.1. استخدام حسابات الغير

يُحظر استخدام حساب مصرف التنمية الدولي من قبل أي شخص أو جهة أخرى غير صاحب الحساب الفعلي أو الحامل للتفويض/وكالة التفويض، وإجراء المعاملات نيابةً عن شخص آخر لم يتم التعرف عليه والتحقق منه كمالك فائدة نهائية (UBO) قد تؤدي أي انتهاكات من هذا القبيل إلى إنهاء العلاقة مع العميل المعني. يجب تصعيد هذه الحالات على الفور إلى مدير الفرع/العمل المعني وإدارة الامتثال لاتخاذ القرار النهائي بشأن العلاقة.

12.1.1. التعامل النقدي

أ. المعاملات النقدية العامة:

- **الحظر على غير العملاء:** يُحظر تمامًا إجراء جميع المعاملات النقدية، بما في ذلك خدمات صرف العملات والشيكات السياحية، على غير العملاء من خلال الفروع أو أجهزة الصراف الآلي/أجهزة إيداع النقد، أو أي قناة أخرى.
- **الحسابات العملية إلزامية:** يجب إجراء صرف العملات للعملاء حصريًا من خلال حساباتهم المخصصة في مصرف التنمية الدولي.
- **استفسار مصدر الأموال (SoF):**
 - يجب الاستفسار عن مصدر الأموال وتوثيقه باستمرار على إيصال الإيداع في الحالات التالية:
 - الإيداعات النقدية التي تتجاوز 200,000 درهم.
 - الإيداعات النقدية التي تتجاوز 1 مليون درهم، مع الحاجة إلى الحصول على موافقة إضافية من الوحدة التجارية المعنية أو مدير الفرع (إذا لم يكن هناك مدير علاقة معين).
 - قد يُطلب مصدر الأموال لأي مبلغ إيداع يُعتبر مشبوهاً أو غير متوافق مع ملف العميل أو نشاطه.
- **غرض السحب:** يجب التحقق من غرض السحوبات النقدية التي تتجاوز 500,000 درهم وتوثيقه على إيصال السحب.
- **معاملات نقدية متعددة:**
 - يجب على الفروع مراقبة الحسابات بحثًا عن نشاطات تنظيم محتملة، والتي تُعرف بأنها عدة إيداعات أو سحبات نقدية تُجرى عبر الصرافات الآلية تتجاوز الحدود المحددة في يوم واحد.
 - يجب الحصول على مصدر الأموال أو الوثائق ذات الصلة لكل حالة تم تحديدها كتنظيم.
- **إيداعات الأطراف الثالثة:**
 - بالنسبة للإيداعات النقدية التي يقوم بها أفراد غير مدرجين في الحساب، يجب جمع وتوثيق اسمهم ومعلومات الاتصال الخاصة بهم ونسخة من وثيقة هويتهم. كما يتطلب الأمر إثبات العلاقة بينهم وبين صاحب الحساب.

ب. معاملات أجهزة الصراف الآلي/أجهزة إيداع النقد:

- **الحدود والمعايير:** يجب تحديد واعتماد حدود ومعايير إيداع وسحب النقد لأجهزة الصراف الآلي/أجهزة إيداع النقد من قبل إدارة الامتثال. أي تعديلات تتطلب موافقة مسبقة من إدارة الامتثال.
- **إيداعات غير عملاء مصرف التنمية الدولي:** في حالة إيداعات نقدية من غير عملاء مصرف التنمية الدولي عبر أجهزة الصراف الآلي/أجهزة إيداع النقد، يجب التقاط اسم المُودع ورقم الهوية الإماراتية كحد أدنى.
- **ج. استلام وتسليم النقد:**
- **الأهلية والعناية الواجبة:**
 - ستتوفر خدمات استلام النقد فقط للجهات التي تُعتبر عادةً شركات كثيفة النقد، بعد إجراء عناية واجبة محسنة (EDD) من قبل الوحدة التجارية وموافقة إدارة الامتثال.
 - يجب على الشركات غير الكثيفة النقد التي تطلب استلام أو تسليم النقد تقديم أسباب مبررة، والتي ستتم التحقق منها وتبريرها قبل الموافقة. تتطلب هذه الطلبات موافقة من رئيس الوحدة التجارية المعنية واتباع نفس إجراءات العناية الواجبة كما في إيداعات النقد عبر الصرافات.
- **مسؤولية مدير العلاقات:** يكون مدير العلاقات المعين مسؤولاً عن ضمان:
 - تبرير معاملات استلام/تسليم النقد.
 - جمع الأدلة الوثائقية المناسبة من العميل، حسب الاقتضاء.
- **مراقبة الامتثال:** جميع المعاملات النقدية، بما في ذلك الاستلام والتسليم، تخضع لمراقبة مستمرة لمكافحة غسل الأموال.

12.1.2. تفاصيل التحويلات الواردة/الصادرة

وفقاً لتعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعايير الدولية للامتثال، يتطلب مصرف التنمية الدولي تقديم تفاصيل كاملة لجميع التحويلات الواردة والصادرة. تعتبر هذه المعلومات أساسية لضمان فعالية إجراءات معرفة العميل (KYC) ومكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT).

المعلومات الإلزامية:

- **العميل المحول:** الاسم الكامل وبيانات البنك (بما في ذلك الفرع).
- **العميل المستفيد:** الاسم الكامل وبيانات البنك (بما في ذلك الفرع).
- **عناوين العملاء:** يجب أن تكون عناوين كل من العميل المحول والعميل المستفيد عناوين فعلية (لا يُقبل صندوق البريد).
- **تفاصيل الدفع:** إذا تم تقديمها من قبل العميل، يجب تضمين جميع التفاصيل ذات الصلة (المبلغ، العملة، الغرض، إلخ).
- **غرض الدفع:** وصف واضح وصريح للمعاملة الأساسية.
- **طلبات غير مكتملة:** لن يتم معالجة الطلبات التي تفتقر إلى أي من المعلومات الإلزامية المذكورة أعلاه.

تعليمات العملاء: يلتزم مصرف التنمية الدولي بسياسة صارمة لمعالجة تعليمات العملاء "كما هي مستلمة". لا يُسمح بإجراء أي تعديلات أو تغييرات على تفاصيل المعاملة بعد تقديمها. تتطلب أي تغييرات أو إضافات أو حذف تعليمات جديدة من العميل.

العملاء الذين يأتون شخصيًا والمعاملات العرضية: وفقًا للسياسة، لا يقبل مصرف التنمية الدولي تعليمات التحويلات الواردة أو الصادرة من العملاء الذين يأتون شخصيًا (حامل حسابات غير تابعة للمصرف) أو يشارك في معاملات عرضية لحاملي حسابات غير تابعة.

12.1.3. معاملات تمويل التجارة

إدارة مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة (TBML) في تمويل التجارة

يعترف مصرف التنمية الدولي (IDB) بالمخاطر المتأصلة في معاملات تمويل التجارة التي يمكن أن يستخدمها المجرمون لغسل عائدات غير قانونية. يستغل غسل الأموال القائم على التجارة تعقيد وغموض التجارة الدولية لإخفاء مصدر الأموال ووجهتها. وغالبًا ما يتضمن ذلك التلاعب في الوثائق التجارية، مثل تصنيف السلع بشكل خاطئ، والفواتير المبالغ فيها أو المنقوصة، والمعاملات الدائرية.

علامات التحذير التي تشير إلى احتمال وجود غسل أموال قائم على التجارة:

- المدفوعات من أطراف ثالثة غير ذات صلة: تتطلب الهياكل غير التقليدية للمدفوعات، خاصة تلك التي تتضمن وسطاء طرف ثالث ليس لديهم صلة واضحة بالمعاملة التجارية، فحصًا دقيقًا.
- تمثيل خاطئ للسلع: تثير التباينات بين طبيعة السلع المتداولة وملف العميل التجاري، وتصنيف السلع بشكل خاطئ، والتقييم المبالغ فيه أو الناقص للسلع علامات تحذير.
- أنماط تجارة غير عادية: تتطلب الواردات/الصادرات المتكررة لنفس السلع عالية القيمة (المعاملات الدائرية)، والتغيرات المتكررة في طرق الشحن أو نقاط التحويل، والتجارة مع الولايات القضائية ذات المخاطر المعروفة لغسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب عناية إضافية.
- عدم تناسق في الوثائق: ينبغي أن تثير عدم التناسق بين الوثائق التجارية والسلع الفعلية، والفوترة المزدوجة، والتغليف غير المتوافق مع السلع المعلنة أو طريقة الشحن الشك.

التخفيف من مخاطر غسل الأموال القائم على التجارة:

- العناية الواجبة المعززة (EDD): سيقوم مصرف التنمية الدولي بإجراء عناية واجبة شاملة على جميع عملاء تمويل التجارة، مع التركيز على التحقق من ملفهم التجاري، ونوع العمل، وطبيعة السلع والولايات القضائية المعنية في المعاملة. يشمل ذلك التحقق من شرعية الفواتير والوثائق التجارية، والتأكد من أن السلع ليست ذات استخدام مزدوج، وضمان عدم وجود عناصر تتعلق بالعقوبات.
- تحديث معلومات معرفة العميل (KYC): تعتبر المعلومات الصالحة والمحدثة بشأن العميل ضرورية لفهم عملهم وتحديد أي شذوذ محتمل. سيحافظ مصرف التنمية الدولي على برنامج قوي لمعلومات معرفة العميل مع دورات تحديث منتظمة، لضمان دقة المعلومات المتعلقة بالعميل وملاءمتها.

- **عمليات تمويل التجارة:** سيتلقى موظفو عمليات تمويل التجارة تدريباً شاملاً على تحديد الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. سيكونون مسؤولين عن فحص جميع الوثائق التجارية وإثارة علامات التحذير مع فرق العمل والامتثال إذا تم تحديد أي تباينات أو عدم تناسق.

إدارة مخاطر العقوبات

بالإضافة إلى مخاطر غسل الأموال، فإن معاملات تمويل التجارة عرضة أيضاً لمخاطر العقوبات. سيقوم مصرف التنمية بتنفيذ عملية شاملة لفحص العقوبات تغطي الأفراد، والشركات، والولايات القضائية، والسفن، والموانئ، (IDB) الدولي والسلع المشاركة في جميع المعاملات التجارية. يضمن ذلك الامتثال للوائح العقوبات المعمول بها ويخفف من مخاطر تسهيل المعاملات المحظورة

13. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

13.1. مراجعة النشاطات المشبوهة، والتحقيق، ومواعيد الإبلاغ

تحدد هذه القسم المواعيد الزمنية الداخلية لمراجعة النشاطات المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها ضمن مصرف التنمية الدولي (IDB). وينطبق ذلك على جميع التنبيهات التي يتم توليدها من خلال أنظمة المراقبة لدينا أو التي يحددها الموظفون.

الإجراء	الحد الأقصى للجدول الزمني في أيام العمل
التصرف في التنبيه والتوصية بشأن تقديم تقرير STR أو SAR والقرار بشأن تقديم تقرير STR أو SAR	خلال 35 يوم من بداية التنبيه
تقديم أول تقرير STR أو SAR لإجراء تحقيق معقد	خلال 15 يوم من بداية التنبيه
تقديم STR أو SAR بشأن النشاط المستمر	عند تقديم الطلب، من المتوقع أن نقوم بتنفيذ مراقبة معززة على أصحاب الحسابات . في حالة استمرار النشاط المشبوه الذي تم اكتشافه ضد صاحب الحساب المذكور، سيقوم المصرف الدولي للتنمية بتعجيل تقديم تقرير المعاملات المشبوهة أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية

الظروف التي تستدعي المراجعة العاجلة:

- **الاهتمام الفوري مطلوب:**
 - انتهاكات قابلة للإبلاغ مستمرة (مثل، مخطط غسل الأموال) كما هو محدد من قبل جهات إنفاذ القانون.
 - معاملات مشبوهة تتعلق بالإرهاب أو المنظمات غير القانونية.
- **أدلة كافية للإبلاغ:**
 - الحقائق المتاحة في مرحلة مراجعة التنبيه تستدعي تقديم تقرير عن معاملة مشبوهة (STR) أو تقرير عن نشاط مشبوه (SAR) على الفور دون الحاجة إلى مزيد من التحقيق.

يلخص الجدول التالي الجداول الزمنية الموصى بها لمراجعة النشاطات المشبوهة والتحقيق والإبلاغ في حال التصعيد للمراجعة العاجلة:

الإجراء	الحد الأقصى للجدول الزمني في أيام العمل
اتخاذ القرار بشأن تقديم تقرير STR أو SAR وإيداع أول تقرير STR أو SAR	24 ساعة من اتخاذ القرار لتقديم الملف
تقديم STR أو SAR بشأن النشاط المستمر	عند تقديم الطلب، من المتوقع أن نقوم بتنفيذ مراقبة معززة على أصحاب الحسابات . في حالة استمرار النشاط المشبوه الذي تم اكتشافه ضد صاحب الحساب المذكور، سيقوم المصرف الدولي للتنمية بتعجيل تقديم تقرير المعاملات المشبوهة أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية

13.2. التزام الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة الداخلية

يتعين على أي موظف يشتبه في وجود معاملة معينة أو سلسلة من المعاملات الإبلاغ دون تأخير عن المعاملة أو المعاملات المشبوهة إلى رئيس قسم الامتثال/مسؤول مكافحة غسل الأموال (MLRO) عبر البريد الإلكتروني لفريق الامتثال/مكافحة غسل الأموال AML@idbdubai.ae: لا يوجد حد أدنى أو قيمة نقدية للإبلاغ. يجب على الموظف تضمين أكبر قدر ممكن من التفاصيل حول طبيعة المعاملة، والشركات المعنية، وطبيعة الشك.

سوف تقوم وحدة الامتثال بمراجعة تقرير المعاملة المشبوهة (ISTR) وتقديم المشورة بشأن أي إجراء يتعين اتخاذه من قبل الوحدة المُبلغ عنها، أو ستتخذ إجراءات وفقاً لإجراءات التشغيل القياسية لمكافحة غسل الأموال (AML SOP) يجب على الموظف في جميع الحالات التأكد من عدم إبلاغ العميل أو علمه بتقرير المعاملة المشبوهة المرفوع.

يتعين على جميع موظفي مصرف التنمية الدولي الإبلاغ عن أي شك في معاملة أو سلسلة من المعاملات التي قد تكون مرتبطة بأنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (ML/FT) هذا الالتزام قائم بغض النظر عن مقدار أو قيمة المعاملات المعنية.

إجراءات الإبلاغ:

- **الإبلاغ الفوري:** يجب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة دون تأخير إلى رئيس قسم الامتثال MLRO/عبر البريد الإلكتروني المخصص لفريق الامتثال/مكافحة غسل الأموال AML@idbdubai.ae :
- **متطلبات المعلومات:** يجب أن يتضمن التقرير أكبر قدر ممكن من التفاصيل، بما في ذلك:
 - **طبيعة المعاملة (s):** وصف موجز للمعاملة (s) وأي ميزات غير عادية تثير الشك.
 - **الشركات المعنية:** تحديد العملاء وأرقام الحسابات وأي أطراف ذات صلة أخرى معنية في المعاملة (s).
 - **أساس الشك:** توضيح الأسباب المحددة التي تدفعك للاشتباه في أن المعاملة (s) قد تكون مرتبطة بأنشطة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

المراجعة والإجراء:

- ستقوم وحدة الامتثال/مكافحة غسل الأموال بمراجعة المعاملة (S) المشبوهة المبلغ عنها وتحديد الإجراء المناسب. قد يتضمن ذلك:

- تحقيق أعمق في المعاملة: قد يتطلب ذلك طلب معلومات إضافية.
- رفع تقرير عن نشاط/معاملة مشبوهة (SAR/STR) إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: هذا مطلب إلزامي لجميع المؤسسات المالية في الإمارات إذا كان هناك شك معقول في وجود أنشطة غسل أموال أو تمويل إرهاب.
- اتخاذ إجراءات مناسبة أخرى: قد تشمل هذه إنهاء العلاقات.

السرية:

- سرية العميل: يجب على الموظف المبلغ عن المعاملة المشبوهة عدم إبلاغ العميل عن التقرير أو الشك في نشاط غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وذلك للحفاظ على نزاهة أي تحقيق محتمل ولتجنب تنبيه العميل.
- السرية الداخلية: يجب التعامل مع المعلومات المبلغ عنها في تقرير المعاملة المشبوهة بأقصى درجات السرية وعدم مشاركتها إلا مع الأفراد المصرح لهم على أساس الحاجة إلى المعرفة.

13.3. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة الخارجية

- المراجعة واتخاذ القرار: سيقوم رئيس قسم الامتثال/مسؤول مكافحة غسل الأموال (MLRO) بمراجعة جميع تقارير النشاط المشبوه (SARs) أو تقارير المعاملات المشبوهة (STRs) المقترحة، بغض النظر عن المصدر. بناءً على المراجعة، سيحدد ما إذا كان يتوجب القيام بإبلاغ خارجي إلى وحدة المعلومات المالية (FIU) في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من خلال نظام GoAML.
- الإبلاغ الإلزامي: إذا تم اعتبار الإبلاغ الخارجي ضروريًا، يجب على مصرف التنمية الدولي الإبلاغ عن الحالة إلى وحدة المعلومات المالية دون تأخير.
- تصنيف العملاء والمراقبة: سيتم تصنيف العملاء المبلغ عنهم إلى وحدة المعلومات المالية كعملاء ذوي مخاطر عالية جدًا (ما لم يكونوا مصنّفين بالفعل كعملاء ذوي مخاطر عالية جدًا) وتكون خاضعة لمراقبة معززة.
- تعليمات وحدة المعلومات المالية وإدارة العلاقات: يجب على مصرف التنمية الدولي الامتثال بسرعة لجميع التعليمات الواردة من وحدة المعلومات المالية فيما يتعلق بالإبلاغ المقدم. في حالة عدم وجود تعليمات محددة من وحدة المعلومات المالية، يجب على مصرف التنمية الدولي اتخاذ قرار داخلي بشأن الاستمرار في العلاقة مع العميل.
- إنهاء العلاقة بناءً على المخاطر: قد يحدد مصرف التنمية الدولي، بناءً على النشاط المشبوه، أن خطر العميل يتجاوز حدود مخاطر المصرف. في مثل هذه الحالات، قد يختار مصرف التنمية الدولي إنهاء العلاقة دون تأخير.

13.4. الحماية للمبلغين عن الأنشطة المشبوهة

- **الحماية القانونية:** يتمتع المصرف وأعضاء مجلس إدارته وموظفوه وممثلوه المعتمدون بالحماية من أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جنائية ناتجة عن إبلاغهم بحسن نية عن أنشطة مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية (FIU) وفقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) في دولة الإمارات العربية المتحدة. تنطبق هذه الحماية حتى في حال:
 - عدم معرفة الطبيعة الدقيقة للنشاط الإجرامي الأساسي في وقت الإبلاغ.
 - فشل التحقيقات اللاحقة في كشف أي نشاط غير قانوني.
- **نطاق الحماية:** تمتد هذه الحماية لتشمل جميع التقارير المشروعة المقدمة وفقاً لسياسات وإجراءات مصرف التنمية الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك:
 - تقارير المعاملات المشبوهة (STRs)
 - تقارير النشاط المشبوه (SARs)
 - أي أنواع تقارير أخرى يفرضها وحدة المعلومات المالية أو اللوائح المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **حدود الحماية:** لا تغطي الحماية المقدمة للمبلغين عن الأنشطة المشبوهة:
 - الإفصاح غير القانوني: الكشف، بشكل مباشر أو غير مباشر، للعميل أو أي طرف ثالث أو الجمهور عن أن تقريراً عن معاملة مشبوهة قد تم أو قد يتم تقديمه. يشمل ذلك الكشف عن أي معلومات أو بيانات تحتويها التقرير أو عن وجود تحقيق جاري.
 - نية خبيثة: أنشطة الإبلاغ بنية خبيثة أو لأغراض شخصية، أو لأي غرض غير متعلق بالامتثال المشروع لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

13.5. السرية وإبلاغ العملاء

يحرص مصرف التنمية الدولي على الحفاظ على أقصى درجات السرية بشأن المعلومات المبلغ عنها في تقارير الأنشطة وكذلك بشأن عملية تقديم هذه التقارير. نحن نطبق تدابير أمن بيانات شاملة لحماية المعلومات (SARs) المشبوهة والبيانات المبلغ عنها من الوصول غير المصرح به. يشمل ذلك تقييد الوصول على أساس "ضرورة المعرفة"، وتطبيق ضوابط تقنية قوية، واتباع بروتوكولات صارمة للتعامل مع البيانات.

تحت أي ظرف من الظروف، لا يجوز لمصرف التنمية الدولي أو أي من موظفيه إبلاغ أو تحذير عميل يكون موضوعاً أو تقرير معاملة مشبوهة للسلطات المختصة. إن الكشف عن هذه المعلومات قد يعرض التحقيقات الجارية SAR لتقرير للخطر ويعيق جهود إنفاذ القانون.

وفقاً للتشريعات الإماراتية، يعد من الجرائم الفدرالية لمصرف التنمية الدولي، إدارته، موظفيه، ممثليه، أو أي شخص آخر قد تم تقديمه أو سيتم تقديمه. كما يُعتبر جرماً الكشف عن أي SAR إبلاغ العميل مباشرة أو غير مباشرة بأن تقرير معلومات أو بيانات تحتويها التقرير، أو الكشف عن وجود تحقيق جارٍ بشأن معاملة.

تقتصر اتصالات العملاء بشأن الأنشطة المشبوهة بشكل صارم. لا يجوز لمصرف التنمية الدولي الاتصال بالعميل بشكل مباشر أو غير مباشر لإبلاغه بالإجراءات المتخذة، ما لم يتم تفويض ذلك بشكل محدد من قبل البنك المركزي (وحدة المعلومات المالية) كتابة. ستتم معالجة العملاء المشتبه بهم في إطار الأعمال المعتادة ما لم يتم نصيحهم بخلاف ذلك من قبل السلطات.

يوفر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (20) لعام 2018 عقوبة السجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن 100,000 درهم ولا تزيد عن 500,000 درهم، أو أي من هاتين العقوبتين، لأي شخص يقوم بإبلاغ أو تحذير شخص أو الكشف عن أي معاملة قيد المراجعة تتعلق بمعاملات مشبوهة أو تحت التحقيق.

13.6. عدم الإبلاغ عن الشكوك

يحرص مصرف التنمية الدولي على الالتزام بأعلى معايير مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT). يشمل ذلك التزامًا إلزاميًا لجميع الموظفين بالإبلاغ عن أي شكوك تتعلق بأنشطة مشبوهة دون تأخير.

إن عدم الامتثال لهذا الالتزام سواءً عن عمد أو من خلال إهمال جسيم في الإبلاغ عن معاملة مشبوهة) مثل تقرير المعاملة المشبوهة STR، أو تقرير النشاط المشبوه SAR، أو غيرها من أنواع التقارير ذات الصلة (يشكل جريمة فدرالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (20) لعام 2018.

يحدد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (20) لعام 2018 العقوبات المحتملة للمؤسسات المالية ومديريها وموظفيها الذين يفشلون في الإبلاغ عن الشكوك المتعلقة بغسل الأموال (ML) أو تمويل الإرهاب (TF) أو تمويل المنظمات غير القانونية (FIOs):

- السجن وغرامة لا تقل عن 100,000 درهم ولا تزيد عن 1,000,000 درهم؛ أو أي من هاتين العقوبتين وفقًا للمادة 240 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يأخذ مصرف التنمية الدولي هذا الالتزام على محمل الجد، ويوفر تدريبًا شاملاً وموارد لجميع الموظفين لضمان فهمهم لمسؤولياتهم في الإبلاغ. كما نحافظ على نظام داخلي قوي للإبلاغ لتسهيل الإبلاغ في الوقت المناسب والدقيق عن الأنشطة المشبوهة.

14. التدريب

التدريب الإلزامي:

- التكرار: يجب على جميع الموظفين، بغض النظر عن الدور أو الرتبة، الخضوع لتدريب إلزامي في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) مرة واحدة على الأقل كل 24 شهرًا.
- المحتوى: يتناول التدريب الموضوعات الأساسية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك:
 - أساسيات AML/CFT: التعريفات، المخاطر، الأنماط، وعلامات التحذير.
 - العناية الواجبة بالعملاء (CDD) والعناية الواجبة المعززة (EDD) الإجراءات وأفضل الممارسات.
 - الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة (SAR) التعريف، التزامات الإبلاغ، وإجراءات التصعيد.

- برنامج "اعرف عميلك" (KYC) "الأهداف، النهج القائم على المخاطر، ومراقبة العملاء المستمرة.
- الالتزام بالعقوبات: الالتزامات بموجب أنظمة العقوبات المحلية والدولية.

التدريب المحدد وفقاً للدور:

- **التدريب المخصص:** بناءً على الأساس الإلزامي، يوفر مصرف التنمية الدولي تدريباً محدداً يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها خطوط العمل والوظائف المختلفة. يضمن ذلك فهم الموظفين للمخاطر والضوابط المحددة المتعلقة بأعمالهم. تشمل الأمثلة على ذلك التدريب حول غسل الأموال القائم على التجارة (TBML) لقطاع البنوك للأفراد، والتدريب على البنوك المراسلة لعمليات الخزينة وإدارة المؤسسات المالية.
- **ضمان الامتثال:** تعمل وظيفة ضمان الامتثال في المصرف على تقييم احتياجات التدريب بناءً على التقييمات المخاطر، والتدقيق الداخلي، والتحديثات التنظيمية. يضمن ذلك فعالية التدريب واستمراريته.
- **التحديثات التنظيمية:** يقوم مصرف التنمية الدولي بتقديم تدريب إضافي للموظفين المعنيين كلما تم إصدار لوائح أو إرشادات جديدة من قبل المصرف المركزي الإماراتي أو أي سلطات ذات صلة.

طرق تقديم التدريب والسجلات:

- **طرق التقديم:** يستخدم مصرف التنمية الدولي مزيجاً من أساليب التدريب التقليدية عبر الفصول الدراسية والتدريب عبر الإنترنت لتلبية تفضيلات التعلم المختلفة وزيادة الوصول.
- **الموارد:** يتم تطوير محتوى التدريب وتقديمه من قبل خبراء داخليين ومتخصصين خارجيين، مما يضمن نقل المعرفة عالية الجودة والمحدثة.
- **حفظ السجلات:** تحافظ كل من إدارة الموارد البشرية وإدارة الامتثال على سجلات شاملة للتدريب، بما في ذلك اسم الموظف، رقم الهوية، وحدة العمل، التاريخ، الموقع، ومحتوى كل جلسة تدريبية. يضمن ذلك الامتثال لمتطلبات حفظ السجلات لدى المصرف المركزي الإماراتي.
- **التحسين المستمر:** يلتزم مصرف التنمية الدولي بتحسين مستمر في برنامجه التدريبي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML/CFT) يشمل ذلك:
- **تقييم منتظم لفعالية التدريب:** من خلال آليات التغذية الراجعة والتقييمات.
- **تحديث محتوى التدريب:** ليعكس المخاطر المتطورة والتغيرات التنظيمية.
- **توفير فرص مستمرة للموظفين:** لتعميق معرفتهم ومهاراتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

15. حفظ السجلات

يلتزم **مصرف التنمية الدولي** بالحفاظ على سجلات مفصلة وقابلة للاسترجاع لجميع المعاملات المالية، ومعلومات العناية الواجبة بالعملاء (CDD) ، وتدابير تقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT). يجب أن تكون هذه السجلات متاحة بسهولة للأفراد المصرح لهم والسلطات التنظيمية عند الطلب.

فترة الاحتفاظ القانونية:

الحد الأدنى لفترة الاحتفاظ القانونية لجميع السجلات هو خمس (5) سنوات، تُحسب من تاريخ:

- إغلاق الحساب أو إنهاء العلاقة التجارية.

- إتمام معاملة عرضية (بدون علاقة تجارية قائمة).

- انتهاء تفتيش السلطة الإشرافية.

- صدور حكم قضائي نهائي.

- حل أو تصفية أو إنهاء الجهة القانوني.

السياسات والإجراءات المتعلقة بحفظ السجلات:

لتلبية التزاماته بحفظ السجلات، وضع **مصرف التنمية الدولي** سياسات وإجراءات شاملة تتناسب مع حجمه وطبيعة أعماله. تشمل هذه السياسات:

- **الأدوار والمسؤوليات التنظيمية:** تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات المتعلقة بـ:

- تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخطيط لاستمرارية الأعمال.

- تنفيذ ومراجعة وتحديث سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بحفظ السجلات وحماية البيانات.

- حفظ سجلات العناية الواجبة بالعملاء والمعاملات (تسجيل، أرشفة، معالجة، نقل، وتدمير).

- **الأمن المادي والأمن السيبراني:** تنفيذ تدابير أمنية صارمة لحماية البيانات والسجلات النشطة والمؤرشفة من الوصول غير المصرح به، بما في ذلك:

- بروتوكولات التحكم في الوصول.

- تشفير البيانات.

- مراجعات أمنية منتظمة واختبارات اختراق.

- **التدقيق وضمان الجودة:** وضع سياسات مناسبة للتدقيق واختبار ضمان الجودة لضمان الامتثال لحفظ السجلات وسلامة البيانات.

فئات السجلات:

يحافظ **مصرف التنمية الدولي** على عدة أنواع من السجلات، تُصنَّف بشكل عام على النحو التالي:

- **سجلات المعاملات المالية:** السجلات التشغيلية والإحصائية لجميع المعاملات المالية المحلية والدولية المنفذة أو المعالجة من قبل المصرف.
- **سجلات العناية الواجبة بالعملاء (CDD):** السجلات المتعلقة بمعلومات العملاء وأنشطة العناية الواجبة والمراقبة المستمرة للعلاقات التجارية. تشمل هذه الفئة:
 - وثائق تحديد هوية العملاء والتحقق منها.
 - معلومات الشركة والوثائق ذات الصلة.
 - تقييمات المخاطر والملفات الشخصية.
 - وثائق الاعتماد على العناية الواجبة من طرف ثالث (إذا كان ذلك ينطبق).
 - تقارير المعاملات المشبوهة (STRs).

صيانة السجلات والمسؤولية:

تتحمل الوحدات التجارية والإدارية وفرق العمليات المعنية مسؤولية صيانة جميع السجلات المالية وسجلات العناية الواجبة ذات الصلة وفقاً لإجراءات حفظ السجلات المعمول بها.

حماية السجلات المادية:

يمكن تخزين السجلات في صيغ مادية أو إلكترونية. بغض النظر عن الصيغة، تنطبق فترة الاحتفاظ الأدنى البالغة خمس سنوات. يجب تنفيذ إجراءات لضمان:

- **سلامة السجلات:** منع العبث أو التعديل أو تدمير السجلات.
- **إمكانية الوصول:** الحفاظ على سهولة الوصول للأفراد المصرح لهم.
- **الأمن:** حماية السجلات من الأضرار البيئية والوصول غير المصرح به.

16. العناية الواجبة للبائعين

يجب على مصرف التنمية الدولي عدم إقامة علاقة تجارية حتى يتم التحقق من هوية الشريك التجاري المحتمل. كجزء من عملية العناية الواجبة للمشتريات، وقبل التعامل مع بائع أو مورد، يجب إجراء التدقيق اللازم وفحص الأسماء وفقاً للمتطلبات المحددة في هذه السياسة.

على المصرف أن يضمن، كحد أدنى، ما يلي:

- أن يتم تحديد والتحقق من هوية الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتعامل مع المصرف.
- تشمل المتطلبات الدنيا قبل التعامل مع البائعين ما يلي:
 - تحديد هوية البائع والتحقق منها، وكذلك هوية المالكين المستفيدين / المسؤولين.
 - الحصول على نسخة من الرخصة التجارية / السجل التجاري (CR) إذا كان البائع من خارج الدولة، يجب أن يكون السجل التجاري مصدقاً رسمياً من السفارة ذات الصلة ووزارة الخارجية).

- الحصول على نسخة من بطاقة الهوية / جواز السفر للشخص المخوّل بالتوقيع (أي الشخص الذي يوقع العقد واسمه مذكور في السجل التجاري).
- إجراء فحص الاسم للبائع والمالك المستفيد / المسؤول حسب الاقتضاء.
- يجب الاحتفاظ بالسجلات لتوفير مسار تدقيق وأدلة كافية للجهات المكلفة بإنفاذ القانون في تحقيقاتها.
- تتم مراجعة جميع علاقات البائعين بانتظام وتخضع لعمليات فحص الأسماء بشكل مستمر.

17. الاستثناءات

- **ملكية الامتثال:** يمتلك قسم الامتثال في مصرف التنمية الدولي المسؤولية الكاملة والمساءلة عن هذه السياسة الخاصة بمكافحة غسل الأموال (AML) ومعرفة العميل (KYC) ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT) والإجراءات المرتبطة بها.
- **الاستثناءات:** يجب توثيق أي تجاوز لهذه السياسة والحصول على موافقة رسمية كتابية من رئيس قسم الامتثال أو من يفوضه. يجب منح هذه الاستثناءات فقط في حالات محدودة واستثنائية، وعندما يكون ذلك ضروريًا بشكل واضح لمصلحة الأعمال المشروعة للمصرف، مع الحفاظ على الامتثال للوائح ذات الصلة في الإمارات العربية المتحدة وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).
- **الظروف الاستثنائية:** إذا أعاقَت الظروف الاستثنائية (مثل الإغلاق أو الكوارث الطبيعية) التنفيذ العملي لعناصر السياسة الإلزامية (مثل الزيارات الميدانية أو الاجتماعات الشخصية)، يجب على قسم الامتثال إبلاغ رئيس قسم الامتثال فورًا. يقوم رئيس قسم الامتثال، بالتشاور مع الجهات المعنية، بتحديد ترتيب بديل مقبول وإطار زمني مناسب للامتثال، مع ضمان التوافق مع لوائح الإمارات العربية المتحدة ومعايير مجموعة العمل المالي (FATF). يجب توثيق هذا الترتيب المؤقت ومراجعته دوريًا حتى انتهاء الظروف الاستثنائية.

18 الملحقات

الملحق 1- اللوائح والتوجيهات في الإمارات العربية المتحدة اللوائح:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة.
- المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة.
- قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 بشأن تنظيم قوائم الإرهاب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي.
- قرار وزارة المالية رقم 228 بشأن حسابات البنوك للوزارات.
- قرار وزارة المالية رقم 146 بشأن حسابات البنوك للوزارات.
- قرار مجلس الوزراء رقم (58) لسنة 2020 بشأن تنظيم إجراءات المستفيد الحقيقي (UBO).
- قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة.

التوجيهات والإشعارات:

- توجيهات بتاريخ يونيو 2021 للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات لقطاع العقارات والمعادن الثمينة والأحجار.
- توجيهات بتاريخ يونيو 2021 بشأن مكافحة غسل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة.
- توجيهات بتاريخ يونيو 2021 للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للأشخاص القانونيين والترتيبات القانونية.
- توجيهات بتاريخ ديسمبر 2021 بشأن العقوبات المالية المستهدفة والنماذج.
- توجيهات لعام 2021 للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للشركات النقدية الكثيفة.
- مذكرة تفسيرية بتاريخ مايو 2022 بشأن تقييم مخاطر الولايات القضائية وتطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في ضوء وجود الإمارات بين الولايات القضائية الخاضعة للرقابة المتزايدة من قبل مجموعة العمل المالي (FATF).
- توجيهات بتاريخ مايو 2022 بشأن الحد الأدنى لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتوقعات الإشرافية.
- توجيهات بتاريخ أغسطس 2022 للمؤسسات المالية المرخصة بشأن المخاطر المتعلقة بالدفع.
- توجيهات بتاريخ أغسطس 2022 للمؤسسات المالية المرخصة بشأن المخاطر المتعلقة بالأشخاص السياسيين المعرضين للمخاطر.
- توجيهات بتاريخ نوفمبر 2022 للمؤسسات المالية المرخصة بشأن الهوية الرقمية للعناية الواجبة بالعملاء.

الملحق 2- حفظ السجلات: أمثلة على أنواع السجلات التي يجب الاحتفاظ بها

أمثلة على السجلات (تشمل على سبيل المثال لا الحصر):

سجلات المعاملات المالية:

- إشعارات الخصم أو الائتمان للعملاء، وأوامر المعاملات أو الطلبات (بما في ذلك الإيداعات النقدية أو السحوبات، معاملات صرف العملات).
- الوثائق المتعلقة بالائتمان، بما في ذلك طلبات القروض أو الضمانات، الاتفاقيات، التعديلات والمستندات الداعمة، سجلات الصرف أو السداد، التعهدات بالضمان، وثائق الاعتماد المستندية، السندات الإذنية.
- أوامر الصفقات، دفاتر التداول، دفاتر الحسابات، سجلات التسوية ودفع الأرباح المتعلقة بمعاملات العملات الأجنبية، التعامل أو الاستثمار في الأوراق المالية.
- سجلات المعاملات المتعلقة بحسابات الضمان أو الأمانة.
- سجلات أقساط وثائق التأمين، المدفوعات المتعلقة بها، والوثائق المرتبطة بالمعاملات.
- سجلات تحويل الأموال، بما في ذلك أوامر التحويل الكتابي، أوامر التحويل المحلي وعبر الحدود، وسجلات المرسل والمستفيد المتعلقة بها.
- الإحصاءات والبيانات التحليلية المتعلقة بالمعاملات المالية للعملاء، بما في ذلك القيم النقدية، الأحجام، العملات، أسعار الفائدة والمعلومات الأخرى.
- سجلات العناية الواجبة بالعميل: (CDD)
- معلومات وملفات حسابات العملاء.
- مراسلات العملاء.
- نسخ من وثائق الهوية الشخصية، نماذج العناية الواجبة بالعملاء (CDD)، الملفات الشخصية والمستندات الداعمة، ونتائج عمليات البحث والتقصي والتحقيق.
- سجلات تقييم مخاطر العملاء وتصنيفهم.

- وثائق تأسيس الشركات، التسجيل، إلغاء التسجيل، التصفية، الحل أو الانتهاء، بما في ذلك وثائق مثل سجلات الأسهم، عقود التأسيس، وثائق التسوية أو الميثاق التأسيسي، أو وثائق مماثلة، وأي تعديلات عليها.
- التغييرات في معلومات الشركة مثل الاسم، العنوان المسجل، الممثلين القانونيين، الضباط أو الشكل القانوني.
- وثائق تحديد الهوية والتحقق من الهوية المتعلقة بالمستفيدين الفعليين، المساهمين، المساهمين بالاسم، المدراء والمسؤولين التنفيذيين، وفي حالة الترتيبات القانونية، المؤسسين أو الحماية أو المستفيدين أو الأوصياء أو المنفذين، أعضاء المجلس الحاكم أو اللجنة أو الأشخاص المسؤولين المماثلين.
- ملفات مراجعة وتحليل المعاملات والتحقق فيها، مع المراسلات المتعلقة بها.
- مراسلات العملاء وسجلات العناية الواجبة ذات الصلة.
- قرارات معالجة المعاملات، بما في ذلك سجلات الموافقة أو الرفض، مع التحليل والمراسلات.
- سجلات المؤشرات التحذيرية للمعاملات المشبوهة، السجلات، التحقيقات، التوصيات وسجلات القرارات، وجميع المراسلات ذات الصلة.
- طلبات الجهات المختصة للحصول على المعلومات، طلبات بنوك المراسلة للحصول على المساعدة، وملفات التحقيق والمراسلات المتعلقة بها.
- سجلات مراقبة العناية الواجبة بالعملاء والعلاقة التجارية، المستندات والمعلومات التي تم الحصول عليها كجزء من تحليل والتحقق في المعاملات المشبوهة والاتصالات والمراسلات ذات الصلة.
- تقارير المعاملات المشبوهة (STRs) (الداخلية والخارجية)، السجلات والإحصاءات، مع تحليلها، التوصيات وسجلات القرارات، وجميع المراسلات ذات الصلة.
- ملاحظات حول التعليقات المقدمة من وحدة المعلومات المالية (FIU) فيما يتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة (STRs)، بالإضافة إلى الملاحظات أو السجلات المتعلقة بأي إجراءات أخرى اتخذتها أو طلبتها وحدة المعلومات المالية.

الملحق 3 - وصف غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

ما هو غسيل الأموال؟

غسيل الأموال هو العملية غير القانونية التي يتم من خلالها إخفاء مصدر الأموال الناتجة عن أنشطة إجرامية وجعلها تبدو مشروعة. إنه في الأساس عملية "تنظيف" الأموال "القذرة" وجعلها "نظيفة". يتيح هذا للمجرمين استخدام هذه الأموال دون خوف من الكشف أو العواقب القانونية.

ما يتضمنه غسيل الأموال:

- **إخفاء المصدر:** يحاول المجرمون إخفاء مصدر الأموال التي حصلوا عليها، عادةً من أنشطة مثل تهريب المخدرات، الفساد، التهريب الضريبي أو الإرهاب.
- **التحويل:** يتم تحويل الأموال من خلال سلسلة من المعاملات المالية التي تهدف إلى جعلها تبدو مشروعة. وقد يشمل ذلك:

- **التقسيم (Smurfing):** تقسيم المبالغ الكبيرة إلى مبالغ صغيرة وإيداعها في حسابات مختلفة.
- **الهيكلية (Structuring):** إبقاء المعاملات المالية تحت الحدود التي تفرضها المصارف للإبلاغ.
- **الشركات الوهمية:** استخدام شركات وهمية لإخفاء مصدر الأموال.
- **التعقيد (Layering):** تحريك الأموال عبر شبكات مالية معقدة لإخفاء أصلها.
- **الدمج (Integration):** وضع الأموال في نهاية المطاف في الاقتصاد المشروع من خلال الاستثمارات، المشتريات، وما إلى ذلك.

أهمية الموضوع:

- يُضعف الاستقرار المالي: يغذي غسل الأموال الأنشطة الإجرامية ويضعف النظام المالي.
- تمويل الجرائم الأخرى: غالبًا ما تُستخدم الأموال المغسولة لتمويل المزيد من الأنشطة الإجرامية، مما يؤدي إلى استمرار دائرة الجريمة.
- يقوض الثقة: يُضعف الثقة في المؤسسات المالية وسيادة القانون.
- مكافحة غسل الأموال:
- التعاون الدولي: تتعاون الحكومات حول العالم لتبادل المعلومات وتتبع الأموال غير القانونية.
- لوائح مكافحة غسل الأموال (AML): يتعين على المؤسسات المالية تنفيذ إجراءات معينة للكشف عن الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.
- التوعية العامة: يساعد توعية الجمهور بغسل الأموال في منع الناس من التورط في مثل هذه الأنشطة دون قصد.

المنهجية القياسية المستخدمة في غسل الأموال

تتضمن المنهجية القياسية المستخدمة في غسل الأموال عادةً ثلاث مراحل: الإيداع (Placement)، التعقيد (Layering)، والدمج (Integration). تعمل هذه المراحل معًا لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وجعلها تبدو مشروعة.

1. الإيداع (Placement).

هذه هي المرحلة الأولية حيث يقوم المجرمون بإدخال أموالهم القذرة فعليًا في النظام المالي. ويمكن القيام بذلك بطرق مختلفة مثل:

- إيداع مبالغ صغيرة من النقد في عدة بنوك لتجنب الشك (التقسيم). ("Smurfing")
- هيكلة المعاملات النقدية لتظل تحت حدود الإبلاغ.
- استخدام شركات وهمية أو أعمال تجارية مزيفة لإخفاء مصدر الأموال.
- شراء سلع ذات قيمة عالية، مثل السيارات أو المجوهرات، نقدًا.

2. التعقيد (Layering).

بمجرد دخول الأموال إلى النظام المالي، يقوم المجرمون بتعقيد المعاملات من خلال سلسلة معقدة من العمليات لإخفاء مصدرها وجعل تتبعها صعبًا. يمكن أن يشمل ذلك:

- تحويل الأموال بين حسابات متعددة، سواء داخلية أو دولية.
- استخدام التحويلات البنكية، معاملات العملات الأجنبية، وغيرها من الأدوات المالية.
- الاستثمار في أصول، مثل الأسهم أو السندات أو العقارات.

3. الدمج (Integration).

أخيرًا، يقوم المجرمون بدمج الأموال المغسولة في الاقتصاد المشروع، مما يجعلها تبدو كدخل مشروع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- الاستثمار في الأعمال التجارية أو العقارات.
- القيام بمشتريات كبيرة نقدًا.
- تمويل النفقات الشخصية.

وفقًا للمادة (2) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 لدولة الإمارات العربية المتحدة ("المرسوم

بقانون 2018/20")، يُعرّف غسل الأموال بأنه أي من الأفعال التالية:

أ (نقل أو تحويل العائدات أو إجراء أي معاملة بهدف إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع: يشمل ذلك مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك:

- **التقسيم (Smurfing):** تقسيم مبالغ كبيرة من النقد إلى مبالغ أصغر وإيداعها في حسابات مختلفة لتجنب الشك.
- **هيكلية المعاملات (Structuring):** تقسيم المعاملات إلى مبالغ تقل عن الحد الذي يستوجب الإبلاغ للبنوك.
- **استخدام الشركات الوهمية:** إنشاء أعمال تجارية وهمية لإخفاء ملكية الأموال ومصدرها.
- **التعقيد (Layering):** نقل الأموال عبر شبكة معقدة من المعاملات لجعل تتبع مصدرها أمرًا صعبًا.
- **ب (إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية أو المصدر أو الموقع أو الملكية أو حركة العائدات من جريمة:** يتضمن ذلك اتخاذ خطوات لإخفاء حقيقة أن الأموال جاءت من نشاط غير مشروع، ويمكن أن يشمل:
 - تزوير الوثائق مثل الفواتير أو كشف الحسابات البنكية.
 - استخدام أسماء وهمية أو أشخاص صوريين لحيازة الأصول نيابة عن المجرمين.
 - تحويل الأموال عبر حسابات خارجية أو إلى جهات ذات قوانين مكافحة غسيل أموال ضعيفة.
- **ج (اكتساب أو حيازة أو استخدام أو تحويل عائدات جريمة:** يشمل ذلك أي فعل للاستفادة من الأموال الناتجة عن نشاط غير مشروع، حتى لو لم يكن الشخص يعلم أو يشتبه في أن الأموال غير شرعية. الأمثلة تشمل:
 - استثمار الأموال المغسولة في أعمال تجارية مشروعة.
 - استخدام الأموال المغسولة لشراء سلع فاخرة أو عقارات.
 - تمويل النفقات الشخصية باستخدام الأموال المغسولة.
- **د (مساعدة مرتكب الجريمة الأصلية على الإفلات من العقاب:** يشمل ذلك أي فعل يساعد الشخص الذي ارتكب الجريمة الأصلية في تجنب القبض عليه أو معاقبته. ويمكن أن يشمل:
 - تقديم معلومات كاذبة أو مضللة إلى سلطات إنفاذ القانون.
 - مساعدة المجرم على الفرار من البلاد.
 - إخفاء أو تدمير الأدلة المتعلقة بالجريمة.
- تمويل الإرهاب هو فعل تقديم الأموال أو الدعم المالي للأفراد أو الجماعات المشاركة في الأنشطة الإرهابية، بهدف تعزيز أهدافهم. يغذي الإرهاب من خلال تمكينهم من:
 - **الحصول على الأسلحة والمتفجرات:** تمويل شراء الأسلحة والذخيرة وغيرها من المواد المستخدمة في الهجمات الإرهابية.
 - **التخطيط وتنفيذ الهجمات:** توفير الموارد للسفر واللوجستيات والتدريب والتكاليف التشغيلية.
 - **تجنيد وتطرف أعضاء جدد:** تمويل الدعاية والتلقين والنشاطات التجنيدية.
 - **دعم البنية التحتية والشبكات:** توفير الموارد للحفاظ على قنوات الاتصال والملاجئ الآمنة وغيرها من الاحتياجات التشغيلية.
- **أنواع تمويل الإرهاب:**
 - **التمويل المباشر:** تقديم الأموال أو الموارد مباشرة للإرهابيين أو المنظمات الإرهابية.
 - **التمويل غير المباشر:** جمع الأموال عبر التبرعات أو الجمعيات الخيرية أو الأنشطة الإجرامية، مع العلم أو النية بأن تستخدم في الأعمال الإرهابية.
 - **التمويل الذاتي:** توليد الدخل من خلال الأعمال التجارية المشروعة أو غير المشروعة، أو الابتزاز، لدعم الأنشطة الإرهابية.
- **طرق تمويل الإرهاب:**

- **النظام المصرفي التقليدي:** استخدام المؤسسات المالية المشروعة لنقل الأموال، وغالبًا ما يتم تمويلها كتبرعات أو معاملات تجارية.
- **أنظمة التحويل غير الرسمية:** استخدام أنظمة الحوالة أو هوندي، وهي شبكات تحويل الأموال غير الرسمية التي تعمل خارج النظام المصرفي الرسمي.
- **النقد والمعادن الثمينة:** نقل الأموال نقدًا أو الذهب أو غيره من المواد القيمة عبر الحدود لتجنب الكشف.
- **الجرائم الإلكترونية:** استغلال المنصات الإلكترونية لجمع التبرعات أو الاحتيال أو الأنشطة غير القانونية الأخرى لتوليد الأموال.
- **مكافحة تمويل الإرهاب:**
- **التعاون الدولي:** الجهود العالمية بين الحكومات والمؤسسات المالية ووكالات الاستخبارات لتبادل المعلومات وتحديد الأنشطة المشبوهة وتعطيل شبكات تمويل الإرهاب.
- **تشريعات مكافحة غسيل الأموال (AML):** تطبيق أنظمة أكثر صرامة على المؤسسات المالية لتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها.
- **تشريعات مكافحة تمويل الإرهاب (CFT):** قوانين تُجرّم تمويل الإرهاب وتوفر أطرًا قانونية للتحقيق والمقاضاة.
- **التوعية العامة:** زيادة الوعي حول مخاطر تمويل الإرهاب وكيفية التعرف على الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.

غسيل الأموال مقابل تمويل الإرهاب

بينما تتضمن كل من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أنشطة مالية غير قانونية، هناك بعض الاختلافات الرئيسية بينهما:

مصدر الأموال:

- **غسيل الأموال:** مصدر الأموال التي يتم غسلها دائمًا هو نشاط غير قانوني، مثل تهريب المخدرات أو الفساد أو التهرب الضريبي. الهدف هو جعل هذه الأموال تبدو مشروعة.
- **تمويل الإرهاب:** يمكن أن يكون مصدر الأموال قانونيًا أو غير قانوني. يمكن للإرهابيين جمع الأموال من خلال أعمال تجارية مشروعة أو تبرعات أو حتى أنشطة إجرامية. الغرض هو استخدام الأموال في الأنشطة الإرهابية.

الدافع:

- **غسيل الأموال:** الدافع الأساسي وراء غسيل الأموال هو تحقيق مكاسب شخصية أو تجنب الملاحقة القانونية عن الجريمة الأساسية. يريد المجرمون الاستمتاع بفوائد أنشطتهم غير القانونية دون مواجهة العواقب القانونية.
- **تمويل الإرهاب:** الدافع وراء تمويل الإرهاب هو أيديولوجي. يستخدم الإرهابيون الأموال لدعم قضيتهم، وتنفيذ الهجمات، ونشر أيديولوجيتهم. هم ليسوا مهتمين في المقام الأول بالربح الشخصي.

النية:

- **غسيل الأموال:** النية هي إخفاء أصل وطبيعة الأموال غير القانونية، مما يجعلها تبدو مشروعة.
- **تمويل الإرهاب:** النية هي تقديم الأموال للأنشطة الإرهابية، بغض النظر عن مصدرها. التركيز ينصب على استخدام الأموال لتعزيز أجندتهم.

الإطار القانوني:

- **غسيل الأموال:** كل من القوانين الدولية والوطنية تُجرّم غسيل الأموال. تركز هذه القوانين عادةً على جرائم معينة، مثل تهريب المخدرات أو الفساد.
- **تمويل الإرهاب:** هناك أيضًا قوانين دولية ووطنية تستهدف تمويل الإرهاب بشكل محدد. غالبًا ما يكون لهذه القوانين نطاق أوسع من قوانين غسيل الأموال، حيث يمكن أن تُجرّم تمويل أي نشاط إرهابي، بغض النظر عن الجريمة الأساسية.

الميزة	غسيل الاموال	تمويل الارهاب
الدافع	مكاسب شخصية	تعزيز الأهداف الإرهابية
الأموال المستهدفة	العائدات الغير مشرعة من أي جريمة	أموال من أو من أجل الإرهاب
الوجهة	النظام المالي الشرعي	احتياجات الإرهاب (أسلحة, تدريبات..)
التعقيدات	عالية (التعقيد, الدمج)	متغيرة (من بسيطة إلى معقدة)
تركيز التحري	النشاطات المالية	الروابط الإرهابية و النشاطات
إطار العمل القانوني	قوانين مكافحة غسيل الأموال	قوانين مكافحة الإرهاب
الجهود العالمية	فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والأنشطة الإقليمية	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

الملحق 4- إشارات تحذيرية - غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

احتمالية غسيل الأموال من خلال المعاملات النقدية

- يقوم العميل بإجراء مدفوعات نقدية كبيرة تبدو مشبوهة بالنظر إلى وظيفته أو مصدر دخله المعلن.
- يودع العميل مبالغ نقدية تنبعث منها رائحة الماريجوانا أو تبدو متغيرة اللون أو غير عادية بطريقة ما.
- يقوم الفرد بإيداع مبالغ نقدية متعددة تقل عن 10,000 دولار لتجنب متطلبات الإبلاغ.
- يظهر لدى العميل نمط من الإيداعات النقدية التي تقل عن عتبة الإبلاغ عبر فروع أو أيام مختلفة.
- يقوم الفرد بطلب صرف عدد كبير من الشيكات المصرفية أو الحوالات المالية أو الشيكات السياحية.
- يقدّم العميل نقوداً للإيداع مغلفة برباطات مطاطية أو تحتوي على بقايا مخدرات.
- تحتوي الودائع على أوراق نقدية مزورة أو لا يمكن التحقق من صحتها كعملة قانونية.
- يظهر العميل علامات توتر غير معتادة، أو اضطراب، أو دفاعية، أو مراوغة في المعاملات النقدية.
- تشمل المعاملات النقدية شركات وهمية حديثة التأسيس أو شركات ليس لها غرض تجاري حقيقي.
- تودع مبالغ نقدية كبيرة بشكل متكرر في حسابات شخصية لا تتناسب مع مهنة العميل.
- يقوم عدة أفراد بإيداع مبالغ نقدية في حساب واحد بدون تفسير معقول.
- يقوم العميل بإيداعات نقدية وسحوبات متكررة مع دوران سريع للأموال المودعة.
- يحاول الفرد تجنب تقارير المعاملات النقدية عن طريق تقسيم الإيداعات عبر حسابات، أو أيام، أو فروع بنكية مختلفة.
- لا يكون وصف العميل لطبيعة أو مصدر الودائع النقدية منطقيًا أو يتغير باستمرار.
- لا يوجد لدى الفرد سجل وظيفي سابق أو حالي يمكن أن يبرر المعاملات النقدية الكبيرة.
- تحمل الإيداعات النقدية آثار كيميائية أو أحزمة نقود أو مواد تغليف أخرى تشير إلى أنها قد تأتي من بيع المخدرات غير القانونية.
- يظهر العميل عدم اهتمام بالرسوم البنكية الكبيرة أو العمولات أو التكاليف الأخرى المرتبطة بالمعاملة.
- تحمل الودائع النقدية مراجع لأغراض غامضة أو مشكوك فيها (مثل "نفقات شخصية"، "مستلزمات مكتبية"، إلخ).

- تكون المعاملات النقدية كبيرة بشكل غير عادي بالنسبة لما هو متوقع من ملف العميل وتاريخه المصرفي.
- تأتي الودائع النقدية من أعمال معروفة بأنها عالية المخاطر (مثل الحانات، النوادي الليلية، الكازينوهات، إلخ) دون سبب منطقي تجاري.

احتمالية غسل الأموال عبر حسابات العملاء

- معاملات كبيرة دورية بانتظام دون وجود غرض تجاري واضح.
- يظهر العميل زيادة مفاجئة في حجم المعاملات لا تتناسب مع النشاط السابق.
- إيداعات نقدية متعددة من أفراد مختلفين في حساب تجاري واحد.
- تشمل المعاملات مناطق ذات مخاطر عالية معروفة بغسل الأموال.
- لدى الشركة هيكل مؤسسي معقد عبر حدود دولية دون وجود سبب تجاري واضح.
- تحويلات بنكية متكررة من أو إلى أطراف غير مرتبطة بنشاط العميل.
- يزداد نشاط الحساب بشكل كبير دون تفسير معقول.
- المدفوعات تحمل وصفاً غامضاً لا يرتبط بالبضائع أو الخدمات المشروعة.
- لا يستطيع البنك الحصول على هيكل ملكية شفاف لعمل الشركة.
- تتحرك المعاملات بسرعة بين حسابات العميل أو عبر حسابات متعددة.
- يظهر الحساب التجاري وكأنه يعمل كقناة تمرير لتدفقات أموال تخص جهات أخرى.
- الشركة مسجلة في دولة أجنبية ذات قواعد ضعيفة لمكافحة غسل الأموال.
- تحدث المعاملات الكبيرة باستمرار أسفل حدود الإبلاغ.
- تغيير ملكية الشركة فجأة أو يظهر أن الشركة يمكن أن تكون وهمية.
- تشمل المعاملات بشكل متكرر نقوداً أو ما يعادلها أو عمليات تبادل العملات دون وجود سبب تجاري واضح.
- المدفوعات تذهب إلى أو تأتي من شركاء تجاريين لا يمكن التحقق من شرعيتهم.
- تُظهر الحسابات حركة أموال عالية السرعة لا تتماشى مع طبيعة العمل.
- لا يستطيع البنك التحقق من النشاط التشغيلي الفعلي للشركة أو موظفيها.
- يظهر مستوى غير متوقع أو غير منطقي من نشاط الحساب مقارنة بحجم الشركة وصناعتها.
- تشمل المعاملات بشكل بارز أطرافاً في صناعات أو قطاعات ذات مخاطر عالية لغسل الأموال.
- عدم القدرة على تأكيد شرعية موردي العميل أو عملائه أو أطرافه المقابلة.
- تحمل المدفوعات إشارات إلى سلع أو خدمات لا تتماشى بشكل واضح مع نشاط العميل التجاري.
- تتغير أسماء المستفيدين من الحساب بشكل كبير قبل تدفقات الأموال.
- مدفوعات كبيرة واردة من مؤسسات ليس لها صلة منطقية بالعمل.
- تظهر الشركة زيادة مفاجئة في نشاط المعاملات بعد فترة طويلة من الخمول في الحساب.
- تُعطى تفسيرات غير موثوقة عند الاستفسار عن تدفقات الأموال المشبوهة.
- محاولات لإخفاء هوية منشئي أو مستفيدي المعاملات حسب التحقيقات المصرفية.

احتمالية غسل الأموال من خلال المعاملات المتعلقة بالاستثمارات

- يقوم العميل باستثمارات كبيرة نقداً أو بما يعادل النقد دون تفسير منطقي لمصدر هذه الأموال.
- يظهر حساب استثمار العميل ارتفاعاً مفاجئاً في الحوالات البنكية والتحويلات الداخلية التي تتضمن أطرافاً غير مرتبطة.
- حجم المعاملات عبر الحسابات الاستثمارية يتجاوز بكثير دخل أو صافي ثروة العميل الظاهرة.
- معاملات متتالية تحرك الأموال بين حسابات متعددة دون وجود مبرر اقتصادي واضح.

- تظهر معاملات الأوراق المالية للعميل نشاط إعادة شراء غير مبرر أو معدل دوران مرتفع.
- يفتح العميل حساباً وبعد فترة قصيرة يطلب التصفية مع خطة لتوجيه العائدات إلى الخارج.
- يبدو أن مالك الحساب الاستثماري يتصرف بناءً على توجيهات أطراف غير معروفة.
- تتضمن المعاملات أوراق مالية لحاملها خارج سوق معترف به أو مؤسسة أوراق مالية معروفة.
- تشير الاستثمارات إلى شركات في مناطق خارجية ذات مخاطر أعلى مع عدم وضوح في الملكية.
- الأفراد أو الشركات التي تحول العائدات تقدم تبرعات غير متوقعة إلى مؤسسات خيرية تظهر نشاطاً غير عادي.
- يظهر العميل اهتماماً محدوداً بأداء العائدات على الأموال المستثمرة أو لا يبدي معرفة استثمارية كافية.
- تكون التفسيرات حول مصادر الأموال المحولة إلى الحساب الاستثماري غير واضحة أو معقدة أو تتغير باستمرار.

احتمالية غسل الأموال من خلال المعاملات البنكية والمالية الدولية

- مدفوعات لأطراف أو من أطراف في مناطق ذات مخاطر أعلى تم تحديدها من قبل السلطات الحكومية لمكافحة غسل الأموال.
- تتضمن معاملات العميل دولاً تم التعرف عليها كملاذات ضريبية تفتقر إلى الشفافية المالية.
- تُنقل الأموال إلى حسابات شخصية في الخارج دون غرض تجاري واضح بعد تنظيفها عبر الحسابات المحلية.
- يقوم الأفراد بدفع مبالغ زائدة أو ناقصة على الصادات/الواردات دون وجود نشاط متابع منطقي.
- محاولات من قبل الأطراف لإخفاء الهويات، المناطق، الشركات، السلع، وغيرها المرتبطة بالمعاملات.
- معاملات العميل تظهر تعقيداً غير مبرر أو تتضمن عدداً أكبر من الأطراف/الحسابات مقارنةً بالمعتاد.
- تحمل المدفوعات إشارات إلى أفراد من العائلة أو مقربين غير مرتبطين بالبيضاء أو الخدمات الأساسية.
- شركات وهمية خارجية أو واجهة تتلقى مدفوعات ثم تقوم بصرف الأموال إلى أطراف أجنبية أخرى.
- لا يستطيع البنك تحديد شرعية الأطراف المقابلة أو الشركات التابعة للمعاملات الخاصة بالشركة الخارجية.
- تُظهر المعاملات تدفقات للسلع/رأس المال تختلف عن خط عمل العميل دون وجود تفسيرات واضحة.
- يظهر نشاط غير متوقع من العميل يتضمن مناطق تعتبر عالية المخاطر لتجنب العقوبات.

احتمالية غسل الأموال من خلال خطابات الاعتماد وطرق أخرى لتمويل التجارة

- يظهر المستفيدون والمقدمون علاقة فيما بينهم على الرغم من ادعائهم أنهم أطراف غير ذات صلة.
 - وجود إشارات إلى اختلاف شروط أو أطراف المعاملات التجارية عبر مستندات منفصلة دون تفسيرات.
 - الفواتير وقوائم التعبئة والمستندات الأخرى تعكس أوصافاً متضاربة للبضائع والجدول الزمنية.
 - تشهد قيم أو أحجام أو تكرار معاملات خطابات الاعتماد ارتفاعاً مفاجئاً دون أسباب مبررة.
 - يظهر الشركاء في معاملات تمويل التجارة تردداً أو عجزاً عن تقديم التفاصيل إذا تم استجوابهم.
 - حركة السفن تظهر مخالفات في الاستيراد/التصدير فيما يتعلق بالكميات، الأوزان، التوقيت أو المواقع.
 - ترفض الأطراف المعنية تقديم الشفافية المطلوبة في معرفة العميل (KYC) أو العناية الواجبة (CDD) فيما يتعلق بالهويات أو الملكية، وما إلى ذلك.
 - يطلب المستفيد تحويل الأموال إلى حسابات بنكية غير مرتبطة بالطرف الذي ينظم المعاملات.
 - يظهر مقدم الطلب لا مبالاة غير عادية تجاه الرسوم أو التكاليف المتعلقة بخطاب اعتماد ذو قيمة عالية أو عامل الخصم.
 - محاولات لنقل رأس المال بقيم تقل عن العتبات القانونية عبر المعاملات التجارية.
 - تشير طلبات التمويل إلى بضائع لا تتناسب بشكل كبير مع خط عمل العميل العادي أو مجاله.
- #### **احتمالية غسل الأموال من خلال القروض المضمونة وغير المضمونة**
- غير قادر على إثبات مصدر مشروع للأموال المستخدمة لضمان القروض.

- يتم نقل الضمانات المالية للقرض إلى الخارج بشكل غير متوقع قبل الحصول على التمويل.
- زيادة غير عادية في تسديدات أو سداد القروض لا يمكن التحقق منها بناءً على مصدر دخل مشروع.
- يتم تسديد القروض بسرعة أكبر مما تشير إليه جدول السداد الرسمي وملف المقترض الشخصي.
- يعرض المقترض معدلات أو رسوم أعلى بكثير من الأسعار السوقية دون محاولة التفاوض على الشروط.
- يتم طلب القروض من قبل شركات وهمية أو جهات خارجية أو أطراف غير قادرة على تقديم سبب مشروع للأعمال.
- يتم تدوير القروض بين أطراف مترابطة تظهر علاقة فيما بينها على الرغم من ادعائهم الاستقلالية.
- محاولات متكررة للحصول على سلف نقدية، أو مدفوعات زائدة، أو الوصول إلى خطوط الائتمان بطرق غير تقليدية.
- طلبات مفاجئة لزيادة دفعات القروض أو خطوط الائتمان دون تفسيرات تجارية منطقية.
- محاولات لتعتيم مصدر الأموال المستخدمة كضمان من خلال ترتيبات طرف ثالث أو عدم الوضوح في الوثائق.
- مدفوعات القروض تأتي من حسابات غير مرتبطة بمصادر الدخل المعلنة، أو أرباب العمل، أو الشركاء التجاريين، وما إلى ذلك.

احتمالية غسل الأموال عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية

- تحويلات إلكترونية مفاجئة وغير مبررة، خاصة إذا كانت تشمل ولايات قضائية عالية المخاطر.
- يظهر العميل عدم إلمام بتفاصيل التحويلات الإلكترونية التي من المفترض أنه بدأها أو قام بتفويضها.
- محاولات لإخفاء تفاصيل المستلمين للتحويلات الإلكترونية.
- تشمل المدفوعات أو التحويلات أطرافاً غير مرتبطة بالعمل بدون تفسيرات تجارية منطقية.
- يتم استخدام القنوات المصرفية الإلكترونية لدفع فواتير تختلف بشكل كبير عن مجال عمل العميل.
- التحويلات الإلكترونية غير المبررة تليها طلبات سحب الأموال بسرعة بفارق زمني قليل.
- الإشارات إلى السلع أو الخدمات في المدفوعات الإلكترونية تكون عامة للغاية لإخفاء الأغراض الحقيقية الكامنة.
- الأفراد يسحبون الأموال نقداً بعد وقت قصير من تلقي ودائع إلكترونية من أطراف غير معروفة.
- الزيادات المفاجئة في حجم المعاملات المصرفية الإلكترونية لا تتناسب مع ملف العميل أو تاريخه.
- المدفوعات من طرف ثالث إلى حسابات تليها تحويلات دولية فورية عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- نشاط مفاجئ من قنوات الإنترنت أو المصرفية عبر الهاتف المحمول التي كانت خاملة سابقاً بدون سبب واضح.

علامات حمراء لتمويل الإرهاب

- المعاملات التي تشمل مناطق جغرافية عالية المخاطر تشتهر بأنشطة إرهابية بدون تفسيرات منطقية.
- يظهر العميل قلة اهتمام أو معرفة بحالة الحساب أو المعاملات المالية.
- التبرعات الخيرية المقدمة لمؤسسات ثبت لاحقاً ارتباطها بجماعات أو أنشطة إرهابية معروفة.
- المدفوعات من أو إلى أطراف مفروضة عليها عقوبات باعتبارها رعايا معينة خاصة من قبل السلطات التنظيمية.
- الأفراد المرتبطون بمنظمات غير ربحية يظهرون تجنباً غير معتاد للشفافية بشأن مصادر التبرعات أو استخداماتها.
- إيداعات أو سحبات نقدية متعددة تظهر علامات على الهيكلة لتجنب عتبات الإبلاغ.
- تحمل الأموال المحولة علامات تدل على مزج التمويل المشروع بالقيمة من مصادر إجرامية أو إرهابية.
- العجز عن تقديم تبريرات منطقية حول مصادر التحويلات المالية، أو الحوالات، أو الشيكات السياحية التي تتجاوز عتبات معينة.
- تعاملات الحسابات تعكس أحدث أساليب تمويل الإرهاب وأنماطها المعروفة.

- سلسلة غير واضحة من المعاملات الدولية التي تضيف وسطاء بشكل غير مباشر لنقل الأموال إلى مناطق عالية المخاطر.
- الأفراد أو المنظمات غير الربحية التي تدعم قضايا خيرية في الخارج تظهر ترددًا في الكشف عن التفاصيل الكاملة بشأن الأطراف التي تتلقى المساعدة أو المنح.
- تشمل المعاملات شركات وهمية تعمل في ولايات قضائية عالية المخاطر تم تحديدها على أنها عرضة لتمويل الإرهاب.
- تُظهر حسابات المنظمات غير الربحية أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات نشاطًا نقديًا أو انتمائيًا غير عادي.
- تشير التبرعات من العملاء إلى أطراف مثلية تشبه أسماء مستعارة لإرهابيين معروفين على قوائم الممنوعين.
- لا يستطيع المصرف الحصول على معلومات مؤكدة للتحقق من الغرض المُدرج أو المستفيدين من التحويلات المالية.
- رسوم المعاملات تبدو مرتفعة بشكل مفرط مقارنة بالمعدلات المعتادة دون تفسير منطقي.
- عدم القدرة على تقديم تبريرات منطقية حول الاستخدام المكثف لخدمات تحويل الأموال الصغيرة لتدفقات إلى مناطق عالية المخاطر.
- تشير المعلومات الاستخباراتية إلى أن بعض القنوات مثل شركات الاستيراد/التصدير أو المهربين مرتبطون بمؤامرات إرهابية.
- استخدام أساليب غسل الأموال الأخرى مثل الأساليب التجارية التي لوحظ استخدامها في تمويل الإرهاب.
- تصريحات تشير إلى آراء متطرفة وغير متسامحة تجاه أعراق أو أديان أو جنسيات معينة.

بعض المؤشرات التحذيرية للجريمة المالية وفقًا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

أصدرت وحدة المعلومات المالية (FIU) النماذج والمؤشرات التالية في تقريرها نصف السنوي حول اتجاهات وأنماط الجريمة المالية (يناير - يونيو 2020). يجب دمج هذه النماذج والمؤشرات، وأي مؤشرات مستقبلية تحددها وحدة المعلومات المالية، في برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية المرخصة، بهدف تحديث السياسات والإجراءات والسيناريوهات المتعلقة بالكشف عن النشاط المشبوه والمؤشرات التحذيرية للكشف عن النشاط المشبوه المحتمل.

1. وفقًا لوحدة المعلومات المالية، تظهر المؤشرات التالية في العديد من النماذج المستخدمة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير القانونية:

- معاملات تتضمن مواقع ضعيفة في أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب أو التي تشهد تعرضًا كبيرًا للفساد.
- معاملات كبيرة و/أو متكررة تتناقض مع النشاط التجاري المعروف أو المتوقع.
- معاملات كبيرة و/أو متكررة تتناقض مع الوضع الوظيفي المعروف.
- تفسيرات غامضة أو غير متسقة لمصدر و/أو غرض الأموال.
- عندما يكون مناسبًا، يُظهر موظفو أو عملاء مصرف التنمية الدولي سلوكًا عصبياً أو غير متعاون.

2. التحويلات البنكية الواردة والصادرة:

- كيف تعمل: نقل عائدات الجرائم من شخص لآخر عبر خدمات تحويل الأموال.
- المؤشرات المحتملة:
 - مدفوعات نقدية كبيرة و/أو متكررة للتحويلات.
 - تحويلات من أو إلى مواقع ضعيفة في أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب أو التي تشهد تعرضًا كبيرًا للفساد.

- تحويلات إلى دول عالية المخاطر أو معروفة بأنها ملاذات ضريبية.
- تحويلات إلى العديد من الولايات القضائية الخارجية دون سبب تجاري منطقي.
- نفس العنوان المنزلي يقدمه العديد من المحولين.
- التردد في تقديم تفاصيل الهوية إلى مصرف التنمية الدولي.

3. شراء السلع الثمينة:

- كيف تعمل: غسل عائدات الجرائم من خلال شراء السلع الثمينة، مثل المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة.
- المؤشرات المحتملة:
 - عمليات شراء نقدية كبيرة و/أو متكررة للسلع الثمينة.
 - عمليات شراء وبيع منتظمة للسلع الثمينة دون دعم الغرض التجاري أو الذي لا يكون منطقيًا اقتصاديًا.

4. شراء الأصول الثمينة:

- كيف تعمل: غسل عائدات الجرائم من خلال شراء الأصول الثمينة، مثل العقارات أو السيارات.
- المؤشرات المحتملة:
 - شراء/بيع عقارات بأسعار أعلى أو أقل من القيمة السوقية على الرغم من العيب الاقتصادي.
 - عمليات شراء نقدية للأصول الثمينة و/أو إيداعات نقدية لشراء الأصول الثمينة.
 - شراء عقارات منخفضة القيمة وتحسينها بأموال نقدية قبل إعادة البيع.
 - السداد السريع للقروض/الرهن العقاري نقدًا أو بأموال من مصدر غير مرجح.

5. الشركات الخارجية:

- كيف تعمل: تسجيل الشركات في الإمارات، خاصة في المناطق الحرة، مع مديرين و/أو مساهمين أجنبى بهدف فتح حسابات بنكية لتسهيل غسل الأموال و/أو تمويل الإرهاب والمنظمات غير القانونية بواسطة مستفيدين غير محققين.
- المؤشرات المحتملة:

- عدد كبير من الشركات المسجلة بنفس عنوان المكتب.
- العنوان المسجل هو "مكتب افتراضي".
- الحسابات/الخدمات تفتح وتدار بواسطة وكلاء تكوين الشركات.
- نقص في المعلومات حول المديرين/المستفيدين الخارجيين.
- هياكل ملكية معقدة.
- شركات لا يبدو أنها تمتلك غرضًا تجاريًا ظاهرًا.

○ مؤشرات إضافية:

- نفس الشخص الطبيعي هو مدير عدد كبير من الشركات التي تدار من قبل مدير واحد.
- نفس الشخص (سواء كان طبيعيًا أو اعتباريًا) هو المساهم في عدد كبير من الشركات التي يملكها مساهم واحد.
- استخدام عدد قليل من "الوكلاء" المحليين الذين يقومون بإجراء المعاملات مع سجل الشركات.

6. مرشحين، أمناء، أفراد الأسرة أو أطراف ثالثة

- كيف تعمل: استخدام أشخاص آخرين لتنفيذ المعاملات بغرض إخفاء الهوية الحقيقية للفرد الذي يتحكم في عائدات الجريمة.
- المؤشرات المحتملة:

- معاملات حيث يبدو أن الأطراف الثالثة تحتفظ بجزء من الأموال، مما يشير إلى استخدام الوسيط.
- حسابات تدار من قبل شخص آخر غير صاحب الحساب.
- العديد من المعاملات التي تتم في عدة فروع أو مؤسسات مالية مرخصة في يوم واحد.
- معاملات كبيرة و/أو متكررة تتم خلال فترة زمنية قصيرة.

7. غسل الأموال عبر التجارة

- **كيف تعمل:** التلاعب بالفواتير، غالبًا ما يكون ذلك في سياق التجارة الدولية، من خلال المبالغة في قيمة الشحنة، مما يتيح للجهات الإجرامية توفير مبرر قانوني لغسل عائدات الجرائم و/أو إرسال الأموال إلى الخارج لتمويل الإرهاب.
- **المؤشرات المحتملة:**

- قيمة الفاتورة أكبر من قيمة البضائع.
- تناقضات في بيانات الاستيراد/التصدير المحلية والدولية.
- تحركات شحنات مربية.
- بيانات استيراد محلية مشبوهة.
- تناقضات في المعلومات المتعلقة بمنشأ البضائع، وصفها، وقيمتها.
- تناقضات مع التصريحات الضريبية في بيانات التصدير.
- زيادة مفاجئة في مبيعات المزايدات الإلكترونية من قبل بائعين معينين.
- عمليات شراء متكررة بين نفس المشتريين والبائعين في المزايدات الإلكترونية.

8. إلغاء الاعتمادات أو المدفوعات الزائدة

- **كيف تعمل:** غسل عائدات الجريمة عن طريق دفع مبالغ زائدة ثم طلب شيكات استرداد للفارق.
- **المؤشرات المحتملة:**
- إيداعات شيكات متكررة تصدر من تجار السيارات، تجار المجوهرات، إلخ.
- مدفوعات كبيرة و/أو متكررة لشركات الخدمات، مثل بطاقات الوقود مسبقة الدفع أو المحافظ الإلكترونية للاتصالات.
- إيداعات شيكات متكررة تصدرها شركات الخدمات (مثل شركات الكهرباء).
- مدفوعات كبيرة و/أو متكررة للمشتريات من مواقع المزايدات الإلكترونية.
- إيداعات شيكات شخصية متكررة تصدر من أطراف ثالثة.

9. التحويلات الإلكترونية الواردة والصادرة من الحسابات البنكية

- **كيف تعمل:** نقل عائدات الجريمة من حساب بنكي إلى آخر عبر مؤسسات مالية مرخصة.
- **المؤشرات المحتملة:**
- تحويلات من أو إلى مواقع ضعيفة في أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب أو التي تشهد تعرضًا كبيرًا للفساد.
- تحويلات تتضمن حسابات تقع في دول عالية المخاطر أو معروفة بأنها ملاذات ضريبية.
- تحويلات إلى ولايات قضائية خارجية دون سبب تجاري منطقي.
- عدة تحويلات ترسل إلى نفس الشخص في الخارج بواسطة أشخاص مختلفين.
- مغادرة دولة الإمارات بعد وقت قصير من تحويل الأموال.
- تحويل الأموال بين حسابات مختلفة دون غرض اقتصادي واضح (على سبيل المثال، عدة تحويلات تتحمل رسومًا مصرفية حيث كانت تكفي عملية تحويل واحدة).

10. اختلاط الأموال المشروعة بالأموال غير المشروعة (Co-Mingling)

- **كيف تعمل:** دمج عائدات الجريمة مع دخل الأعمال الشرعي.

• **المؤشرات المحتملة:**

- إيداعات نقدية كبيرة و/أو متكررة في حين أن الأعمال تعتمد على تحويل الأموال إلكترونياً في نقاط البيع.
- عدد كبير من الحسابات التي يحتفظ بها العميل في نفس المؤسسة المالية المرخصة.
- حسابات تدار من قبل شخص آخر غير صاحب الحساب.
- دمج الأعمال التجارية لخلق طبقات.
- هياكل ملكية معقدة.
- الاستخدام المنتظم لحسابات الأطراف الثالثة.

11. حراس البوابة/الخدمات المهنية

- **كيف تعمل:** استخدام "المحترفين" لتأسيس أنشطة تجارية تبدو شرعية، مثل المحامين، المحاسبين، الوسطاء، وكلاء تأسيس الشركات.

• **المؤشرات المحتملة:**

- فتح و/أو تشغيل الحسابات و/أو التسهيلات من قبل وكلاء تأسيس الشركات.
- حراس البوابة الذين يبدو أن لديهم سيطرة كاملة.
- المهنيين المعروفين أو المشتبه فيهم بتقديم خدمات لجهات إجرامية.
- حسابات تدار من قبل شخص آخر غير صاحب الحساب.

12. الإيداعات النقدية

- **كيف تعمل:** إدخال النقد في النظام المالي.

• **المؤشرات المحتملة:**

- إيداعات نقدية كبيرة يتبعها فوراً سحبات أو تحويلات إلكترونية.

13. الهيكلية

- **كيف تعمل:** تقسيم المعاملات الكبيرة إلى معاملات صغيرة لتجنب التدقيق والكشف من قبل المؤسسات المالية المرخصة.

• **المؤشرات المحتملة:**

- العديد من المعاملات التي تتم في مؤسسات مالية مرخصة و/أو فروع مختلفة في يوم واحد.
- إيداعات وسحوبات نقدية صغيرة ومتكررة، أو تحويلات إلكترونية تتم خلال فترة قصيرة.
- تحويلات دولية أو محلية ذات قيمة منخفضة ومتعددة.

14. تقسيم المعاملات باستخدام أطراف ثالثة (Smurfing)

- **كيف تعمل:** استخدام أطراف ثالثة أو مجموعات من الأشخاص لتنفيذ عمليات هيكليّة.

• **المؤشرات المحتملة:**

- أطراف ثالثة تقوم بتنفيذ العديد من المعاملات نيابة عن أشخاص آخرين.
- العديد من المعاملات التي تتم في مؤسسات مالية مرخصة و/أو فروع مختلفة في يوم واحد.
- حسابات تدار من قبل شخص آخر غير صاحب الحساب.

15. بطاقات الائتمان/الشيكات/السندات

- **كيف تعمل:** استخدام هذه الأدوات للوصول إلى الأموال المحتفظ بها في مصرف، غالباً في ولاية قضائية أخرى.

• **المؤشرات المحتملة:**

- إيداعات شيكات متكررة بخلاف النشاط التجاري المتوقع أو المعروف.
- سحب مبالغ نقدية متعددة من تسهيلات بطاقات الائتمان.
- بطاقات ائتمان ذات أرصدة كبيرة.

16. المعاملات غير المتوافقة مع الغرض المقصود للحساب

- **كيف تعمل:** المعاملات التي تكون غير عادية بالنسبة للفرد أو تتم دون مبرر واضح.
- **المؤشرات المحتملة:**

- معاملات مع أطراف غير ذات صلة.
- مبالغ المعاملات التي لا تتناسب مع الحجم المتوقع أو تكرار الحساب.
- معاملات غير عادية بالنسبة لمهنة العميل أو نشاطه التجاري.

17. نقل الأموال نقداً

- **كيف تعمل:** إخفاء نقل العملات من ولاية قضائية إلى أخرى باستخدام الأشخاص، الأمتعة، البريد أو أي وسيلة شحن أخرى، دون تصريح.
- **المؤشرات المحتملة:**

- معاملات تتضمن مواقع ذات أنظمة ضعيفة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أو ذات تعرض عالٍ للفساد.
- العملاء القادمين من مواقع ذات أنظمة ضعيفة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أو ذات تعرض عالٍ للفساد.
- إيداعات نقدية كبيرة و/أو متكررة على مدى فترة زمنية قصيرة.
- تبادلات عملات كبيرة و/أو متكررة على مدى فترة زمنية قصيرة.

18. تقنيات الدفع الأخرى

- **كيف تعمل:** استخدام تقنيات دفع جديدة أو ناشئة مثل العملات الافتراضية/العملات المشفرة، الإقراض من شخص لشخص (P2P) لتسهيل غسيل الأموال و/أو تمويل الإرهاب والمنظمات غير القانونية.
- **المؤشرات المحتملة:**

- الاستخدام المفرط لبطاقات القيمة المخزنة.
- معاملات كبيرة و/أو متكررة باستخدام خدمات الهواتف المحمولة.
- معاملات غير مبررة مع منصات العملات المشفرة وتبادلات الأصول الرقمية.

19. البنوك السرية/خدمات التحويل البديلة

- **كيف تعمل:** تحويل عائدات الجرائم من شخص إلى آخر عبر آليات مصرفية غير رسمية مثل الحوالة غير المسجلة.
- **المؤشرات المحتملة:**

- غالباً ما تندرج تحت رخصة شركة تجارة عامة.
- دفعات نقدية كبيرة و/أو متكررة لتحويلات يمكن أن تكون إيداعات نقدية من العديد من الأفراد باستخدام آلات الإيداع النقدي.
- أحجام نقدية وتحويلات تتجاوز متوسط دخل حاملي الحسابات من المهاجرين.
- تحويلات إلى أو من مواقع ذات أنظمة ضعيفة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أو ذات تعرض عالٍ للفساد.
- تحويلات كبيرة من الحسابات إلى حسابات محتملة لتجميع الأموال.
- تحويلات كبيرة و/أو متكررة مسجلة بشكل غير رسمي باستخدام مسك دفاتر غير تقليدي.
- تحويلات كبيرة و/أو متكررة مطلوبة من قبل عملاء مجهولين أو متقطعين.
- العديد من الإيداعات إلى حساب واحد متبوعة بالعديد من المدفوعات إلى أشخاص مختلفين.
- فواتير ووثائق غامضة قد تكون معقدة عمداً.

20. تبادلات النقد

- **كيف تعمل:** تبادل الأوراق النقدية ذات القيمة الصغيرة بأوراق نقدية ذات قيمة كبيرة (المعروفة أيضًا باسم التكرير) كوسيلة لغسل عائدات الجرائم، وكذلك تقليل حجم النقد الكبير الناتج عن الجرائم الخطيرة.
- **المؤشرات المحتملة:**

○ تبادلات نقدية كبيرة و/أو متكررة من فئات صغيرة إلى فئات كبيرة.

21. تحويل العملات

- **كيف تعمل:** تحويل عملة إلى أخرى كوسيلة لغسل عائدات الجرائم وتقليل حجم النقد الكبير الناتج عن الجرائم الخطيرة.
- **المؤشرات المحتملة:**

○ تبادلات كبيرة و/أو متكررة للعملات المحلية أو الأجنبية.

○ فتح حسابات بعملات أجنبية دون وجود غرض اقتصادي أو تجاري ظاهر.

الملحق 5 - الاتجاهات الناشئة في غسيل الأموال/تمويل الإرهاب

فيما يلي بعض الاتجاهات الرئيسية الناشئة في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع التركيز على العملات الافتراضية، البطاقات المدفوعة مسبقًا، المدفوعات عبر الهاتف المحمول/الإنترنت، وجمع التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

1. العملات الافتراضية

لقد أدى ظهور العملات المشفرة مثل "بيتكوين" و"إيثريوم" إلى إدخال قنوات جديدة يمكن أن يستغلها غاسلو الأموال وممولون الإرهاب. تتميز معظم المعاملات بالعملات المشفرة بخصائص شبه مجهولة، وتعمل بعض البورصات في دول ذات لوائح ضعيفة لمكافحة غسيل الأموال، مما يمكن من نقل وغسيل الأموال غير المشروعة على نطاق أوسع. وتساعد خدمات مثل "الخلاطات" أو "المزج" في إخفاء مصادر المعاملات عبر دمج عدة تدفقات للمعاملات.

- زيادة استخدام العملات المشفرة مثل "بيتكوين" التي تسمح بمعاملات شبه مجهولة.
- استغلال بورصات العملات المشفرة في دول ذات لوائح ضعيفة لمكافحة غسيل الأموال.
- استخدام خدمات إخفاء الهوية وخدمات الخلاطات العملات المشفرة لإخفاء تاريخ المعاملات والمحافظ.

2. البطاقات المدفوعة مسبقًا

نمت البطاقات المدفوعة مسبقًا وبطاقات الهدايا كآلية لغسيل الأموال. يمكن تحميل هذه البطاقات بأموال من مصادر غير مشروعة واستخدامها في عمليات شراء عادية دون إثارة الشكوك كما يحدث في المعاملات النقدية الكبيرة. كما يمكن استخدامها دوليًا لسحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي عبر دول متعددة، مما يسهل نقل الأموال عبر الحدود.

- تحميل الأموال من مصادر غير مشروعة واستخدام البطاقات لإجراء عمليات الشراء أو السحب.
- إمكانية نقل الأموال بسرعة عبر الحدود من خلال السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.
- ضعف تدقيق العملاء في العديد من برامج البطاقات المدفوعة مسبقًا.

3. المدفوعات عبر الهاتف المحمول والخدمات عبر الإنترنت

هناك قلق متزايد من المنظمين بشأن استخدام تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول والحسابات عبر الإنترنت والخدمات المالية التقنية لنقل الأموال غير المشروعة وغسيلها. توفر هذه المنصات معاملات سريعة ورخيصة على مستوى عالمي مع إشراف ضئيل على مصدر الأموال. يستغل غاسلو الأموال هذه الأنظمة بإنشاء حسابات متعددة وتحويل الأموال بين عدة محافظ إلكترونية عبر الحدود.

- تمكين تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول ومنصات الدفع التقنية من التحويلات العالمية السريعة.
- إنشاء حسابات متعددة وتحويل الأموال بين العديد من المحافظ الإلكترونية عبر الحدود.

- قلة الرقابة على مصدر الأموال مع الحسابات المرتبطة بتطبيقات/خدمات الدفع.

4. جمع التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي

- تم استغلال وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المتعاطفين مع الإرهاب والجماعات الإرهابية لجمع التبرعات بشكل علني، وغالبًا ما يتم الربط بين ذلك وبين محافظ العملات المشفرة أو تفاصيل البطاقات المدفوعة مسبقًا لاستقبال الأموال. وتوفر الخصوصية النسبية للملفات الشخصية على منصات مثل "فيسبوك" والقدرة على التواصل الفوري مع المستخدمين العالميين تعقيدًا في منع تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، تستخدم القضايا الإنسانية والجمعيات الخيرية نفس المنصات، مما يتيح للعناصر الخبيثة استخدام هذه الواجهات لإخفاء التموليلات غير المشروعة.
- استغلال المتعاطفين مع الإرهاب لوسائل التواصل الاجتماعي لجمع التبرعات المالية.
- استخدام محافظ العملات المشفرة والبطاقات المدفوعة مسبقًا في جمع التبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- صعوبة تتبع والتحقق من المكان النهائي للأموال.
- استغلال الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية النشطة أيضًا على منصات مثل "فيسبوك" لإخفاء التدفقات المالية.

الطرق والاتجاهات التي حددتها مجموعة العمل المالي (FATF):

1. إخفاء الملكية الفعلية

- يلجأ المجرمون بشكل متزايد إلى استخدام الجهات القانونية والهيكل المؤسسية المعقدة عبر العديد من الولايات القضائية الدولية لإخفاء الملكية الفعلية الحقيقية، مما يساهم في إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة. يشمل هذا استخدام سلاسل طويلة من الشركات الوهمية، المرشحين الرسميين، المرشحين غير الرسميين، والمساهمين الخارجيين، خاصة في المناطق ذات الامتيازات الضريبية.
- علامات التحذير تشمل عدم قدرة المصارف على تحديد المالك، إنشاء شركات خارجية جديدة، دفعات متعددة بين الشركات الوهمية ذات الصلة، التعقيد غير الضروري في الهياكل المؤسسية، والمساهمين المرشحين غير المتسقين مع حجم الحصص.

2. غسيل الأموال الاحترافي

- يتطلب نطاق وتعقيد عمليات غسيل الأموال الحديثة خبرة من طرف ثالث مثل المحامين والمحاسبين والمستشارين الماليين الذين يكونون متواطئين في غسيل الأموال لصالح الشبكات الإجرامية والجهات الخارجية عن القانون.
- علامات التحذير تشمل الانتماء إلى مجموعات إجرامية معروفة، أنماط حياة فاخرة لا تتوافق مع الخدمات المقدمة، علاقات عملاء غير اعتيادية أو مضللة، مزج الأموال الشخصية مع التجارية، والتردد في تقديم التفاصيل.

3. مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بجائحة كوفيد-19

- أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى ظهور تهديدات جديدة تتعلق بالأموال المسروقة أو المُختلسة أو المحولة بشكل غير قانوني بالإضافة إلى الجرائم الإلكترونية والاستغلال الاحتيالي الذي يستغل الأزمة العالمية.
- علامات التحذير تشمل معاملات مشبوهة مرتبطة بأموال الحكومة، القروض أو المنح المرتبطة بتمويلات الجائحة، وارتفاع في الجرائم الإلكترونية.

4. غسيل الأموال والتجارة غير القانونية في الحيوانات البرية

- تعد التجارة غير القانونية في الحيوانات ومنتجاتها تحديًا عالميًا رئيسيًا. غالبًا ما تتضمن التدفقات المالية المرتبطة بالصيد الجائر والتجارة غير القانونية في الحيوانات غسل الأموال عبر شبكات إجرامية دولية.
- يتم الآن مطالبة الجهات الرقابية بمراقبة المعاملات المالية المرتبطة بالحيوانات المهددة بالانقراض أو منتجاتها.

5. غسيل الأموال والاتجار بالبشر

- تزايدت أولويات الجهات التنظيمية للكشف عن مؤشرات الاتجار بالبشر من خلال المدفوعات والتحويلات الإلكترونية والقروض.

- تشمل التكتيكات المدفوعات المرتبطة بالسفر المتكرر، الأطراف غير المرتبطة التي تتعامل مع معاملات الأفراد، والمدفوعات من أطراف ثالثة المرتبطة بخطط النقل غير القانونية.